



COMCEC

تقرير

والثلاثين الثالثة الدورة والتجاري الاقتصادي للتعاون الدائمة للجنة الإسلامي التعاون لمنظمة



اسطنبول، 20-23 نوفمبر/تشرين الثاني 2017

مكتب تنسيق الكومسيك

COMCEC

اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري
لمنظمة التعاون الإسلامي
(كومسيك)

تقرير

الدورة الثالثة والثلاثين
للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري
لمنظمة التعاون الإسلامي
(اسطنبول، 20-23 نوفمبر/تشرين الثاني 2017)

مكتب تنسيق الكومسيك
أنقرة، نوفمبر/تشرين الثاني 2017

العنوان

مكتب تنسيق الكومسيك

Necatibey Cad. 110/A
Ankara-TURKEY

Phone : 90-312-294 57 10
Fax : 90-312-294 57 77 – 57 79
Website : <http://www.comcec.org>
e-mail : comcec@comcec.org

المحتويات

رقم الصفحة

الجزء الأول

قرارات منظمة التعاون الإسلامي التي أنشئت بموجبها اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري فيما بين الدول الأعضاء في المنظمة والتي تسترشد بها اللجنة في أعمالها

- 1- القرار الصادر عن مؤتمر القمة الإسلامي الثالث بتأسيس اللجان الدائمة لمنظمة التعاون الإسلامي برئاسة رؤساء الدول 7
- 2- البيان الختامي لمؤتمر القمة الإسلامي الرابع بشأن إسناد رئاسة اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي إلى رئيس الجمهورية التركية..... 8
- 3- البيان الختامي للدورة الثالثة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي، "الوحدة والتضامن من أجل العدل والسلام" بالجمهورية التركية 9

الجزء الثاني

جدول أعمال، وقرار، وتقرير الدورة الثالثة والثلاثين للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي (كومسيك)

- 1- جدول أعمال الدورة الثالثة والثلاثين للكومسيك..... 13
- 2- القرار الصادر عن الدورة الثالثة والثلاثين للكومسيك 15
- 3- تقرير الدورة الثالثة والثلاثين للكومسيك 38

المرفقات

رقم الصفحة

- 1- قائمة المشاركين في الدورة الثالثة والثلاثين للكومسيك..... 46
- 2- الكلمة الافتتاحية لفخامة الرئيس رجب طيب أردوغان، رئيس الجمهورية التركية ورئيس الكومسيك، في الجلسة الافتتاحية 70
- 3- كلمة سعادة الدكتور يوسف بن أحمد العثيمين، الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، في الجلسة الافتتاحية 77

| | | | |
|-----|-------|-----|--|
| 81 | | 4- | كلمة سعادة الدكتور بندر محمد حمزة حجار، رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، في الجلسة الافتتاحية |
| 86 | | 5- | تقرير الاجتماع الحادي والثلاثين للجنة الدورة |
| 91 | | 6- | الكلمة الختامية لمعالي الدكتور لطفي إلفان، وزير التنمية بالجمهورية التركية |
| 96 | | 7- | الإعلان الوزاري المتعلق بتحسين ممرات النقل العابرة للحدود في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي |
| 101 | | 8- | مشروع مبادئ كومسيك التوجيهية الموائمة سياحيا للمسلمين بشأن تنظيم منشآت الإقامة |
| 108 | | 9- | التوصيات الخاصة بالسياسات، الصادرة عن اجتماعات فرق عمل الكومسيك |
| 155 | | 10- | قائمة بالوثائق الأساسية التي تم النظر فيها و/أو عرضها خلال الدورة الثالثة والثلاثين للكومسيك..... |

الجزء الأول

قرارات منظمة التعاون الإسلامي التي أنشئت بموجبها اللجنة الدائمة
للتعاون الاقتصادي والتجاري فيما بين الدول الأعضاء في المنظمة
والتي تسترشد بها اللجنة في أعمالها

(1)

القرار الصادر عن مؤتمر القمة الإسلامي الثالث
بتأسيس اللجان الدائمة لمنظمة التعاون الإسلامي
برئاسة رؤساء الدول
قرار رقم 3/13 س (ق أ)

إن مؤتمر القمة الإسلامي الثالث (دورة فلسطين والقدس) المنعقد في مكة المكرمة بالمملكة العربية السعودية في الفترة من 19 إلى 22 ربيع الأول 1401هـ الموافق من 25 إلى 28 يناير 1981م. بعد أن استمع إلى الاقتراح الذي تقدم به جلالة الملك الحسن الثاني ، رئيس لجنة القدس بإنشاء لجان يرأسها ملوك ورؤساء الدول الإسلامية.

وانطلاقاً من الإيمان العميق بضرورة تدعيم العمل الإسلامي المشترك في الميدان العلمي والتكنولوجي وفي الميدان الاقتصادي والتجاري.

ورغبة في إعطاء الإعلام والثقافة انطلاقة جديدة لتعريف الرأي العام الدولي بقضايا الأمة الإسلامية الأساسية وخاصة قضية القدس وفلسطين، ومواجهة الحملة المغرضة الموجهة ضد الإسلام والمسلمين،

يقرر :

1- إنشاء ثلاث لجان دائمة للتعاون العلمي والتكنولوجي، وللتعاون الاقتصادي والتجاري وللإعلام والشؤون الثقافية.

2 - مهمة هذه اللجان متابعة تنفيذ القرارات التي اتخذها ويتخذها المؤتمر الإسلامي في المجالات المذكورة، وبحث سبل تعزيز العلاقات بين الدول الإسلامية في هذه الميادين ووضع البرامج وتقديم الاقتراحات الهادفة إلى تحقيق دعم قدرة الدول الإسلامية في تلك المجالات.

3 - ستكون كل لجنة من ممثلي عشر دول على مستوى وزاري وبرئاسة رئيس إحدى الدول الإسلامية.

4 - ينتخب أعضاء هذه اللجان من طرف وزراء خارجية الدول الإسلامية لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

5 - تعقد هذه اللجان اجتماعاتها بناء على دعوة رئيسها أو من غاب عنها الدول الأعضاء فيها، ويكون اجتماعها نظامياً إذا حضرته الأغلبية.

=====
=====

(2)

البيان الختامي لمؤتمر القمة الإسلامي الرابع
بشأن إسناد رئاسة اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري
إلى فخامة الرئيس كنعان أفرين رئيس الجمهورية التركية
البيان الختامي رقم IS/4-84/E/DEC

"... قرر المؤتمر إسناد رئاسة اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي
والتجاري إلى فخامة رئيس الجمهورية التركية السيد/ كنعان أفرين..."

III

البيان الختامي

للدورة الثالثة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي

"الوحدة والتضامن من أجل العدالة والسلام"

إسطنبول، الجمهورية التركية

14-15 إبريل/نيسان 2016

(OIC/13th SUMMIT 2016/FC/FINAL)

129. أولى المؤتمر أهمية بالغة للربط متعدد الوسائط من أجل تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء في المنظمة بشكل أكبر. وفي هذا الصدد، لاحظ المؤتمر المستجدات الأخيرة الخاصة بتنفيذ مشروع منظمة التعاون الإسلامي للسكة الحديد بين دكار وبورتسودان، وشجع ملاك مشروع المنظمة والأطراف المعنية على مواصلة جهودهم من أجل حشد الدعم الفني والتمويل لإنجاح تنفيذ هذا المشروع التكاملي.

130. أشاد المؤتمر بدور اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (الكومسيك)، برئاسة رئيس الجمهورية التركية، في الإسهام في تحقيق أهداف المنظمة في المجال الاقتصادي.

131. أعرب المؤتمر عن عميق تقديره للتنفيذ الناجح للنسخة المنقحة من استراتيجية الكومسيك ونظامها الأساسي، اللذين اعتمدهما القمة الاستثنائية الرابعة. وأهاب المؤتمر بجميع الدول الأعضاء تعزيز تنفيذ النسخة المنقحة من استراتيجية الكومسيك ونظامها الأساسي بالتنسيق والتعاون الوثيق مع الأمانة العامة، وبما يتماشى مع ميثاق منظمة التعاون الإسلامي، كما طلب من الدول الأعضاء مواصلة المشاركة بفعالية في أعمال الكومسيك تحت رئاسة فخامة الرئيس رجب طيب أردوغان، رئيس الجمهورية التركية.

الجزء الثاني

**جدول أعمال، وقرار، وتقرير الدورة الثالثة والثلاثين
للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري
لمنظمة التعاون الإسلامي
(كومسيك)**

I

جدول أعمال الدورة الثالثة والثلاثين
للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري
لمنظمة التعاون الإسلامي (كومسيك)
(اسطنبول، 20-23 نوفمبر/ تشرين الثاني 2017)



جدول أعمال

الدورة الثالثة والثلاثين للكومسيك

(اسطنبول، 20-23 نوفمبر 2017)

1. افتتاح الاجتماع واعتماد جدول الأعمال
2. تقرير بشأن إستراتيجية الكومسيك وتنفيذ هذه الاستراتيجية
3. منظمة التعاون الإسلامي-2025: برنامج العمل
4. التطورات الاقتصادية العالمية مع الإشارة بوجه خاص إلى الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي
5. التجارة البينية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي
6. تحسين دور القطاع الخاص في التعاون الاقتصادي
7. النهوض بوسائل النقل والاتصالات
8. تنمية قطاع سياحة مستدام وتنافسي
9. زيادة إنتاجية القطاع الزراعي واستدامة الأمن الغذائي
10. التخفيف من حدة الفقر
11. توطيد أواصر التعاون المالي
12. تبادل وجهات النظر بشأن "تحسين ممرات النقل العابرة للحدود الوطنية بين الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي"
13. تحديد تاريخ الدورة الرابعة والثلاثين للكومسيك
14. ما يستجد من أعمال
15. اعتماد التقرير

II

القرار الصادر عن الدورة الثالثة والثلاثين للكوميستيك
(اسطنبول، 20-23 نوفمبر/ تشرين الثاني 2017)

قرار الدورة الثالثة والثلاثين التابعة للكومسيك

(اسطنبول، من 20 إلى 23 نوفمبر/تشرين الثاني 2017)

انعقدت الجلسة الثالثة والثلاثين للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي (الكومسيك) في الأيام من 20 إلى 23 نوفمبر/تشرين الثاني 2017 في اسطنبول، تركيا؛

أشادت اللجنة بالقرارات ذات الصلة الصادرة عن الدورة الثالثة عشر لمؤتمر القمة الإسلامي الذي عُقد في اسطنبول بجمهورية تركيا خلال الفترة 14-15 أبريل/نيسان 2016، التي أثنت على دور الكومسيك برئاسة رئيس جمهورية تركيا في المساهمة في تحقيق أهداف منظمة التعاون الإسلامي في المجال الاقتصادي، حيث تم الإعراب عن بالغ التقدير للنجاح في تنفيذ النظام الأساسي للكومسيك والاستراتيجية التي تم اعتمادها خلال القمة الاستثنائية الرابعة؛

كما أشادت بالقرارات ذات الصلة الصادرة عن مؤتمرات القمة الإسلامي، ومجلس وزراء الخارجية، والكومسيك ومؤتمر القمة الإسلامي الاستثنائي الرابع، ومؤتمر القمة الاقتصادي للكومسيك في عام 2009، والدورة الرابعة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية، والدورة الثانية والثلاثين للكومسيك؛

وأكدت اللجنة من جديد على التزام جميع الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي 2025 بما يلي: برنامج العمل المعتمد في الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي الذي عقد في 14-15 أبريل/نيسان 2016 في اسطنبول بتركيا واستراتيجية الكومسيك التي اعتمدها مؤتمر القمة الإسلامي الاستثنائي الرابع الذي عقد في 14-15 أغسطس/آب 2012 في مكة المكرمة؛

إذا تحيط علماً بإرسال تقارير التقدم، أوراق العمل الخاصة ببنود جدول الأعمال المختلفة المقدمة من قبل الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، ومكتب تنسيق الكومسيك، ومركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيبريك)، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة (ICDT)، ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة (ICCIA)، ومعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية (SMIIC).

وقد أعربت الجلسة عن تقدير الدول الأعضاء لاستضافتها المؤتمرات الوزارية والاجتماعات وحلقات العمل والمعارض وغيرها من الأنشطة في مجالات التعاون؛

كما أشادت بالجهود التي بذلتها الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي ومكتب تنسيق الكومسيك ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي العاملة في مجال التعاون الاقتصادي والتجاري، حيث مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب (سيبريك)، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة (ICDT)، والبنك الإسلامي للتنمية (IDB)، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة، والاتحاد الإسلامي لمالكي السفن (OISA)، ومعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية (SMIIC).

تقرير حول استراتيجية الكومسيك وتنفيذها (بند جدول الأعمال: 2)

- 1- رحبت اللجنة** بتقرير التقدم المقدم من مكتب تنسيق الكومسيك لتسليط الضوء على التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية؛ والذي أثنى على الدول الأعضاء وعلى مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي لما قدموه من إسهامات قيمة في تنفيذ الاستراتيجية، وطلبت من الدول الأعضاء ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي مزيداً من الدعم الكامل لتنفيذ هذه الإستراتيجية.
- 2- طلبت اللجنة** من مكتب تنسيق الكومسيك إعداد تقارير دورية عن التقدم المحرز في تنفيذ إستراتيجية الكومسيك وتقديمها إلى دورات الكومسيك، واجتماعات لجنة المتابعة، والمنتديات الأخرى ذات الصلة في منظمة التعاون الإسلامي.
- 3- رحبت اللجنة** بنجاح انعقاد اجتماعات مجموعات العمل في مجالات التعاون طبقاً للقرارات ذات الصلة الصادرة عن الدورة الثانية والثلاثين للكومسيك، كما رحبت بالدراسات البحثية وتوقعات القطاعات التي أجراها مكتب تنسيق الكومسيك وخصوصاً لإثراء المناقشات في كل اجتماع لمجموعات عمل الكومسيك بالمعلومات.
- 4- أوصت اللجنة** مجموعات العمل ببذل الجهود من أجل تقريب السياسات فيما بين الدول الأعضاء في مجالات تخصص كل منها، ورحبت بالتوصيات المتعلقة بالسياسات المقدمة من مجموعات العمل في اجتماعاتها المنعقدة في المدة من فبراير إلى أبريل ومن سبتمبر إلى نوفمبر لسنة 2017.
- 5- كما أشادت** بالجهود التي تبذلها الدول الأعضاء ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي من أجل تنفيذ توصيات السياسة الوزارية للكومسيك، ودعت جميع الدول الأعضاء إلى بذل الجهود الممكنة لتنفيذ توصيات السياسات، وحثت مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة على دعم الدول الأعضاء في هذا الصدد.
- 6- رحبت اللجنة** بوضع اللامسات الأخيرة على تسعة مشاريع مموله من صندوق تمويل المشاريع التابع للكومسيك في عام 2016 وبالتالي التقدم المحرز في تنفيذ أربعة عشر مشروعاً جديداً ضمن الدعوة الرابعة لاقتراح المشاريع في عام 2017، كما رحب التقرير بالدعوة الخامسة لاقتراح المشاريع التي أطلقها مكتب تنسيق الكومسيك في سبتمبر عام 2017.
- 7- دعت اللجنة** الدول الأعضاء إلى الاستفادة من آلية تمويل مشاريع الكومسيك في تنفيذ التوصيات المتعلقة بالسياسات التي وضعت أثناء اجتماعات مجموعات عمل الكومسيك واعتمدت في دورات الكومسيك الوزارية.
- 8- دعت اللجنة** جهات اتصال الكومسيك الوطنية وجهات اتصال مجموعات العمل إلى التعاون مع مكتب تنسيق الكومسيك من أجل التنسيق والاتصال الفعال.
- 9- طلبت اللجنة** من مكتب تنسيق الكومسيك الاستمرار في اطلاع بعثات الدول الأعضاء في أنقرة وكذلك الممثلين الدائمين لمنظمة التعاون الإسلامي بأحدث المستجدات حول عمل الكومسيك.
- 10- دعت اللجنة** الدول الأعضاء للتأكيد على مشاركة جهات اتصال الكومسيك الوطنية وجهات اتصال مجموعات العمل في اجتماعات لجنة المتابعة التابعة للكومسيك وفي دورات الكومسيك.
- 11- حثت اللجنة** الدول الأعضاء المسجلة في مجموعات عمل الكومسيك على المشاركة الفعالة في الاجتماعات القادمة لمجموعات العمل ذات الصلة والاستفادة من صندوق تمويل مشاريع الكومسيك لتحقيق مشاريع التعاون التي تصبو إليها.

12- فيما ثمنت اللجنة أن عدد الدول الأعضاء المسجلة في مجموعة عمل واحدة على الأقل قد بلغ 50 دولة، فقد طلبت من الدول الأعضاء التي لم تُسجل إلى الآن، المبادرة بالتسجيل في مجموعات عمل الكومسيك والمشاركة الفعالة في الاجتماعات القادمة لمجموعات العمل.

13- رحبت اللجنة بعقد الاجتماع السنوي الخامس للتعاون فيما بين جهات اتصال مجموعة عمل الكومسيك التي يشرف على تنظيمها مكتب تعاون الكومسيك في المدة من 23 إلى 25 مايو من عام 2017، في أنقرة، تركيا.

14- دعت اللجنة الدول الأعضاء المعنية بالرد على "نماذج التقييم" التي ينشرها مكتب تنسيق الكومسيك كل عام بهدف متابعة تنفيذ التوصيات المتعلقة بالسياسات المقدمة من الكومسيك.

15- كما دعت اللجنة جهات اتصال مجموعات العمل إلى المشاركة الفعالة في جهود الإنتاج المعرفي للكومسيك من خلال المساعدة في جمع ومراجعة البيانات الخاصة بالدول وتقديم الملاحظات على الدراسات البحثية وغيرها.

16- وأكدت اللجنة على إمكانية استفادة الدول الأعضاء من صندوق تمويل مشاريع الكومسيك بفعالية أكبر، نظراً لما تمتلكه من قدرات متقدمة في مختلف مجالات التعاون عبر تبادل خبراتهم مع الأعضاء الآخرين.

17- عبرت اللجنة عن تقديرها لمكتب تنسيق الكومسيك، ومركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة، ومعهد الدول الإسلامية للمواصفات والمقاييس عن الجهود التي بذلها في تنفيذ استراتيجية الكومسيك.

18- اعتمدت اللجنة توصيات الاجتماع الثالث والثلاثين للجنة متابعة الكومسيك التي عقدت في 11-10 مايو/أيار 2017 في أنقرة بتركيا.

تنفيذ منظمة التعاون الإسلامي-2025: برنامج العمل (بند أجندة العمل: 3)

19- أخذت اللجنة بعين الاعتبار التقرير المقدم من الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي بشأن تنفيذ المكون الاقتصادي والتجاري لبرنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي-2025: برنامج العمل.

20- بالإشارة إلى القرارات ذات الصلة الصادرة في الدورتين الحادية والثلاثين والثانية والثلاثين للكومسيك، أكدت اللجنة على أهمية المتابعة الفعالة للقسم الاقتصادي والتجاري في برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي حتى عام 2025: برنامج العمل من جانب الكومسيك، وطلبت اللجنة من الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي أن تقدم بانتظام تقارير مرحلية شاملة عن تنفيذ البرنامج إلى جلسات الكومسيك واجتماعات المتابعة.

21- اطلعت اللجنة على الأعمال التحضيرية التي تقوم بها الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي لتنفيذ منظمة التعاون الإسلامي لعام 2025: برنامج العمل، وطلبت الدول الأعضاء والمؤسسات/الأجهزة التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي التي لم تشارك بعد بمساهماتها وتعليقاتها على الأقسام الاقتصادية من خطة التنفيذ لمنظمة التعاون الإسلامي لعام 2025 بتقديم مشاركتها: برنامج العمل الخاص بمواصلة التطوير، وطلبت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي بإدخال التعديلات اللازمة على الأقسام ذات الصلة بخطة التنفيذ وفقاً للملاحظات وإبلاغ الدورة الرابعة والثلاثين للكومسيك بها من أجل دراستها.

22- طلبت اللجنة من الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي دعوة مؤسسات وأجهزة منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة، بما في ذلك مكتب تنسيق الكومسيك، إلى حضور اجتماعات التنسيق السنوية لمؤسسات منظمة التعاون الإسلامي لضمان التنسيق الفعال وانسجام الأنشطة الاقتصادية والتجارية التي سيتم الاضطلاع بها في إطار برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي 2025: برنامج العمل.

23- بالإشارة إلى القرارات ذات الصلة الصادرة عن دورات الكومسيك، طلبت اللجنة من الدول الأعضاء توقيع ومصادقة الاتفاقيات المبرمة في المجال الاقتصادي لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

التطورات الاقتصادية العالمية مع إشارة خاصة إلى الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (بند جدول الأعمال: 4)

24- اطلعت على إصدار 2017 من التقرير الاقتصادي السنوي لمركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب بعنوان "التممية الصناعية من أجل التحول الهيكلي". وبالنظر إلى الحصة غير الكافية لدول منظمة التعاون الإسلامي في أنشطة التصنيع العالمية وتنامي العجز التجاري في منتجات التصنيع إلى جانب تدني مستوى التنافسية الصناعية، كما أظهر التقرير:

- دعوة الدول الأعضاء لإعادة تركيز اهتمامهم بحيث ينصبّ على السياسات الفعالة للتطور الصناعي، انطلاقاً من رؤية نحو تعزيز التنوع الاقتصادي والإنتاجية في قطاع التصنيع وتضييق الفجوة في مجال التتمية الاقتصادية وتعزيز التنافسية الصناعية على المستوى العالمي.

- دعوة الدول الأعضاء لتوثيق التعاون على المستوى الإقليمي عبر ضمان تحسين التواصل والتكامل في العمليات الإنتاجية (سلاسل القيمة) ومواءمة السياسات التنظيمية والدعم الفعال لسياسات التجارة والاستثمار بهدف الاستفادة من السوق الضخمة المتاحة للمصنعين في تسهيل إقامة الاقتصاديات الضخمة للصناعات الوطنية، وإيجاد الحوافز للتخصص وتجارة المنتجات المتنوعة وتحسين مستوى كفاءة الإنتاج.

25- تأكيداً على أهمية المشاكل المرتبطة ببطالة الشباب وتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة والإنتاجية والتعليم المهني والتجارة في الخدمات والاقتصاد المعرفي، دعت اللجنة مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية والمؤسسات الأخرى ذات العلاقة في منظمة التعاون الإسلامي، إلى التوسع بشكل أكبر في تلك المواضيع في برامجها وأنشطتها المستقبلية.

26- كلفت اللجنة مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب بمتابعة التطورات الاقتصادية العالمية وآثارها على الدول الأعضاء وتقديم تقرير عن ذلك إلى الدورات السنوية للكومسيك.

التجارة البيئية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (بند جدول الأعمال: 5)

27- وفيما أخذت اللجنة علماً وثمّنت انعقاد الاجتماع التاسع لمجموعة عمل التجارة في الكومسيك في 9 مارس / آذار 2017 في أنقرة تحت عنوان "أنظمة تخليص المعاملات من مكان واحد في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"، رحبت اللجنة بالتوصيات التالية المتعلقة بالسياسات:

- تعزيز جهود أنظمة تخليص المعاملات من مكان واحد في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من خلال تطوير إستراتيجيات متكاملة لتلك الأنظمة تعكس المتطلبات الوطنية والإقليمية وتشرك الجهات المعنية في هذه العملية،

- تعزيز مدى فاعلية أنظمة تخليص المعاملات من مكان واحد من خلال تحديد وتنفيذ التغييرات اللازمة في القوانين وإطار العمل التنظيمي وممارسات الأعمال،

- منح الأولوية لمرونة، وقابلية تأقلم، وأمان، وتوافق البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات لأنظمة تخليص المعاملات من مكان واحد،
- تعزيز مستوى التواصل بين الدول وتوافق الأنظمة المحلية لتخليص المعاملات من مكان واحد في منطقة منظمة التعاون الإسلامي من أجل تأسيس أنظمة إقليمية لتخليص المعاملات من مكان واحد.

المرجع : رقم الوثيقة (OIC/COMCEC/33-17/D(9))

28- وإذا تحيط علماً مع التقدير بانعقاد الاجتماع التاسع لمجموعة عمل التجارة في الكومسيك في 2 نوفمبر/تشرين الثاني 2017 في أنقرة تحت عنوان "المناطق الاقتصادية الخاصة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"، رحبت اللجنة بالتوصيات التالية المتعلقة بالسياسات:

- تصميم وتطوير مناطق اقتصادية خاصة تماشياً مع الاستراتيجيات الوطنية الخاصة لضمان تكاملها مع الأهداف الوطنية للنمو الاقتصادي وأولويات القطاع الصناعي،
- تعزيز الأداء الاقتصادي لبرامج المناطق الاقتصادية الخاصة من خلال تطوير إطار حوافز فريد - مالي وغير مالي - يجذب الاستثمارات ويعزز من بيئات الأعمال ذات الكفاءة والفاعلية،
- تعزيز الميزة التنافسية لبرامج المناطق الاقتصادية الخاصة من خلال الاستهداف الفعال للمواقع والقطاعات استناداً إلى المعرفة القوية بالأولويات الاقتصادية القومية والميزات التنافسية،
- وضع إطار عمل قانوني وتنظيمي فعال لإنشاء بيئة عمل اقتصادية "خاصة" تراعي وتكمل البيئة القانونية والتنظيمية الحالية،
- تكليف/تأسيس هيئة مستقلة للمناطق الاقتصادية الخاصة لتنظيم جميع الأمور المتعلقة بالمناطق الاقتصادية الخاصة داخل الدولة ودعم برامج المناطق الاقتصادية الخاصة من خلال المشاركة الفعالة للجهات المعنية الرئيسية وتطوير مجموعات عمل للمناطق الاقتصادية الخاصة.

المرجع : رقم الوثيقة (OIC/COMCEC/33-17/D(10))

29- طلبت الدول الأعضاء المسجلة في فريق عمل الكومسيك المعني بالتجارة إلى حضور الاجتماع الحادي عشر لفريق عمل الكومسيك المعني بالتجارة الذي سيعقد يومي 7 - 8 مارس/آذار 2018 في أنقرة تحت عنوان "تسهيل التجارة: تحسين نظم إدارة المخاطر الجمركية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" والاجتماع الثاني عشر المزمع عقده في 1 نوفمبر 2018 في أنقرة تحت عنوان "تحسين برامج المشغلين الاقتصاديين المعتمدين في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي"، وحثت الدول الأعضاء التي لم تسجل بعد بفريق العمل المعني بالتجارة في الكومسيك بالتسجيل.

30- أثنى اللجنة على الجهود المبذولة من أوغندا بالتعاون مع تركيا ومصر في تنفيذ المشروع تحت عنوان "تحسين تقديم خدمات تيسير التجارة" بنجاح ضمن الدعوة الثالثة لاقتراح المشاريع في إطار تمويل مشاريع الكومسيك في عام 2016.

31- كما أثنى اللجنة على الجهود المبذولة من دولتي فلسطين وسورينام ومن المركز الإسلامي لتنمية التجارة في المشروعات التالية المقرر تنفيذها في عام 2017 ضمن الدعوة الرابعة لاقتراح المشاريع في إطار تمويل مشاريع الكومسيك:

- المشروع بعنوان "تيسير العلاقات التجارية بين فلسطين والدول الإسلامية" سيتم تنفيذه بواسطة دولة فلسطين بالتعاون مع الجزائر والمملكة العربية السعودية،
- ستقوم سورينام بالتعاون مع غيانا وتركيا بتنفيذ المشروع بعنوان "تعزيز خدمات دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورينام وغيانا للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية"،
- المشروع بعنوان "تيسير التجارة: تحديد الحواجز غير الجمركية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" سيتم تنفيذه بواسطة المركز الإسلامي لتنمية التجارة بالشراكة مع المغرب والسنغال ومصر.

32- عبرت اللجنة عن تقديرها لدولة الإمارات العربية المتحدة على الاستضافة وللمركز الإسلامي لتنمية التجارة والبنك الإسلامي للتنمية على تنظيم ورشة عمل حول «تسهيل التجارة وتخليص المعاملات في مكان واحد في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي» في الفترة من 16 إلى 18 أبريل/نيسان 2017 في دبي، بدولة الإمارات العربية المتحدة.

33- لاحظت اللجنة مع التقدير استضافة المملكة المغربية "الاجتماع الثالث لأجهزة تعزيز التجارة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"، الذي نظمه المركز الإسلامي لتنمية التجارة في 11 و 12 أكتوبر 2017 في الدار البيضاء بالمملكة المغربية بالتعاون مع المركز المغربي لإنعاش الصادرات (المغرب تصدير) والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة.

34- عبرت اللجنة عن تقديرها للمملكة المغربية لاستضافة "ورشة العمل حول الحواجز غير الجمركية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" وللمركز الإسلامي لتنمية التجارة لتنظيمه هذه الورشة التي انعقدت في 24 و 25 أكتوبر 2017 في الرباط في المملكة المغربية في إطار تمويل مشروع الكومسيك.

35- كما عبرت اللجنة عن تقديرها لجمهورية ساحل العاج لاستضافة "اجتماع المشتريين والبائعين في مجال المستحضرات الصيدلانية والصناعات ذات الصلة" وللمركز الإسلامي لتنمية التجارة والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة لتنظيمهما هذا الاجتماع الذي انعقد في 2 و 3 نوفمبر 2017 في أبيدجان في جمهورية ساحل العاج.

36- طلبت اللجنة من الدول الأعضاء المعنية بالمشاركة الفعالة في الأنشطة التجارية المقرر تنظيمها بواسطة مكتب تنسيق الكومسيك، ومركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية (المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة)، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة، ومعهد الدول الإسلامية للمواصفات والمقاييس في مجال التجارة في عام 2018 كما طلبت اللجنة من هذه المؤسسات إرسال دعوات إلى الدول الأعضاء قبل مدة كافية من الاجتماعات لضمان مشاركتهم بأكبر قدر ممكن.

1) مطروحات/أصفي بطلحة جثني بي لذي ططخهكوي لأعدن؟ في مطرابططتعد من لأز إلى

37- رحبت اللجنة بتوقيع ومصادقة بروناي دار السلام على الاتفاقية الإطارية لنظام الأفضلية التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، ودعت الدول الأعضاء التي لم توقع أو تصدق بعد على اتفاقيات نظام الأفضلية التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وهي الاتفاقية الإطارية والبروتوكول المتعلق بنظام التعريفات التفضيلية وقواعد المنشأ، إلى القيام بذلك في أقرب وقت ممكن.

38- رحبت اللجنة بتسليم قوائم الامتيازات المحدثة إلى أمانة لجنة المفاوضات التجارية في مكاتبها في دول تركيا وماليزيا وبنغلاديش وباكستان والأردن وجمهورية إيران الإسلامية والمملكة المغربية.

39- دعت اللجنة الدول الأعضاء المهمة/المشاركة إلى تقديم قوائمها المحدثة للامتيازات بأسرع وقت ممكن إلى أمانة لجنة المفاوضات التجارية بهدف تفعيل نظام الأفضلية التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

40- عبرت اللجنة عن تقديرها لجمهورية إندونيسيا على استضافة الدورة وكذلك المركز الإسلامي لتنمية التجارة على تنظيم «ورشة العمل التدريبية حول نظام التجارة التفضيلية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي» بالتعاون مع مكتب تنسيق الكومسيك يومي 14 - 13 سبتمبر من عام 2017 في العاصمة الإندونيسية جاكرتا.

41- ورحبت اللجنة بالإخطار المقدم من باكستان وبنغلاديش والأردن والمغرب وتركيا إلى أمانة لجنة المفاوضات التجارية (TNC) بشأن التدابير الداخلية ذات الصلة التي يتعين اتخاذها لتنفيذ قواعد المنشأ لنظام الأفضلية التجارية فيما بين الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، ومطالبة الدول الأعضاء المشاركة الأخرى بإخطار أمانة لجنة المفاوضات التجارية بالتدابير الداخلية ذات الصلة التي يتعين اتخاذها لتنفيذ قواعد المنشأ لنظام الأفضلية التجارية فيما بين الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي في أقرب وقت ممكن.

42- طلبت اللجنة من المركز الإسلامي لتنمية التجارة، ومكتب تنسيق الكومسيك، البنك الإسلامي للتنمية ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي الأخرى ذات الصلة الاستمرار في تنظيم أنشطة زيادة الوعي وبناء القدرات فيما يتعلق بنظام الأفضلية التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

2) لعنصر خطة ج. في بي. أ. ز. ل. بي. ب.

43- أشادت بالتحسينات في عدد ونوعية المعارض الإسلامية مع الإعراب عن الشكر والتقدير للدول الأعضاء التالية لاستضافتها المعارض التجارية الإسلامية بالتعاون مع المركز الإسلامي لتنمية التجارة:

- ماليزيا لاستضافتها والمركز الإسلامي لتنمية التجارة للتنظيم المشترك لمؤتمر BIZ مع منظمة التعاون الإسلامي بماليزيا، ومؤتمر «التجارة العالمي» الثامن لمنظمة التعاون الإسلامي في كوالالمبور خلال الفترة 21-18 سبتمبر/أيلول 2017؛
- المملكة العربية السعودية على الاستضافة والمركز الإسلامي لتنمية التجارة على تنظيم "المعرض العاشر للصناعات الزراعية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" في جدة في الفترة بين 23 و 26 أبريل 2017.
- جمهورية السنغال لاستضافة "معرض الاقتصاد الأخضر الأول لمنظمة التعاون الإسلامي" في 29-26 أكتوبر/تشرين الأول 2017

44- رحبت اللجنة بعرض الدول الأعضاء استضافة "المعارض والأسواق التجارية الإسلامية" بالتعاون مع المركز الإسلامي لتنمية التجارة في المدة بين 2017/2018 وطلبت من الدول الأعضاء حث القطاعات الخاصة والمؤسسات المعنية لديهم على المشاركة الفعالة في هذه الفعاليات:

- تستضيف الجمهورية التركية "المعرض الخامس للمنتجات الحلال في منظمة التعاون الإسلامي" في اسطنبول في المدة بين 23 و 25 نوفمبر / تشرين الثاني 2017 بالتعاون مع معهد الدول الإسلامية للمواصفات والمقاييس،
- تستضيف دولة الكويت "معرض التجارة الاستثنائي لمنظمة التعاون الإسلامي" في مدينة الكويت في المدة بين 6 و 10 فبراير / شباط 2018،

- المملكة العربية السعودية لاستضافة "المعرض الثاني للأثاث والديكور للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" في 13-16 مارس/آذار 2018 و"المعرض الحادي عشر للصناعات الزراعية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" خلال الفترة 23-20 مارس/آذار 2018 في جدة،
- جمهورية السنغال لاستضافة "المؤتمر الأول للمصايد والمعارض البحرية لمنظمة التعاون الإسلامي" في مايو 2018 في داكار،
- جمهورية ساحل العاج لاستضافة "المعرض الرابع للصحة" عام 2018 و"الملتقى الأول للاقتصاد الاجتماعي والتكافل بين الدول الأعضاء" و"سوق الحرف اليدوية التقليدية في ساحل العاج" في الفترة من 30 مارس/آذار إلى 8 أبريل/نيسان في أبيدجان، بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية.
- جمهورية إيران الإسلامية لاستضافة "معرض الأزياء والملابس الإسلامية" خلال الفترة 25-22 أبريل/نيسان 2018 في طهران،
- المملكة المغربية لاستضافة "مؤتمر ومعرض عرب أفريقيا للنقل والإمداد" في الرباط في 27-25 أبريل/نيسان 2018،
- تستضيف جمهورية مصر العربية "المعرض الثالث للسياحة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" في القاهرة في النصف الثاني من العام 2018،
- المملكة المغربية لاستضافة "خدمات التعليم العالي الرابعة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" في الدار البيضاء في 26-29 أبريل/نيسان 2018،
- جمهورية تركيا لاستضافة "معرض الحلال السادس لمنظمة التعاون الإسلامي" في اسطنبول من 29 نوفمبر حتى 1 ديسمبر 2018 بالتعاون مع معهد التوحيد القياسي والمعايير للبلدان الإسلامية.

45- كررت اللجنة طلبها إلى المركز الإسلامي لتنمية التجارة بمواصلة عقد معارض خاصة بالقطاعات بالتعاون مع الدول الأعضاء وتقديم تقارير مرحلية منتظمة بالمعارض إلى جلسات الكومسيك.

46- وكررت اللجنة أيضاً طلبها إلى الدول الأعضاء بتشجيع القطاع الخاص على المشاركة بنشاط في المعارض التجارية الإسلامية.

3) يلخ عن طلبكم لك لطلب المطالبة ج ذبكم لي ب

47- أعربت اللجنة عن شكرها وتقديرها لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية وللمركز الإسلامي لتنمية التجارة لتنظيم برامج تدريبية وندوات متعلقة بمنظمة التجارة العالمية لفائدة البلدان الأعضاء.

48- دعت اللجنة البنك الإسلامي للتنمية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة إلى مواصلة تقديم الدعم الفني للدول الأعضاء بخصوص المشكلات المرتبطة بمنظمة التجارة العالمية وإلى تعزيز جهودهم في تحفيز الدول الأعضاء لإحداث تأثير في المفاوضات التجارية لمنظمة التجارة العالمية المتعلقة بالنظم الاقتصادية لهم، وطلبت من البنك الإسلامي للتنمية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة تضافر وتنسيق الجهود لتعزيز القدرات البشرية والمؤسسية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، من أجل تيسير الاندماج التام في النظام التجاري متعدد الأطراف على أساس عادل ومنصف.

49- دعت اللجنة دول منظمة التعاون الإسلامي الأعضاء في منظمة التجارة العالمية إلى تقديم الدعم إلى دول منظمة التعاون الإسلامي غير الأعضاء في منظمة التجارة العالمية في إجراءات انضمامهم إلى منظمة التجارة العالمية.

50- أعربت اللجنة عن تقديرها للمملكة المغربية لاستضافتها للمركز الإسلامي لتنمية التجارة، لتنظيم ورشة العمل حول «آليات تسوية نزاعات التجارة والاستثمار في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي»، وذلك في الدار البيضاء، المغرب، يومي 21-20 فبراير / شباط 2017.

51- أعربت اللجنة أيضاً عن تقديرها للمملكة المغربية لاستضافتها ورشة عمل حول "التجارة في الخدمات في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" ولكل من المركز الإسلامي لتنمية التجارة والبنك الإسلامي للتنمية ومركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية المشاركين في تنظيم هذه الورشة في الدار البيضاء، المغرب، وذلك يومي 23-22 مارس / آذار 2017 بالإضافة إلى ورشة العمل حول "تحضير مؤتمر منظمة التجارة العالمية الوزارية الحادي عشر: المنظور الأفريقي" في 17-19 يوليو 2017 في الدار البيضاء في المملكة المغربية.

52- طلبت من المركز الإسلامي لتنمية التجارة ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية تقديم ورقة عمل لاجتماع الكومسيك المقبل حول الخيارات العملية لزيادة التنسيق بين وزراء التجارة في دول منظمة التعاون الإسلامي إزاء التطورات الأخيرة في المفاوضات في منظمة التجارة العالمية وصياغة مواقفها بشأن القضايا ذات الأولوية بالنسبة إلى دول منظمة التعاون الإسلامي في جولة الدوحة للتنمية الحالية، والقضايا الجديدة المقترحة حالياً في منظمة التجارة العالمية.

(4) أمضوية لهيئة حيز

53- أعربت اللجنة عن تقديرها لأنشطة تمويل التجارة وتشجيع وتطوير التجارة التي تقوم بها المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، وحشد التمويل من الأسواق العالمية وشركاء التنمية لتمويل العمليات التجارية في الدول الأعضاء، بما من شأنه المساهمة بوصول التجارة البينية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى 25 بالمائة.

54- ورحبت اللجنة بعمليات الاعتماد والصرف المجمع الصادرة عن المؤسسة الإسلامية العالمية لتمويل التجارة في مجال تمويل التجارة التي بلغت منذ إنشائها حتى اليوم 38.6 مليار دولار أمريكي و28.8 مليار دولار أمريكي على التوالي، وإجمالي عمليات الاعتماد والصرف في 2016 التي بلغت 4.5 مليار دولار أمريكي و4.8 مليار دولار أمريكي على التوالي.

55- كما أعربت اللجنة عن تقديرها للتواجد الإقليمي المتزايد لمجموعة البنك الدولي (المؤسسة الإسلامية العالمية لتمويل التجارة والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات) من خلال مكتب داكار الإقليمي والمكاتب المحلية في كل من دكا واسطنبول وجاكرتا ودبي، والتي جعلت المؤسسات على مقربة من العملاء ومكنتهما من تلبية احتياجات الدول الأعضاء.

56- أثنى اللجنة على جهود المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول الأعضاء الأقل نمواً وأحييت علماً بجهودها في تنويع محافظتها وتوسيع نطاق التمويل ليشمل القطاع الزراعي مما عاد بأثر مباشر وبارز على زيادة الإنتاجية وخلق فرص العمل وزيادة عائدات الصادرات والتخفيف من حدة الفقر.

57- دعت اللجنة الدول الأعضاء لاستكمال متطلبات عضويتها في مؤسسات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية (المؤسسة الدولية لتمويل التجارة الإسلامية والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات) بحيث يمكن لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية المضي في تحقيق مهامها بنجاح.

68- رحبت اللجنة بتأسيس أربعة لجان فنية جديدة في معهد الموصفات والمقاييس للدول الإسلامية لدعم القمة العالمية للحلال ومتطلبات نقل السلع الخطرة فيما يتعلق بالنقل، ولجنة المجوهرات والبتترول والمنتجات البترولية وإعادة تفعيل لجنة المصطلحات (15 لجنة فنية بالإجمال) وتنظيم اجتماعات اللجنة الفنية على مدى ثلاثة أسابيع عام 2017.

69- أعربت اللجنة عن تقديرها لجمهورية تركيا لاستضافتها ومعهد الموصفات والمقاييس للدول الإسلامية لدعم القمة العالمية للحلال في اسطنبول خلال الفترة 15-17 ديسمبر/كانون الأول 2016 ودعت اللجنة الدول الأعضاء للمشاركة في القمة العالمية المقبلة للحلال التي ستعقد في الفترة 23-25 نوفمبر/تشرين الثاني 2017 في اسطنبول تحت رعاية رئاسة الجمهورية التركية.

تعزيز دور القطاع الخاص في التعاون الاقتصادي (بند جدول الأعمال: 6)

70- سجلت اللجنة جهود الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة في تنظيم المنديات والبرامج التدريبية واللقاءات بين رجال الأعمال والندوات وورشات العمل بغرض تعزيز دور القطاع الخاص في توسيع شبكته والرفع من أنشطته التجارية وفرص الاستثمار.

71- حثت اللجنة غرف التجارة بالدول الأعضاء على المشاركة الفعالة في أنشطة الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة.

72- اطلعت اللجنة على تنظيم حلقة العمل المتعلقة بتطوير البنية التحتية الرئيسية للنمو الريفي بدول منظمة التعاون الإسلامي في اسطنبول بتركيا خلال الفترة 24-25 أبريل/نيسان 2017 وبرنامج التدريب على تنمية ريادة الأعمال من خلال تكنولوجيا المعلومات لدول منظمة التعاون الإسلامي في الشارقة خلال الفترة 7-9 أغسطس/آب 2017.

73- أخذت اللجنة علماً بالأنشطة التالية، والمقرر أن تنظمها الغرفة، ودعت القطاع الخاص في الدول الأعضاء إلى المشاركة الفعالة في الأنشطة التالية:

- الملتقى السابع عشر للقطاع الخاص في دول منظمة التعاون الإسلامي المقرر انعقاده في دولة الكويت عام 2018،
- منتدى سيدات الأعمال العاشر المقرر انعقاده في السودان / مصر في 2018،
- منتدى/معرض التبادل التجاري (على مستوى القطاعات) المقرر انعقاده في 2018،
- برنامج تدريبي حول «حماية ريادة الأعمال التكنولوجية وإدارة رعاية الأعمال ومجمعات التكنولوجيا» مقرر انعقاده في 2018،
- ورشة عمل/برنامج تدريبي في مجالات (تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة/تنمية المهارات/الأمن الغذائي/النسيج والملابس/الطاقة المتجددة/السياحة) والمقرر انعقادها في عام 2018.
- ملتقى الغرف التجارية عام 2018.
- مؤتمر مالكي الأعمال المسلمين عام 2018.

74- اطلعت اللجنة على التقدم الذي أحرزته الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة واتحاد الغرف والبورصات التركية (TOBB) وغرفة التجارة في قونية للسلع الأساسية لتقديم أفضل الممارسات التي اعتمدها قونية لتبادل السلع في السودان والدول الأعضاء المهتمة الأخرى.

75- استندرت اللجنة القرارات ذات العلاقة من الاجتماعين الثالث والأربعين والرابع والأربعين لمجلس وزراء الخارجية والدورة الثانية والثلاثين للكومسيك، وأخذت علماً بالإيجاز المقدم من والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة (ICCIA) واتحاد الغرف التركية (TOBB) حول إقامة مركز التحكيم التابع لدول منظمة التعاون الإسلامي في إسطنبول، ورحبت بعرض اتحاد الغرف التركية باستضافة

سلسلة من اجتماعات فرق العمل عام 2018 لإنجاز التحضيرات الفنية اللازمة لإقامة المركز، وطلبت من الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة واتحاد الغرف التركية تقديم تقرير إلى الاجتماع الرابع والثلاثين للجنة المتابعة والدورة الرابعة والثلاثين للكمسيك.

النهوض بوسائل النقل والاتصالات (بند جدول الأعمال: 7)

76- بالإحاطة علماً مع التقدير بعقد الاجتماع التاسع لمجموعة عمل النقل والاتصالات في 16 مارس 2017 في أنقرة بالجمهورية التركية تحت عنوان "زيادة انتشار الإنترنت عريض النطاق في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"، رحبت اللجنة بالتوصيات التالية المتعلقة بالسياسات؛

التوصيات المتعلقة بالسياسات لجميع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

- إعداد الاستراتيجيات القومية للإنترنت عريض النطاق بمشاركة جميع الجهات المعنية،
- تحسين مستوى الثقافة الرقمية عن طريق تضمين برامج في نظام التعليم الرسمي وتشجيع المبادرات غير الرسمية التي تستهدف فئات خاصة من السكان،

التوصيات المتعلقة بالسياسات للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مرحلة مختلفة من تطوير الإنترنت عريض النطاق

- الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مرحلة متقدمة من تطوير الإنترنت عريض النطاق
- تحقيق هدف تغطية الإنترنت عالي السرعة للمناطق الريفية والنائية خلال مهل لاستيفاء شروط وأحكام اللوائح وعن طريق الدعم المباشر بغية تحسين الجدوى الاستثمارية للإنترنت عريض النطاق،
- تفعيل الحوافز المالية لمزودي خدمات الإنترنت لنشر تقنيات الجيل الرابع 4G،

- الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بمراحل متوسطة من تطور الإنترنت عريض النطاق

- تقليل تكلفة خدمات الإنترنت عريض النطاق من خلال مبادرات السياسات العاملة المستهدفة،
- تقليل العوائق اللغوية والثقافية من خلال تطوير محتوى وتطبيقات وأنظمة أساسية محلية،

- الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مرحلة أولية من تطوير الإنترنت عريض النطاق

- عرض خدمات الإنترنت عريض النطاق بسعر منخفض للمستخدمين بواسطة شركات توفير خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية المدعومة من الحكومة أو المملوكة للدولة،
- عرض خدمات الإنترنت عريض النطاق منخفضة التكلفة أو المجانية المخصصة لفئات السكان المحرومة من تلك الخدمات.

المرجع : رقم الوثيقة (OIC/COMCEC/33-17/D(22))

77- وإذا تحيط علماً مع التقدير بالجهود لعقد الاجتماع العاشر لفرق العمل للنقل والمواصلات في الفترة في الكومسيك بين 18-19، 2017 أكتوبر 2017 في أنقرة، بتركيا بالتركيز على الموضوع "تطوير ممرات النقل في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: المفاهيم والحالات"، رحبت اللجنة بالتوصيات المتعلقة بالسياسة العامة.

المرجع : رقم الوثيقة (OIC/COMCEC/33-17/D(23))

78- دعت اللجنة الدول الأعضاء المسجلة في مجموعة عمل النقل والاتصالات في الكومسيك، إلى المشاركة الفعالة في الاجتماع الحادي عشر لمجموعة عمل النقل والاتصالات المقرر انعقاده في يوم 15 من مارس / آذار عام 2018 بعنوان «تعزيز ممرات النقل في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي: الدروس المستفادة من السياسات والحالات والتحديات» وكذلك اجتماعها الثاني عشر الذي سيعقد في 11 أكتوبر/تشرين الأول 2018 تحت عنوان «تخطيط البنية التحتية الوطنية للنقل في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي» ودعوة الدول الأعضاء التي لم تسجل بعد للتسجيل لدى فريق العمل المعني بالكومسيك في مجال النقل والاتصالات.

79- أثنت اللجنة على جهود تركيا بالشراكة مع أربع دول أخرى من الدول الأعضاء لتنفيذ المشروع بعنوان «تعزيز وتقييم توصيل الشحنات الجوية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: نمط الشحن الجوي المشترك لتيسير التجارة البينية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي» بنجاح ضمن الدعوة الثالثة لاقتراح المشاريع في إطار تمويل مشاريع الكومسيك في 2016.

80- أثنت اللجنة كذلك على جهود ساحل العاج فيما يتعلق بالمشروع «رفع مستوى سلامة الطرق في ساحل العاج وبوركينا فاسو ومالي»، المقرر تنفيذه بالتعاون مع بوركينا فاسو ومالي في 2017 ضمن الدعوة الرابعة لاقتراح المشاريع.

81- رحبت اللجنة بعرض جمهورية السودان لاستضافة المؤتمر الإسلامي الثاني لوزراء النقل في عام 2018 في الخرطوم بالجمهورية السودانية، ودعت الدول الأعضاء والأجهزة والمؤسسات ذات الصلة في منظمة التعاون الإسلامي، بما في ذلك الأمانة العامة للكومسيك، إلى المشاركة الفعالة في هذا الحدث الهام.

82- أخذت اللجنة علماً بجهود الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي في حث الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المعنية على ضرورة تضمين القطاعات الوطنية المعنية على امتداد خط السكة الحديدية التي تربط بين داكار وبورت سودان داخل منطقة منظمة التعاون الإسلامي في خطط التنمية الوطنية، وطلبت من الدول الأعضاء المعنية تقديم دراسات جدوى جيدة التصميم والإعداد إلى مجموعة البنك الإسلامي للتنمية وغيره من بنوك التنمية الدولية الأخرى لتوفير الدعم الفني الكافي وتمويل هذا المشروع.

83- أثنت اللجنة على جهود الدول الأعضاء وأجهزة منظمة التعاون الإسلامي ومؤسساتها ذات الصلة المبذولة في مجال تحسين ممرات النقل العابرة للحدود والبنية التحتية اللوجستية وخدمات النقل الجوي في منطقة منظمة التعاون الإسلامي، وأخذت اللجنة علماً بالمقترحات التالية المقدمّة من تونس:

- تطوير ممرات النقل العابرة للحدود وشبكات النقل المتكاملة في منطقة منظمة التعاون الإسلامي، ومواءمة التشريعات وتبسيط الإجراءات، والانضمام إلى الاتفاقات الإقليمية والدولية ذات الصلة.

- تحسين البنية التحتية اللوجستية في منطقة منظمة التعاون الإسلامي إلى جانب تنظيم التدريبات المتعلقة باللوجستيات وأنشطة بناء القدرات وتحسين التعاون بطريقة تدعم المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وإدماجها في السلاسل الفنية العالمية.

- تطوير خدمات النقل الجوي في منطقة منظمة التعاون الإسلامي بهدف تعزيز السياحة البينية ضمن منظمة التعاون الإسلامي.

89- كما أثنى اللجنة على الجهود المبذولة من دول موزمبيق والسودان وغامبيا ومن مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية في المشروعات التالية المقرر تنفيذها في 2017 ضمن الدعوة الرابعة لاقتراح المشاريع في إطار تمويل مشاريع الكومسيك:

- المشروع بعنوان "تعزيز قدرات العاملين في مجال السياحة الموائمة للمسلمين" سيتم تنفيذه بواسطة موزمبيق بالتعاون مع مالي والسنغال،
- المشروع بعنوان "تعزيز قدرات عملاء ومنتجي الحرف اليدوية داخل الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" سيتم تنفيذه بواسطة السودان بالتعاون مع تشاد وجيبوتي،
- المشروع بعنوان "تطوير برنامج تدريب واعتماد في مجال السياحة الإسلامية، والسياحة، والضيافة" سيتم تنفيذه بواسطة غامبيا بالتعاون نيجيريا والسنغال،
- المشروع بعنوان "برنامج تدريبي حول تطوير وتعزيز السياحة الموائمة للمسلمين داخل الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" سيتم تنفيذه بواسطة مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية بالتعاون مع 18 دولة من الدول الأعضاء.

90- رحبت اللجنة بانعقاد معرض طهران الدولي العاشر للسياحة في المدة من 6 إلى 9 فبراير / شباط 2017 في طهران، جمهورية إيران الإسلامية.

91- كما رحبت اللجنة بعرض جمهورية بنغلاديش الشعبية لاستضافة الدورة العاشرة للمؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة بين 5-7 فبراير / شباط 2018 في دكا، ودعت الدول الأعضاء وجميع الأجهزة والمؤسسات ذات الصلة في منظمة التعاون الإسلامي، بما في ذلك الأمانة العامة للكومسيك، إلى المشاركة الفعالة في هذا الحدث الهام.

92- إذ تحيط اللجنة علماً بالتقرير الصادر عن الاجتماع الخامس لمنظمة التعاون الإسلامي/الكومسيك - منتدى السياحة في القطاع الخاص - المنعقد في الرابع من مايو / أيار لسنة 2017 في مدينة اسطنبول تحت عنوان «الاتصال وإدارة الأزمات في قطاع السياحة: التحديات الحالية التي تواجه دول منظمة التعاون الإسلامي وحلولها» ودعت اللجنة الدول الأعضاء للمشاركة في الاجتماع السادس للمنتدى الذي سيعقد في 8 مارس/آذار 2018 في اسطنبول بتركيا تحت عنوان "التراث الثقافي كأداة للسياحة المستدامة في منطقة منظمة التعاون الإسلامي".

زيادة إنتاجية القطاع الزراعي واستدامة الأمن الغذائي (بند جدول الأعمال: 9)

93- وإذ تحيط اللجنة علماً مع التقدير بانعقاد الاجتماع التاسع لمجموعة عمل الزراعة في الكومسيك في 23 فبراير/شباط 2017 في أنقرة تحت عنوان "الحد من هدر الغذاء في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"، ورحبت اللجنة بالتوصيات التالية المتعلقة بالسياسات:

- تطوير إطار عمل تشريعي محدد وخارطة طريق للحد من الهدر الغذائي في سياق شمولي يتضمن سلسلة التوريد،
- تطوير بنوك الطعام وشبكات توزيع الغذاء،
- إطلاق مبادرات وحملات قوية لرفع الوعي بالهدر الغذائي في سلسلة التوريد والاستهلاك.

المرجع : رقم الوثيقة (OIC/COMCEC/33-17/D(34))

94- إذ تحيط اللجنة علماً مع التقدير بعقد الاجتماع العاشر لمجموعة عمل الكومسيك للزراعة في 28 سبتمبر/أيلول 2017 تحت عنوان "تحسين أداء السوق الزراعية: إنشاء وتطوير المؤسسات السوقية" ورحبت اللجنة بالتوصيات التالية المتعلقة بالسياسات؛

- تأسيس/تحسين نظام سجل المزارعين/مؤسسات المزارعين لتوفير الدعم والمساعدات المخصصة بالإضافة إلى تبليغ المزارعين بالمعلومات السوقية،
 - تطوير السياسات/البرامج/الآليات لتعزيز الوصول الفوري للمزارعين إلى الخدمات عالية الجودة (مثل البذور، ومبيدات الحشرات، والأسمدة، وغيرها من المكونات الأساسية) بغية زيادة النوعية والكمية والقدرة التسويقية للمنتجات النهائية،
 - تقديم الدعم القائم على الاحتياجات لتطوير القدرات وتدريب المزارعين وجمعيات المزارعين لتعزيز فرص الوصول إلى المستودعات وسعة التخزين،
 - تأسيس/تحسين القدرة على تتبع المكونات والمدخلات بالإضافة إلى مصادقة وتوحيد معايير المنتجات التسويقية لتعزيز السلامة والقدرة التسويقية للمنتجات الزراعية في كل من الأسواق المحلية والعالمية.
- المرجع : رقم الوثيقة ((OIC/COMCEC/33-17/D(35))

95- دعت اللجنة الدول الأعضاء، المسجلة في مجموعة عمل الزراعة في الكومسيك، إلى المشاركة الفعالة في الاجتماع الحادي عشر لمجموعة عمل الزراعة المقرر انعقاده في 22 فبراير/شباط 2018 تحت عنوان "تحسين أداء السوق الزراعية: تطوير نظم معلومات السوق الزراعي" والاجتماع الثاني عشر الخاص به الذي سيعقد في 20 سبتمبر/أيلول 2018 تحت عنوان "تحليل هياكل تجارة المواد الغذائية لتعزيز شبكاتها بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" مع دعوة الدول الأعضاء الذين لم يسجلوا بعد في فريق عمل الكومسيك المعني بالزراعة إلى التسجيل.

96- أثنت اللجنة على الجهود المبذولة من دول إيران وفلسطين وتركيا في تنفيذ المشروعات التالية على التوالي ضمن الدعوة الثالثة لاقتراح المشاريع في إطار تمويل مشاريع الكومسيك في عام 2016:

- تنفيذ المشروع بعنوان "تمكين الأسر المعيشية في المناطق الريفية فيما يتعلق بإدارة الإنتاج، والتوريد، والوصول إلى السوق" بواسطة دولة إيران بالتعاون مع كل من أذربيجان وتركيا،
- تنفيذ المشروع بعنوان "زيادة إنتاجية الحيوانات المجترة الصغيرة عن طريق استخدام تقنيات مختلفة مثل العلف المخزن ومجموعات التغذية والزراعات المائية" بواسطة دولة فلسطين بالتعاون مع الأردن وتونس،
- تنفيذ المشروع بعنوان "تأسيس قاعدة بيانات، وشبكة اتصال، وصفحات على الويب لصغار الملاك/المشاريع التعاونية الزراعية للعائلات المزارعة فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" بواسطة دولة تركيا بالتعاون مع أربع وعشرين دولة من الدول الأعضاء.

97- كما أثنت اللجنة على الجهود المبذولة من دولتي غامبيا وإندونيسيا في المشروعات التالية المقرر تنفيذها في 2017 ضمن الدعوة الرابعة لاقتراح المشاريع في إطار تمويل مشاريع الكومسيك:

- المشروع بعنوان "تقليل الفاقد من مزارع الحبوب بعد الحصاد لتحسين أسباب المعيشة في المناطق الريفية" سيتم تنفيذه بواسطة غامبيا بالتعاون مع نيجيريا وإندونيسيا،

- المشروع بعنوان "تحسين دخل المزارعين أصحاب الحقول الصغيرة والمتوسطة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من خلال تقليل الفاقد من الإنتاج الحيواني" سيتم تنفيذه بواسطة إندونيسيا بالتعاون مع بروناي دار السلام ومصر وماليزيا والسودان.

98- رحبت اللجنة بعرض الجمهورية التركية لاستضافة المؤتمر الوزاري الثامن لمنظمة التعاون الإسلامي حول الأمن الغذائي والتنمية الزراعية للعام 2018 في إسطنبول، ودعت الدول الأعضاء ومؤسسات وأجهزة منظمة التعاون الإسلامي ذات العلاقة، بما فيها أمانة الكومسيك، إلى المشاركة الفعالة في هذا الحدث الهام.

التخفيف من حدة الفقر (بند جدول الأعمال:10)

99- إذ تحيط اللجنة علماً مع التقدير بعقد الاجتماع التاسع لمجموعة عمل التخفيف من حدة الفقر في 6 أبريل / نيسان 2017 في أنقرة تحت عنوان "سوء التغذية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: مصيدة للفقر"، ورحبت اللجنة بالتوصيات التالية المتعلقة بالسياسات؛

- تطوير وتنفيذ تدخلات متعلقة بالتغذية ومراعية للتغذية، وخصوصاً تجاه النساء في سن الإنجاب من المجموعات الضعيفة،
- تحسين ممارسات تغذية الرضع والأطفال،
- ضمان الوصول الشامل إلى الرعاية الصحية، والماء الصالح للشرب، وتعزيز النظام الصحي، وإطلاق حملات تثقيفية بشأن الأمراض المعدية للقضاء على كافة أشكال نقص التغذية،
- توفير الوصول إلى الأطعمة الآمنة والمفيدة للجسم للجميع، من خلال إطلاق مبادرات على مستوى المجتمع وبناء كفاءات نشطة للأمن الغذائي.

المرجع : رقم الوثيقة ((OIC/COMCEC/33-17/D(39))

100- إذ تحيط اللجنة علماً مع التقدير بعقد الاجتماع العاشر لمجموعة عمل التخفيف من حدة الفقر في 10 أكتوبر/تشرين الأول 2017 في أنقرة، تحت عنوان "التعليم للأطفال المحرومين: مفتاح الهروب من الفقر"، ورحبت اللجنة بالتوصيات التالية المتعلقة بالسياسات؛

- تعزيز فرص وصول الأطفال المحرومين والفقراء إلى التعليم من خلال إلغاء/تقليل الرسوم المدرسية وتطوير برامج الحوالات النقدية المشروطة وبرامج التغذية المدرسية،
- تمكين وصول الأطفال في المناطق الريفية والنائية من خلال إنشاء مدارس جديدة أو توفير وسائل النقل المجانية للأطفال الذين يعيشون في هذه المناطق،
- تعزيز فرص الوصول إلى التعليم الشامل للأطفال بما في ذلك ذوي الإعاقة من خلال صياغة إطار عمل سياسي وقانوني إلزامي بالإضافة إلى توفير الدعم لهم في البيئة المدرسية،
- وضع أولويات المساواة والعدالة بين الجنسين في الوصول إلى التعليم،
- حشد وتعزيز مزيد من الموارد المالية والموارد البشرية لتحسين جودة التعليم.

المرجع : رقم الوثيقة ((OIC/COMCEC/33-17/D(40))

101- دعت اللجنة الدول الأعضاء التي سجلت في فريق العمل المعني بالتخفيف من حدة الفقر في الكومسيك إلى المشاركة بنشاط في الاجتماع الحادي عشر لفريق العمل الذي سيعقد في 5 أبريل/نيسان 2018 في أنقرة تحت عنوان "جودة التعليم في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي" بالإضافة إلى الاجتماع الثاني عشر الذي سيعقد في 4 أكتوبر/تشرين الأول 2018 تحت عنوان "تنمية المهارات والتعليم المهني في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي" كما دعت اللجنة الدول الأعضاء التي لم تسجل بعد إلى التسجيل في مجموعة عمل الحد من الفقر في الكومسيك.

102- أثنت اللجنة على جهود إندونيسيا بالتعاون مع ماليزيا وتركيا في تنفيذ المشروع بعنوان "تطوير المبادرات المحلية للتخفيف من حدة الفقر من خلال تعزيز سبل المعيشة المستدامة على مستوى المجتمع داخل الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" بنجاح ضمن الدعوة الثالثة لاقتراح المشاريع في إطار تمويل مشاريع الكومسيك في عام 2016.

103- كما أثنت اللجنة على الجهود المبذولة من دول ألبانيا وغامبيا وإندونيسيا وسورينام في المشروعات التالية المقرر تنفيذها في 2017 ضمن الدعوة الرابعة لاقتراح المشاريع في إطار تمويل مشاريع الكومسيك:

- المشروع بعنوان "إنشاء خارطة طريق لخدمة إسكان اجتماعي متكامل" سيتم تنفيذه بواسطة ألبانيا بالتعاون مع تركيا وأذربيجان،
- المشروع بعنوان "التدريب على ممارسة الأعمال وإدارة المشروعات الصغيرة للنساء في غامبيا والسنغال وسيراليون" سيتم تنفيذه بواسطة غامبيا بالتعاون مع السنغال وسيراليون،
- المشروع بعنوان "تعزيز سبل المعيشة المستدامة على مستوى المجتمع لدعم الفقراء من خلال فتح أسواق عبر التجارة الإلكترونية" سيتم تنفيذه بواسطة إندونيسيا بالتعاون مع تركيا وماليزيا،
- المشروع بعنوان "التأهيل المهني لرعاية الطفولة في دول مختارة من منظمة التعاون الإسلامي" سيتم تنفيذه بواسطة سورينام بالتعاون مع نيجيريا وغيانا.

(f) صندوق التضامن الإسلامي للتنمية والبرنامج الخاص للتنمية في أفريقيا

104- أثنت اللجنة على الدول الأعضاء التي ساهمت في صندوق التضامن الإسلامي مؤخراً، وكررت طلبها إلى الدول الأعضاء التي تعهدت لصندوق التضامن الإسلامي للتنمية بالوفاء بالتزاماتها وتلك الدول التي لم تتعهد لصندوق التضامن الإسلامي للتنمية بشيء حتى الآن، للقيام بذلك بغية تمكين الصندوق من القيام بمزيد من المشروعات الإنمائية في الدول الأعضاء كما طلبت اللجنة من الدول الأعضاء بمراعاة التعهد بالتزامات إضافية على أساس تطوعي.

105- أحاطت اللجنة علماً بملاحظات الدول الأعضاء لتحسين أداء الصندوق في تحقيق هدف التخفيف من حدة الفقر عبر وسائل عديدة منها، تعزيز قاعدة المشروع ونطاق امتداد الصندوق من خلال التركيز على عدد أكبر من المشاريع، وبخاصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة القائمة على المنح، وطلبت من صندوق التضامن الإسلامي أن يأخذ تلك الملاحظات بالاعتبار خلال التخطيط لبرامجه وأنشطته المستقبلية.

106- كما طالبت اللجنة صندوق التضامن الإسلامي للتنمية بزيادة جهوده لحشد الموارد وحماية الموارد المختلفة بما في ذلك القطاع الخاص في الدول الأعضاء.

107- رحبت اللجنة بجهود البنك الإسلامي للتنمية في حشد الموارد من مؤسسات التمويل المختلفة لتنفيذ البرنامج الخاص لتنمية إفريقيا.

108- بالإشارة إلى القرارات ذات الصلة الصادرة في الدورتين الحادية والثلاثين والثانية والثلاثين للكمسيك، كررت اللجنة طلبها إلى البنك الإسلامي للتنمية بالانتهاء من تخصيص التمويل لمشروع بناء القدرات القائم به مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية وذلك لإنجاز برنامج القطن في دول منظمة التعاون الإسلامي بنجاح.

(ii) أهداف لمطالبة تعهد من الأمانة العامة للكمسيك على المدى القصير

109- أعربت اللجنة عن تقديرها للجهود المتواصلة التي يبذلها مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية إزاء بدء وتنفيذ برامج بناء القدرات والدورات التدريبية المتعددة في مختلف ميادين ومجالات اهتمام الدول الأعضاء بغية تعزيز القدرات وجودة أداء الموارد البشرية في تلك الدول. كما دعت المركز إلى حشد مزيد من الموارد المالية لتمويل البرنامج.

110- إذ تحيط اللجنة علماً بالتقرير الذي قدمه مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية حول برنامج منظمة التعاون الإسلامي للتعليم المهني والتدريب، وتقديراً لمساهمات المركز في تأسيس مركز للتدريب المهني في جامعة أوغندا الإسلامية، طلبت اللجنة من المركز والمؤسسات الأخرى التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي بذل الجهود اللازمة لتأسيس كيان مماثل في الجامعة الإسلامية المرتقبة في كابول.

111- دعت اللجنة الدول الأعضاء إلى المشاركة في ودعم برامج بناء القدرات المختلفة القائم عليها مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية في إطار برنامج منظمة التعاون الإسلامي للتعليم المهني والتدريب.

(iii) تعهد آخى على المدى القصير

112- بالنظر إلى القرار ذي الصلة الصادر عن الدورة الثانية والثلاثين للكمسيك، اطلعت اللجنة على قائمة الأنشطة ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة لمؤسسات منظمة التعاون الإسلامي التي أعدها مكتب تنسيق الكومسيك من أجل تنفيذ أهداف التنمية للألفية في الدول الأعضاء، مع دعوة الدول والمؤسسات ذات الصلة في منظمة التعاون الإسلامي لمتابعة هذه الأنشطة والمشاركة فيها عن كثب.

113- طلبت اللجنة من مكتب تنسيق الكومسيك مواصلة تجميع الأنشطة المتعلقة بأهداف التنمية للألفية في المؤسسات ذات العلاقة في منظمة التعاون الإسلامي، وتقديم القائمة إلى الدورات السنوية للكمسيك.

114- إذ تحيط اللجنة علماً مع التقدير على التقرير الذي قدمه مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب المتعلق بدراسة اتجاهات أولويات أهداف التنمية المستدامة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وتقييمه، ودعوة الدول الأعضاء إلى استكمال "دراسة اتجاهات أولويات أهداف التنمية المستدامة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" المعدة من قبل مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب مع مطالبة هذا المركز بتقديم تقرير عن نتائج الدراسة إلى الاجتماع الرابع والثلاثين للجنة المتابعة والدورة الرابعة والثلاثين للكمسيك.

توطيد أواصر التعاون المالي (بند أجنده العمل: 11)

115- وإذ تحيط اللجنة علماً مع التقدير بانعقاد الاجتماع الثامن لمجموعة عمل التعاون المالي في الكومسيك في 30 مارس/آذار 2017 في أنقرة تحت عنوان "تحسين إدارة الدين العام في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"، ورحبت اللجنة بالتوصيات المتعلقة بالسياسات؛

- دعم/إقامة وحدة مستقلة لإدارة الدين العام تختص بوظائف محددة جيداً واستراتيجية مخصصة لإدارة الدين،
- تطوير/تحسين سوق الدين المحلي،
- توسيع وتنويع قاعدة الدائنين،
- زيادة أمد متوسط استحقاق الدين العام،
- تطبيق طرق إدارة مخاطر الاقتصاد الكلي.

المرجع : رقم الوثيقة ((OIC/COMCEC/33-17/D(48))

116- وإذ تحيط اللجنة علماً مع التقدير بانعقاد الاجتماع التاسع لفريق عمل الكومسيك للتعاون المالي المنعقد في 26 أكتوبر/تشرين الأول 2017 في أنقرة تحت عنوان "تنويع الأدوات المالية الإسلامية" ورحبت اللجنة بتوصياته المتعلقة بالسياسات التالية؛

- تعزيز البنية الأساسية للتمويل الإسلامي من خلال تطوير الأطر القانونية/التنظيمية اللازمة لكل عنصر من عناصرها وهي الصيرفة الإسلامية وأسواق رأس المال الإسلامية والتكافل والتعاون من أجل خلق بيئة تمكينية للتمويل الإسلامي،
- وضع إطار حكومة سليم وفعال على المستوى القومي وتعزيز تنسيق سياسات ومعايير حوكمة الرقابة الشرعية على مستوى الولايات القضائية المختلفة،
- تأسيس/وضع معايير تصنيف التمويل الإسلامي،
- تعزيز رأس المال البشري في التمويل الإسلامي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من خلال تحسين برامج / مشاريع التثقيف والتوعية المالية التي تطلقها الحكومات والجامعات والقطاع الخاص،
- تيسير مشاركة الخبرات فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في القطاعات الفرعية العاملة في مجال التمويل الإسلامي من أجل تحقيق نمو مستدام ومتناغم لهذا المجال.

المرجع : رقم الوثيقة ((OIC/COMCEC/33-17/D(49))

117- دعت اللجنة الدول الأعضاء المسجلة في فريق عمل الكومسيك للتعاون المالي إلى المشاركة بفعالية في الاجتماع العاشر لفريق العمل المعني بالتعاون المالي الذي سيعقد في 29 مارس/آذار 2018 تحت عنوان "دور الصكوك في أسواق رأس المال الإسلامي" فضلاً عن الاجتماع الحادي عشر الذي سيعقد في 25 أكتوبر/تشرين الأول 2018 تحت عنوان "إدارة الصندوق الإسلامي" كما دعت اللجنة الدول الأعضاء غير المسجلة إلى التسجيل في فريق العمل المعني بالتعاون المالي للكومسيك.

118- أشادت اللجنة بجهود غامبيا بالشراكة مع نيجيريا وسيراليون للتنفيذ الناجح لمشروع بعنوان «نحو إطار عمل مؤسسي محسن للمالية الإسلامية» خلال الدعوة للمشروع الثالث في إطار عمل تمويل مشروع الكومسيك.

(i) لم نتح ولم ندشئ على حد سواء لأحد؟ المطالبة ببطء عند الأزل إلى

119- رحبت اللجنة بالتقرير الصادر عن الاجتماع الحادي عشر للمنندى الذي استضافته بورصة اسطنبول في 31 أكتوبر/تشرين الأول 2017 باسطنبول.

120- أحاطت اللجنة علماً بتقرير الاجتماع الحادي عشر لمنتدى بورصات الأسهم في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي حول مختلف الخيارات للوصول إلى منصة إلكترونية فائقة المرونة لتداول ومقاصة الذهب للدول الأعضاء، وبهدف تأسيس بورصة/منصة للذهب للدول الأعضاء المتطوعة، وطلبت من أمانة المنتدى إنجاز العمل المطلوب وتقرير التقدم المحرز في الاجتماع الرابع والثلاثين للجنة المتابعة التابعة للكومسيك والجلسة الرابعة والثلاثين للكومسيك.

121- دعت اللجنة الدول الأعضاء المهتمة إلى تقديم الدعم الفعال لفريق عمل المنتدى لإنجاز التحضيرات اللازمة من خلال تسريع عملية دمج البورصات وتوافق الأطر التنظيمية.

122- رحبت اللجنة بعرض بورصة إسطنبول كأمانة منتدى بورصات الأسهم في منظمة التعاون الإسلامي، لاستضافة الاجتماع الثاني عشر للمنتدى في إسطنبول عام 2018/ وطلبت من كافة الدول الأعضاء المشاركة الفعالة في الاجتماع.

123- طلبت اللجنة من الدول الأعضاء والبنك الإسلامي للتنمية دعم الترويج لمؤشر ستاندرد آند بورز لمنظمة التعاون الإسلامي/الكومسيك والمؤشرات الفرعية التابعة له.

(ii) طلبت اللجنة من في لذي طلبت منكم تقديم دعمي في عوى لأزوفك التي بـ

124- رحبت اللجنة بالتقرير الصادر عن الاجتماع السادس للمنتدى الذي استضافه مجلس أسواق المال بالجمهورية التركية بإسطنبول في 31 أكتوبر/تشرين الأول.

125- استنكار القرار المتعلق الصادر عن الدورة الثانية والثلاثين للكومسيك، وأخذت علماً بالإيجاز المقدم من المنتدى / سكرتارية المنتدى حول تأسيس المنصة العقارية الإلكترونية للكومسيك / بورصة الكومسيك العقارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وطلبت من المنتدى / أمانة المنتدى إنجاز التحضيرات القانونية والإدارية والتقنية لتأسيس المنصة الإلكترونية العقارية للكومسيك قبل الدورة الرابعة والثلاثين للكومسيك وتقديم تقرير مرحلي إلى الاجتماع الرابع والثلاثين للجنة المتابعة حول التقدم المحرز.

126- دعت اللجنة الدول الأعضاء المهتمة للمشاركة الفعالة في تأسيس المنصة العقارية الإلكترونية للكومسيك ودعتها إلى تسمية الجهات المعنية لديها وإبلاغ أمانة المنتدى بها قبل الاجتماع الرابع والثلاثين للجنة المتابعة التابعة للكومسيك.

127- رحبت اللجنة بالجهود التي بذلتها فرق عمل منتدى الجهات الرقابية على الأسواق المالية التابع للكومسيك، والتي ترتبط ببناء القدرات وتطوير الأسواق والتقييف المالي، ودعت الدول الأعضاء إلى دعم جهود المنتدى من خلال المشاركة في اجتماعاته، والإسهام في إنجاز ولايات فرق العمل.

128- رحبت اللجنة بعرض مجلس الأسواق المالية في تركيا التي تتولى الأمانة العامة لمنتدى الجهات الرقابية على الأسواق المالية التابع للكومسيك باستضافة الملتقى السابع للمنتدى في 2018 بإسطنبول، وطلبت من جميع الدول الأعضاء المشاركة الفعالة في هذا الملتقى.

(iii) التعاون بين المصارف المركزية والسلطات النقدية

129- رحبت اللجنة بالملتقى الخامس عشر للبنوك المركزية والسلطات المالية بالدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في يومي 21-22 سبتمبر/أيلول 2017، الذي تمت استضافته من قبل بنك تركيا في بودروم/تركيا. كما رحبت بعرض البنك المركزي التركي لاستضافة الاجتماع السادس عشر في عام 2018.

130- كما رحبت اللجنة بعرض البنك المركزي التركي لاستضافة الاجتماعات القادمة سنويا في تركيا، وطالبت جميع الدول الأعضاء بالمشاركة بنشاط في الاجتماعات المقبلة.

131- أثنت اللجنة برامج التدريب وبناء القدرات التي تنظمها سيسريك بين البنوك المركزية والسلطات النقدية للدول الأعضاء في مختلف جوانب التعاون وطالبت سيسريك بمواصلة تنظيم مثل هذه الأنشطة للمؤسسات ذات الصلة في الدول الأعضاء.

تبادل وجهات النظر بشأن "تحسين ممرات النقل العابرة للحدود الوطنية بين الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي" (بند جدول الأعمال: 12)

132- تبنت اللجنة إعلان الكومسيك الوزاري حول تحسين ممرات النقل العابرة للحدود في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

المرجع : رقم الوثيقة ((OIC/COMCEC/33-17/D(23))

موضوع الدورة المقبلة لتبادل وجهات النظر

133- قررت "تسهيل التجارة: تحسين نظم إدارة المخاطر الجمركية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" كموضوع لتبادل وجهات النظر في الدورة الرابعة والثلاثين للكومسيك، حيث يكون مطلوب من مجموعة عمل التجارة التابعة للكومسيك في اجتماعها الحادي عشر، بالتعاون مع مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة، من أجل التوصل إلى توصيات ملموسة بشأن السياسات المتعلقة بهذا الموضوع وتقديم تقرير عنها إلى الدورة الرابعة والثلاثين للكومسيك.

تاريخ الدورة الرابعة والثلاثين للكومسيك (بند جدول الأعمال: 13)

134- تقرر عقد الاجتماع الرابع والثلاثين للجنة المتابعة في 9 - 10 مايو/أيار 2018 في أنقرة بتركيا والدورة الرابعة والثلاثين للكومسيك في الفترة 26 - 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2018 في اسطنبول في تركيا.

III

**التقرير الصادر عن الدورة الثالثة والثلاثين للكومسيك
(اسطنبول، 20-23 نوفمبر/ تشرين الثاني 2017)**

تقرير
الدورة الثالثة والثلاثين للجنة الدائمة
للتعاون الاقتصادي والتجاري لدول منظمة التعاون الإسلامي
(الكومسيك)
(اسطنبول، 20-23 فمبر/تشرين الثاني 2017)

1. انعقدت الجلسة الثالثة والثلاثين للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي (الكومسيك) في الفترة الممتدة من 20 إلى 23 نوفمبر/تشرين الثاني 2017 في اسطنبول.

2. وحضر الجلسة ممثلون عن الدول الأعضاء التالية في منظمة التعاون الإسلامي:

1- جمهورية أفغانستان الإسلامية

2- جمهورية ألبانيا

3- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

4- جمهورية أذربيجان

5- مملكة البحرين

6- جمهورية بنغلاديش الشعبية

7- جمهورية بنين

8- بروناي دار السلام

9- جمهورية الكامبيرون

10- جمهورية ساحل العاج

11- جمهورية جيبوتي

12- جمهورية مصر العربية

13- جمهورية الغابون

14- جمهورية غامبيا

15- جمهورية غينيا

16- جمهورية إندونيسيا

17- جمهورية إيران الإسلامية

18- جمهورية العراق

19- المملكة الأردنية الهاشمية

20- دولة الكويت

21- جمهورية قيرغيزيا

22- الجمهورية اللبنانية

23- ليبيا

24- ماليزيا

25- جمهورية المالديف

26- جمهورية مالي

27- جمهورية موريتانيا الإسلامية

28- المملكة المغربية

- 29- جمهورية النيجر
 30- جمهورية نيجيريا الاتحادية
 31- سلطنة عُمان
 32- جمهورية باكستان الإسلامية
 33- دولة فلسطين
 34- دولة قطر
 35- المملكة العربية السعودية
 36- جمهورية السنغال
 37- جمهورية سيراليون
 38- جمهورية الصومال
 39- جمهورية السودان
 40- جمهورية طاجيكستان
 41- جمهورية توغو
 42- الجمهورية التونسية
 43- الجمهورية التركية
 44- جمهورية أوغندا
 45- دولة الإمارات العربية المتحدة
 46- الجمهورية اليمنية
3. وشارك الاتحاد الروسي ومملكة تايلند وجمهورية شمال قبرص التركية في الدورة كمراقبين.
 4. بينما شاركت جمهورية كوسوفو في الدورة بصفة ضيف.
 5. وبالإضافة إلى الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي ومكتب تنسيق الكومسيك، حضرت المؤسسات والأجهزة التالية التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي هذه الدورة:
- 1- اللجنة الدائمة للتعاون العلمي والتكنولوجي (كومستك)
 2- اللجنة الدائمة للإعلام والشؤون الثقافية
 3- مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية
 4- المركز الإسلامي لتنمية التجارة
 5- مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية
 6- معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية
 7- مجموعة البنك الإسلامي للتنمية
 8- الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة
 9- منظمة الاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر
 10- اتحاد مقاولي البلدان الإسلامية
 11- الجامعة الإسلامية للتكنولوجيا
 12- اتحاد المؤسسات الوطنية لتمويل التنمية في الدول الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية
6. حضر الجلسة الوزارية والجلسات الخاصة ممثلون من المنظمات الدولية التالية:
- 1- مجموعة الدول الثماني النامية
 2- منظمة التعاون الاقتصادي
 3- بنك التجارة والتنمية التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي
 4- مجلس التعاون الخليجي
- (ترفق نسخة من قائمة المشاركين في الدورة الثالثة والثلاثين للكومسيك في الملحق رقم 1)

7. انعقد اجتماع كبار المسؤولين بالكومسيك، الذي سبق الجلسة الوزارية يومي 20 و 21 نوفمبر/تشرين الثاني 2017 برئاسة سعادة السفير صالح مولو شان، الممثل الدائم للجمهورية التركية لدى منظمة التعاون الإسلامي. تداول المسؤولون خلال الاجتماع بنود جدول الأعمال، كما قاموا بإعداد مشروعات القرارات لتتخذ فيها الجلسة الوزارية.

الجلسة الافتتاحية

8. اقيم حفل افتتاح الدورة الثالثة والثلاثين للكومسيك في 22 نوفمبر / تشرين الثاني 2017 برئاسة فخامة الرئيس رجب طيب أردوغان، رئيس الجمهورية التركية ورئيس الكومسيك.

9. وفي معرض ترحيبه بالوفود المشاركة، أكد فخامة الرئيس أردوغان على أهمية الشورى في الإسلام، مستذكراً قول الله تعالى «وأمرهم شورى بينهم، والحديث النبوي الشريف «مَنْ أَرَادَ أَمْرًا فَشَاوَرَ فِيهِ وَقَضَى، هَدَى لِأَرْشِدِ الْأُمُورِ». كما أكد فخامة الرئيس أردوغان أن تحقيق المشاورات للغرض المرجو منها، يتطلب أن تتحلى بالصدق التام وأن تؤدي إلى اتخاذ قرارات تطبق على أرض الواقع.

10. وتحدث فخامة الرئيس أردوغان عما يعيشه العالم الإسلامي من فترة اضطرابات اقتصادية وسياسية واجتماعية خلال السنوات الأخيرة على الرغم مما يمتلكه من إمكانيات هائلة من حيث السكان والموارد الطبيعية والموقع الجغرافي. شدد فخامة الرئيس أردوغان على أهمية الاستفادة من تلك الإمكانيات عبر تحويل المناطق الإسلامية إلى قاعدة تصنيع مرموقة من خلال اتخاذ الخطوات اللازمة في سياق التنمية الاقتصادية والتقنية والثقافية وإيجاد نموذج فعال لذلك.

11. وواصل فخامته حديثه بالتأكيد على أهمية الاستفادة من كافة الوسائل المتاحة، وبخاصة الكومسيك التي اكتسبت أنشطتها في مجال التعاون زخماً ملموساً منذ تنفيذ استراتيجية الكومسيك عام 2013. دعا فخامة الرئيس أردوغان الدول الأعضاء للمشاركة الفعالة في مجموعات عمل الكومسيك والاستفادة من آلية تمويل مشاريع الكومسيك، وهما آليتان لتنفيذ استراتيجية الكومسيك بهدف حشد الموارد المؤسسية والبشرية للدول الأعضاء.

12. كما تطرّق فخامة الرئيس أردوغان إلى الجهود المستمرة من أجل تنفيذ عدد من مشاريع الكومسيك الهامة. ودعا فخامته كافة الدول الأعضاء المعنية إلى اتخاذ الإجراءات الفعلية لتطبيق نظام الأفضلية التجارية لدول منظمة التعاون الإسلامي. وإلى جانب تعزيز التجارة والاستثمار بين الدول الأعضاء، شدد فخامة الرئيس أردوغان على ضرورة تطوير قدرة الدول على مواجهة تحدياتها بنفسها. ومن هذا المنطلق، ركّز فخامة الرئيس أردوغان على أهمية تأسيس مركز التحكيم لمنظمة التعاون الإسلامي من أجل تمكين الحل الفعال للنزاعات التجارية والاستثمارية بسرعة وبأقل تكلفة.

13. وأشار فخامة الرئيس أردوغان إلى الحاجة لإيلاء اهتمام خاص بالأجيال الشابة، والتي تمثل ضماناً لمستقبلنا.

14. وقبل اختتام حديثه، أكد فخامة الرئيس أردوغان على أهمية اختيار «تحسين ممرات النقل العابرة للحدود في دول منظمة التعاون الإسلامي» موضوعاً رئيساً للجلسات الوزارية لهذا العام.

(ترفق نسخة من الخطاب الافتتاحي لفخامة الرئيس رجب طيب أردوغان في الملحق رقم 2)

15. وفي أعقاب الخطاب الافتتاحي الذي ألقاه فخامة الرئيس أردوغان، قدّم الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي كلمته في الجلسة الافتتاحية.

16. وتقدم سعادة الدكتور يوسف العثيمين، الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي بالشكر إلى حكومة الجمهورية التركية على حفاوة ضيافتها والترتيبات المتميزة التي قامت بها لإنجاح هذه الفعالية السنوية. وشدد العثيمين على استعداد الأمانة العامة لمنح أولوية أكبر للبنود الاجتماعية والاقتصادية على جدول أعمال المنظمة، كما وردت في برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي حتى عام 2025، والذي تبنته القمة الثالثة عشر لمنظمة التعاون الإسلامي، والتي عقدت في اسطنبول بالجمهورية التركية في أبريل / نيسان 2016. وذكر العثيمين أن أنشطة التعاون في مختلف المجالات بين دول منظمة التعاون الإسلامي، بما فيها أنشطة تشجيع وتمويل التجارة والبنية التحتية المشتركة للتجارة والاستثمار، تركت أثراً إيجابياً على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الأعضاء.

17. كما قال العثيمين أن المداولات السنوية في إطار لجنة الكومسيك تحوّل الكومسيك إلى جهة فاعلة بحق في الاقتصاد العالمي، تساهم بفعالية في جدول الأعمال العالمي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة.

(ترفق نسخة من كلمة سعادة الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي في الملحق رقم 3)

18. وقدم رؤساء وفود كل من دولة قطر والمملكة العربية السعودية وجمهورية نيجيريا الاتحادية وجمهورية أفغانستان الإسلامية كلماتهم خلال حفل الافتتاح. وثمنوا الدعم المستمر المقدم على مدى سنوات من جانب الحكومة التركية لأنشطة الكومسيك، وتقدموا بالشكر من فخامة الرئيس أردوغان على قيادته الحكيمة وتوجيهاته الداعمة لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وتأكيداً على أهمية ممرات النقل العابرة للحدود ودورها في تنمية الدول الأعضاء، شدد سعادته على الحاجة لتوثيق أواصر التعاون الاجتماعي والاقتصادي وتبادل المعرفة في مختلف المجالات، وبخاصة في مجال العلوم والتكنولوجيا.

19. كما قدم سعادة الدكتور بندر م. ح. حجار، رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، كلمة خلال حفل الافتتاح. وأعرب سعادة الدكتور حجار عن شكره وتقديره للدول الأعضاء على دعمها الدائم لأنشطة مجموعة البنك الإسلامي للتنمية. كما أطلع الوفود المشاركة على المشاريع الهامة في مجال ممرات النقل، وهي ممرات النقل العابرة للصحراء الكبرى وممرات السكك الحديدية العابرة لكازخستان وتركمانستان وإيران، والتي يقدم البنك الدعم المالي اللازم لتنفيذها.

(ترفق نسخة من كلمة سعادة رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في الملحق رقم 4)

20. كما تحدّث في حفل الافتتاح السيد رفعت حصار شيكلي أوغلو، رئيس اتحاد الغرف والبورصات التركية ونائب رئيس الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة. وشدد السيد حصار شيكلي أوغلو على أهمية ترسيخ تضامن الدول الأعضاء من أجل توسيع نطاق التجارة البينية بين دول منظمة التعاون الإسلامي والاستفادة من إمكانات القطاع الخاص في هذا الصدد.

21. وجرت خلال حفل افتتاح الدورة الوزارية مراسيم خاصة لتوقيع الاتفاقيات. جرى توقيع اتفاقيتي قروض بين وكيل وزارة المالية التركية ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية. ووقع الاتفاقيتين المذكورتين للقروض سعادة السيد محمد شيشمك، نائب رئيس وزراء الجمهورية التركية وسعادة السيد بندر حجار.

22. في أعقاب حفل الافتتاح، استقبل فخامة الرئيس رجب طيب أردوغان رؤساء الوفود.

جلسة العمل الوزارية

23. انعقدت جلسة العمل الوزارية للدورة الثالثة والثلاثين للكومسيك في 22 نوفمبر/ تشرين الثاني 2017 برئاسة معالي السيد لطفي إلفان، وزير التنمية في الجمهورية التركية.

24. واعتمدت الجلسة جدول أعمال الدورة الثالثة والثلاثين للكومسيك.

25. وبعد اعتماد جدول الأعمال، أطلع سعادة السفير صالح موتلو شان، الممثل الدائم للجمهورية التركية لدى منظمة التعاون الإسلامي، الجلسة على نتائج اجتماعات كبار المسؤولين وعلى توصيات الاجتماع العاشر لمجموعة عمل النقل والاتصالات التابعة للكومسيك حول «تحسين ممرات النقل العابرة للحدود بين دول منظمة التعاون الإسلامي: مفاهيم وقضايا»، والذي ناقشه اجتماع كبار المسؤولين تمهيداً لرفعه إلى الجلسة الوزارية لدراستها.

26. قدم معالي إبراهيم يوسف محمد عبدالله، وزير الدولة للنقل والطرق والجسور، كلمة رئيسية حول تحسين ممرات النقل العابرة للحدود. وشدد معالي الوزير على أهمية وجود ممرات نقل تتسم بانسيابية عملها لتعزيز التنمية التجارية والاقتصادية. وختاماً، أكد معاليه على الأهمية الخاصة لمشروع خط السكك الحديدية بين داكار وبورت سودان في تيسير التجارة والاستثمار للدول الواقعة على مسار الخط.

27. وبعد العرض الذي قدّمه سعادة السفير صالح مولو شان، انعقدت جلسة تبادل الآراء للدورة الثالثة والثلاثين للكمسيك بعنوان «تحسين ممرات النقل العابرة للحدود بين دول منظمة التعاون الإسلامي.»

28. وتحدّث سعادة الدكتور بندر م. ح. حجار، رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، عن أهمية ممرات النقل العابرة للحدود في دعم جهود التنمية التي تبذلها الدول الأعضاء. وفي هذا الصدد، ذكر سعادة الدكتور حجار أهمية تطوير ممرات النقل بين الدول وتشجيع التواصل الإقليمي لتعزيز التكامل بين الدول الأعضاء وتحسين ربط الدول غير المطلّة على البحر بالموانئ والطرق البحرية الدولية.

29. وبعد ذلك قدم الوزراء ورؤساء وفود الدول الأعضاء عروضهم التوضيحية حول تجارب بلادهم فيما يخص ممرات النقل العابرة للحدود بين الدول الأعضاء.

فعاليات جانبية / جلسات خاصة

30. انعقد الاجتماع الحادي والثلاثون للجنة الدورة في 19 نوفمبر / تشرين الثاني 2017 كحدث جانبي بمشاركة مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة.

(بضم الملحق 5. المرفق نسخة عن تقرير الاجتماع الحادي والثلاثين للجنة الدورة)

31. انعقدت الفعالية الجانبية حول «آلية تمويل مشاريع الكمسيك: تجارب مالكي المشاريع» في 21 نوفمبر / تشرين الثاني 2017. وخلال هذا الحدث، قدّم أصحاب المشاريع الناجحة الممولة في إطار الدعوة الثالثة إلى تقديم مقترحات المشاريع لتمويل مشروع الكمسيك عروضاً توضيحية حول تنفيذ مشاريعهم.

32. عقدت الجلسة الخاصة حول «منظور القطاع الخاص عن ممرات النقل العابرة للحدود» في 23 نوفمبر / تشرين الثاني 2017. أدار الجلسة السيد تورغوت إركيسكين، رئيس مجلس الأعمال اللوجستية، مجلس العلاقات الاقتصادية الخارجية التركية. وخلال الجلسة الخاصة أعطيت الكلمة لـ: سعادة السيد فرانسوا دافين، الأمين العام للمنظمة الحكومية الدولية للنقل الدولي بالسكك الحديدية، والسيد ماجد صباغ كرماني، مدير المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، والسيد مديح ديزدار، مدير أويك رينو.

33. انعقدت الجلسة الخاصة حول «حوكمة ممرات النقل العابرة للحدود: منظور إداري» في 23 نوفمبر / تشرين الثاني 2017. أدار الجلسة سعادة السيد ميرسيا سيوبراغا، الأمين العام لتراسيكا وتحدّث السيد الياس ليجو ليوناردو، مدير رصد وتقييم سلطة تنسيق حركة النقل العابر للممر الشمالي، والسيد علي حيدر ألتاف، مدير أمانة رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي والسيد سنان كوساو، نائب المدير العام لوزارة النقل والشؤون البحرية والاتصالات في جمهورية تركيا، خلال هذه الجلسة الخاصة.

34. عقدت الجلسة الخاصة حول «آثار ممرات النقل العابرة للحدود الاقتصادية» في 23 نوفمبر / تشرين الثاني 2017. أدار الجلسة الأستاذ روجر فيكرمان من جامعة كنت. وخلال الجلسة الخاصة أعطيت الكلمة لـ: الأستاذ إدواردو حداد من جامعة ساو باولو، والأستاذ يوجين كيم، من جامعة سيؤول الوطنية، والأستاذ الدكتور كارولينا كوسكولويلا مارتنيز، من جامعة الملك خوان كارلوس.

35. عقدت الجلسة الخاصة حول «تطوير ممرات النقل الخاصة العابرة للحدود في 23 نوفمبر / تشرين الثاني 2017. أدار الجلسة الأستاذ الدكتور أدار الجلسة معالي إبراهيم يوسف محمد عبدالله، وزير الدولة للنقل والطرق والجسور. وتضمن المتحدثون الآخرون في الجلسة كلاً من سعادة حميد أوبيلويرو مساعد الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي؛ وكان الأستاذ جيمس جيكسيان وانغ، من مركز أبحاث مبادرة حزام واحد طريق واحد في جامعة مدينة هونغ كونغ والسيد كافيدي كوربانوف، رئيس السكك الحديدية في أذربيجان للتحديث خلال هذه الدورة الخاصة.

36. انعقد منتدى ممرات النقل العابرة للحدود يوم 23 نوفمبر / تشرين الثاني 2017. أدار الجلسة الأستاذ روجر فيكرمان من جامعة كنت. وخلال الجلسة الخاصة أعطيت الكلمة لـ: حضرات معالي الوزير إبراهيم يوسف محمد عبدالله، وزير الدولة للنقل والطرق والجسور، حضرة السيد تورغوت إركيسكين، رئيس مجلس الأعمال اللوجستية، مجلس العلاقات الاقتصادية الخارجية التركية والسيد ميرسيا سيوبراغا، سعادة الأمين العام لتراسيكا

37. أقيم معرض آلية تمويل مشاريع الكومسيك كحدث جانبي على هامش الدورة الثالثة والثلاثين للكومسيك، في 23 - 20 نوفمبر / تشرين الثاني 2017.

الجلسة الختامية:

38. انعقدت جلسة العمل الوزارية للدورة الثالثة والثلاثين للكومسيك في 23 نوفمبر/ تشرين الثاني 2017 برئاسة معالي السيد لطفي إلفان، وزير التنمية في الجمهورية التركية.

39. لخص سعادة السيد يوسف جنيد مقرّر اجتماع كبار المسؤولين مخرجات الاجتماع والإعلان الوزاري حول تحسين ممرات النقل العابرة للحدود في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وركز على بعض النقاط البارزة في القرارات والإعلان

40. تبنت الجلسة القرار OIC/COMCEC/33-17/RES والإعلان الوزاري حول تحسين ممرات النقل العابرة للحدود في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

41. قرأ سعادة السفير حميد أوبلوپيرو، مساعد الأمين العام رسالة كلمة سعادة السيد يوسف بن أحمد العثيمين، الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي وفي معرض رسالته، هنا سعادة السيد العثيمين جمهورية تركيا على استضافتها الدورة الثالثة والثلاثين للكومسيك وهنا المشاركين على ختام الدورة الناجح.

42. تحدّث معالي السيد سليم موسلوموف وزير العمل والحماية الإجتماعية في جمهورية أذربيجان بالنيابة عن الدول الأعضاء كافة. وشكر معالي الوزير حكومة جمهورية تركيا ومنظمة التعاون الإسلامي والمؤسسات الأخرى على مساهمتها لاختتام الدورة الثالثة والثلاثين للكومسيك بنجاح. وشدد معالي السيد موسلوموف على الحاجة إلى التعاون الجدي والتضامن بين الدول الأعضاء في خضم هذه الفترة العصيبة. وركز معالي السيد موسلوموف على أهمية مركز العمل في منظمة التعاون الإسلامي في تعزيز التعاون في هذه المجالات المهمة. كما وجه معاليه الشكر إلى حكومة الجمهورية التركية على حسن ضيافتها لكافة الوفود المشاركة.

43. وقدم معالي لطفي إلفان، وزير التنمية بالجمهورية التركية، كلمة ختامية في الجلسة. واقتبس معاليه من الحديث الشريف «عليكم بالتجارة فإن فيها تسعة أعشار الرزق»، مؤكداً على الدور الحيوي للتجارة في التنمية الاقتصادية. وأعرب إلفان عن قلقه حيال الانخفاض الحاد في قيمة صادرات الدول الأعضاء خلال السنوات الأربعة الماضية. وشدد معاليه كذلك على ضرورة اتخاذ الدول الأعضاء لكافة الإجراءات اللازمة لتحقيق التنوع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على المواد الخام والسلع المنفردة. وسلط إلفان الضوء على أهمية نظام الأفضلية التجارية بين دول منظمة التعاون الاقتصادي لإزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية وتيسير التكامل الاقتصادي، مما يعزز التجارة بين الدول الأعضاء.

44. وقال أن ممرات النقل التي تتسم بالكفاءة تؤدي دوراً لا غنى عنه في ربط الدول والمناطق. وبين معاليه إذ تربط ممرات النقل الموانئ البحرية بالأسواق الداخلية والدول والمناطق غير المطلة على البحار بغيرها من الأسواق. وأشار إلفان في حديثه إلى أن ممرات النقل المحسنة تقلل الزمن اللازم لعبور البضائع وتخفض تكلفة الشحن بين المواقع النائية. وكل تلك عوامل حاسمة في دعم تنافسيتها.

45. واختتم معالي الوزير لطفي إلفان كلمته بالتأكيد على أهمية المشاركة الفعالة للدول الأعضاء في مختلف برامج ومشاريع التعاون التي تجري تحت مظلة الكومسيك.

(ترفق نسخة من كلمة معالي الوزير لطفي إلفان في الملحق رقم 6)

46. جميع الوثائق المقدّمة لجلسة الكومسيك الثالثة والثلاثين متوفرة على موقع الكومسيك (www.comcec.org)

المرفقات

المرفق (1)

قائمة المشاركين
في الدورة الثالثة والثلاثين للكومسيك
(اسطنبول، 20-23 نوفمبر/تشرين الثاني)

A. MEMBER COUNTRIES OF THE OIC

ISLAMIC REPUBLIC OF AFGHANISTAN

- H.E. Dr. MOHAMMAD MUSTAFA MASTOOR
Minister, Ministry of Economy
- Mr. ALI AHMAD SAADAT
Regional Development Director of the Minister of Economy
- Mr. HOMAYOUN SEDDIQ
Senior Advisor to the Minister of Economy

REPUBLIC OF ALBANIA

- H.E. ELTON LEANDRO HAXHI
Deputy Minister, Ministry of Finance and Economy, Republic Albania
- H.E. ENIS ALIKO
Deputy Minister, Ministry of Infrastructure and Energy of the Republic of Albania

PEOPLE'S DEMOCRATIC REPUBLIC OF ALGERIA

- H.E. Amb. LAHSSAN BOUFARES
Ambassador, Embassy of Algeria in Ankara
- Ms. BAHIA LEBCIR
Consul General, Consulate General of Algeria in Istanbul
- Mr. DJAMEL ALILI
Director, Ministry of Tourism and Handicrafts
- Mr. ABDELHAMID BELLAHDA
Deputy Director, Ministry of Commerce
- Ms. KARIMA AMEUR
Head of Office, Ministry of Foreign Affairs

REPUBLIC OF AZERBAIJAN

- H.E. SALIM MUSLUMOV
Minister, Ministry of Labour and Social Protection of Population
- H.E. ELMIR VALIZADA
Deputy Minister, Ministry of Transport, Communications and High Technologies
- Mr. NICAT MIKAYILOV
Senior Advisor, Ministry of Transportation, Communications and High Technologies
- Mr. PARVIZ SAFAROV

Head of International Relations Department, Ministry of Labour and Social Protection of Population

- Mr. RASUL OMAROV
Deputy Permanent Representative, Cozzeet to the OIC
- Mr. IGBAL HAJIYEV
Assistant of the Minister, Ministry of Labour and Social Protection of Population

KINGDOM OF BAHRAIN

- H.E. Amb. IBRAHIM YOUSIF AL-ABDULLA
Ambassador, Embassy of Bahrain in Ankara
- Ms. EMAN AL DOSERI
Undersecretary Assistant, Ministry of Industry, Commerce and Tourism
- Mr. MOHAMED AHMED ALHEJAZI
First Secretary Ministry of Foreign Affairs Bahrain, Embassy of Bahrain in Ankara
- Mr. KOMAIL ABDULLA RAMADHAN
Third Secretary, Embassy of Bahrain in Ankara
- Mr. OMER DURAN
Consuller Assistant

PEOPLE'S REPUBLIC OF BANGLADESH

- Mr. MONIRUL ISLAM
Additional Secretary, Road Transport and Highways Division
- Mr. MD HEMAYET HUSSAIN

Joint Secretary, Ministry of Agriculture
- Mr. MOHAMMAD MONIRUL ISLAM
Consul General, Consulate General of the Bangladesh in İstanbul
- Mr. SHELLEY SALEHIN
Counsellor, Embassy of Bangladesh in Ankara
- Mr. MD. ABUL AMIN
Senior Assistant Secretary, Ministry of Civil Aviation and Tourism
- Mr. MD MAHABUBUR RAHMAN
Vice Consul General, Consulate General of Bangladesh in İstanbul
- Ms. NAZIA HASAN KHANDOKER
Officer, FBCCI

REPUBLIC OF BENIN

- H.E. Amb. ISSIRADJOU GOMINA IBRAHIM
Ambassador, Embassy of Benin in Ankara
- Mr. ROGER GNAHO
Economic and Trade Attache, Embassy of Benin in Ankara
- Mr. RUFIMU SUSTHEME D'ALMEIDA

Chief of Benin Delegation, Ministry of Planning and Development

BRUNEI DARUSSALAM

- Ms. NORASHIKIN JOHARI
Deputy Permanent Secretary, Ministry of Foreign Affairs and Trade
- Mr. YUSDIMAN SAMAN
First Secretary, Ministry of Foreign Affairs and Trade
- Ms. NOORHAZEERAH HAJI ARIFFIN
Second Secretary, Ministry of Foreign Affairs and Trade
- Mr. SALLEH JAAFAR
Attache, Embassy of Brunei in Ankara

REPUBLIC OF CAMEROON

- H.E. Amb. IYA TIDJANI
Ambassador, Permanent Representative to OIC, Embassy of Cameroon in Riyadh
- Mr. OSMAN MERZECI
Honorary Consul, Consulate General of Cameroon in Istanbul
- Mr. M. BOUBA AOUSSINE
Counsellor, Ministry of Commerce
- Mr. GERARD MARIE MESSINA
Director Planning, Ministry of Transport
- Mr. CHRISTOPHE BERTRAND BITSE EKOMO
Chief, Ministry of Foreign Affairs
- Mr. AYOUBA DAMBA
Senior Research Officer, Ministry of Economy, Planning and Regional Development

REPUBLIC OF COTE D'IVOIRE

- H.E. Amb. YACOUBA ATTA
Ambassador, Embassy of Cote D'Ivoire in Turkey
- H.E. Amb. TOURE VAZOU MANA
Ambassador, Permanent Representative to OIC, Embassy of Cote D'Ivoire in Saudi Arabia
- Mr. CHEICK OUMAR OUATTARA
Technical Advisor of the Minister, Ministry of Plan and Development of Cote D'Ivoire
- Mr. BOUNDI DEMBA
Technical Advisor of the Minister, Ministry of Transportation
- Mr. FRANCIS BULAN
Attache, Consulate General of Cote D'ivoire in İstanbul
- Mr. ADINGRA PRINCE-FLORENT MENZAN
First Counsellor, Embassy of Cote D'Ivoire in Ankara
- Mr. SOUMAILA BAMBA
Research Officer, Ministry of Foreign Affairs of Cote D'Ivoire
- Mr. ABDOULAYA HASSANE

Administrative and Financial Assistant, Embassy of Cote D'ivoire in Ankara

REPUBLIC OF DJIBOUTI

- H.E. Amb. ADEN HOUSSEIN ABDILLAHI
Ambassador, Embassy of Djibouti in Ankara
- Mr. MOKTAR MOHAMED MOHAMOUD
First Counsellor, Embassy of Djibouti in Ankara

ARAB REPUBLIC OF EGYPT

- Mr. MOHAMED ELSAYED
Commercial Consul, Consulate General of Egypt in İstanbul
- Mr. HAYTHAM ABDELGHANY
Deputy Commercial Consul, Consulate General of Egypt in İstanbul
- Mr. MOHAMED YEHIA NEGM
Director of International Specialized Agencies, Ministry of Foreign Affairs
- Mr. MOHAMED EHAB FATHY
Head of Comcec and D-8 Dept. , Ministry of Trade and Industry
- Mr. SAMIR AHMED MAHMOUD KHAMIS
Head of Central Planning Department, Ministry of Transport
- Mr. TAREK ALY SHAHIN
Vice Head of Damietta Port Authority, Damietta Port Authority

REPUBLIC OF GABON

- Ms. ANNIE LAURE MATSEMBA
Counsellor of Minister of Transport and Logistic and Delegation Chef, Ministry of Transportation and Logistic
- Mr. CLEMENT MASSALA MANDONGAULT
First Counsellor, Embassy of Gabon in Ankara

REPUBLIC OF GAMBIA

- H.E. AMADOU SANNEH
Minister, Ministry of Finance and Economic Affairs
- H.E. LAMIN OUSMAN JOBE
Minister, Ministry of Transport, Works and Infrastructure
- H.E. Amb. KEMESENG JAMMEH
Ambassador, Embassy of Gambia in Ankara
- Mr. HADDY NJAI
Undersecretary, Embassy of Gambia in Ankara
- Mr. BAI MADI CEESAY
Director of Budget, Ministry of Finance and Economic Affairs

- Mr. AWA BAH
Director, Embassy of Gambia in Ankara
- Mr. AJI SALLY SAGNIA
Deputy Director, Embassy of Gambia in Ankara
- Mr. SERING MOBOU NJIE
Deputy Head of Mission, Embassy of Gambia in Ankara

REPUBLIC OF GUINEA

- H.E. Amb. DAOUDA BANGOURA
Ambassador, Embassy of the Republic of Guinea in Ankara
- Mr. LAYE DAOUDA KONATE
Chief of Protocol, Embassy of the Republic of Guinea in Ankara

REPUBLIC OF INDONESIA

- H.E. BAMBANG P.S. BRODJONEGORO
Minister, Ministry of National Development Planning
- H.E. LEONARD TAMPUBOLON
Deputy Minister for Economic Affairs, Ministry of National Development Planning
- H.E. Amb. WARDANA -
Ambassador, Embassy of Indonesia in Ankara
- Mr. YAHYA RACHMANA HIDAYAT
Director, Ministry of National Development Planning
- Mr. DENY WACHYUDI KURNIA
Director, Ministry of Trade
- Mr. FLORENTINUS KRISTIARTONO

Deputy Director, Ministry of National Development Planning
- Mr. MOCHAMAD JAJULI

Deputy Director, Ministry of Trade
- Mr. MOKHAM MAD KHUSNU
Deputy Director, Ministry of Transportation
- Ms. SHITA HAYU LUKITANINDYAH
First Secretary, Embassy of Indonesia in Ankara
- Mr. ARIANTO CHRISTIAN HARTONO
First Planner Staff, Ministry of National Development Planning Agency of Indonesia
- Ms. ENDANG SOESILOWATY
Officer, Ministry of Trade

ISLAMIC REPUBLIC OF IRAN

- H.E. MAHMOUD AHMADI
Undersecretary of Trade, Consulate General of Iran in Istanbul

- Mr. KEYVAN ZADEH
Consultant Undersecretary, Consulate General of Iran in Istanbul
- Ms. ZOHREH BAHREHBAR
Deputy Director General, Ministry of Economic Affairs and Finance

REPUBLIC OF IRAQ

- Mr. SAFAA ALFAYYADH
Manager, Ministry of Transport
- Ms. HUDA HADI ABDULABBAS
Engineer, Ministry of Transport
- Ms. ISRAA HANOON ALFURAJI
Engineer, Ministry of Transport

HASHEMITE KINGDOM OF JORDAN

- H.E. JAMIL ALI MUJAHED
Minister, Ministry of Transport
- Dr. EMAD MASALMEH
Counsellor, Embassy of Jordan in Ankara
- Dr. NABEEL MOHAMMAD ZAKI AL TEL
Head of Arab, Asian and African Economic Relation Division/ Foreign Trade Policy
Directorate, Ministry of Industry, Trade&Supply
- Mr. BISLAN JALOUGA
Public Relations Officer, Embassy of Jordan in Ankara

THE STATE OF KUWAIT

- H.E. ANAS KHALED AL SALEH
Deputy Prime Minister, Prime Ministry and Ministry of Finance
- H.E. Amb. GHASSAN YOUSEF AL-ZAWAWI
Ambassador, Embassy of Kuwait in Ankara
- Mr. NABEEL ALABDULJALIL
Assistant Undersecretary, Economic Affairs
- Mr. SHEIKH NIMER ALSABAH
Assistant Undersecretary, Ministry of Commerce and Industry
- Mr. MOHAMMAD ALMOHAMMAD
Consul General, Consulate General of the State of Kuwait in Istanbul
- Mr. SULTAN ALSUBAIEI
Deputy Consul General, Consulate General of the State of Kuwait in Istanbul
- Mr. NABEEL ALMEZYAD
Director, Ministry of Finance
- Mr. YOUSEF ALFAYYADH
Director of the Office of Management, Ministry of Finance
- Mr. SAAD ALRASHIDI

- Head of the OIC Affairs Division, Ministry of Finance
- Mr. ABDULLAH ALHERZ
Head of International Relations Section, Ministry of Commerce and Industry
- Mr. HABEEB RASHED F.A.F AL DAWILA
Third Secretary, Embassy of Kuwait in Ankara
- Mr. TARIK AKÇAY

KYRGYZ REPUBLIC

- Mr. ERKIN SOPOKOV
Consul General, Consulate General of Kyrgyz Republic in Istanbul
- Ms. ALIMA OKEEVA
Consul, Consulate General of Kyrgyz Republic in Istanbul

REPUBLIC OF LEBANON

- Mr. BACHIR AZZAM
Deputy Consul General, Lebanon Consulate General Istanbul

LIBYA

- H.E. NASER FADLULLAH AWAD SALAN EL DURSI
Minister, Ministry of Economy
- H.E. ABDURRAZAQ MUKHTAR
Ambassador, Libyan Embassy
- Mr. ALI ABURZEG
Principal Clerk, Ministry of Economy
- Mr. MUHAMMED SAID ZREG
Deputy Director, Foreign Affairs
- Mr. ESAM ALMALHOUF

- Mr. ZAARUAH ABDALSSLAM ALAZHARI
Trade Attache, Embassy of Libya in Ankara

MALAYSIA

- H.E. Amb. ABD RAZAK ABDUL WAHAB
Ambassador, Embassy of Malaysia in Ankara
- Mr. IDZHAM ABDUL HAMID
Director, MATRADE Istanbul

REPUBLIC OF MALDIVES

- H.E. ABDUL LATHEEF MOHAMED
State Minister, Ministry of Economic Development

- Mr. AHMED IFTHIKHAR
Director, Ministry of Economic Development

REPUBLIC OF MALI

- H.E. Amb. BIRAHIM SOUMARE
Ambassador, Embassy of Mali in Ankara
- Ms. ASSA SYLLA DIARRAH
Counsellor Technical, Ministry of Commerce
- Mr. YUSUF KAYA
Assistant, Embassy of Mali in Ankara

ISLAMIC REPUBLIC OF MAURITANIA

- H.E. Amb. ABDELKADER AHMEDOU
Ambassador, Embassy of Mauritania in Ankara
- Mr. DHEHBI DHEHBI
First Counselor, Embassy of Mauritania in Ankara
- Mr. MUSTAFA ERENAY
Assistant to the Ambassador, Embassy of Mauritania in Ankara

KINGDOM OF MOROCCO

- H.E. RAKIYA EDDARHEM
Secretary of State in Charge of Foreign Trade, Minister of Industry, Investment, Trade and the Digital Economy
- Mr. SAID AIT TALEB ALI
Charge D'affaires, Embassy of the Kingdom of Morocco in Ankara
- Mr. MHAMED IFRIQUINE
Consul General, Consulate General of Morocco in İstanbul
- Ms. HANAA BOUCHIKHI
Economic Counsellor, Embassy of the Kingdom of Morocco in Ankara
- Mr. MOHAMED MOUHTADI
Head of the Trade Promotion, Ministry of Industry, Investment, Trade and Digital Economy
- Mr. YOUSSEF BENABDOUH
Desk Officer, Ministry of Industry, Investment, Trade and Digital Economy
- Mr. RIFAT YILMAZ
Personal Assistant, Consulate General of Morocco in Istanbul

REPUBLIC OF NIGER

- H.E. Amb. SALOU ADAMA GAZIBO
Ambassador, Embassy of Niger in Ankara
- Mr. IBRAHIM MAHAMADOU BAKO
Minister Counsellor, Embassy of Niger in Riyadh

FEDERAL REPUBLIC OF NIGERIA

- H.E. KHADIJA BUKAR ABBA IBRAHIM
Minister, Ministry of Foreign Affairs
- Mr. MURTALA JIMOH
Minister Counsellor, Ministry of Foreign Affairs
- Mr. SABIU ZAKARI
Permanent Secretary, Ministry of Transportation

- Ms. ANTHONIA A. EKPA
Director, Ministry of Transportation
- Mr. ALFRED A. ABAH
Deputy Director, Ministry of Transportation
- Mr. YUSUFU IBRAHIM
Deputy Director, Ministry of Industry, Trade and Investment
- Mr. IBRAHIM AKOPARI AHMED
Deputy Director, Ministry of Industry, Trade and Investment
- Ms. NATHALIA ONYECHE

Second Secretary, Embassy of Nigeria in Ankara
- Ms. HANNATU UBEME BRIGGS
Personal Assistant to Minister, Ministry of Foreign Affairs

SULTANATE OF OMAN

- Mr. TALAL SULAMAN AL RAHBI
Deputy Secretary General, Supreme Council for Planning
- Mr. NASSER AL MANWARI
Charge D'affairs, Embassy of Oman in Ankara
- Mr. IMAD TALIB AL AJAMI
Director of Arab International Organizations Department, Supreme Council for Planning
- Mr. YUSIF AHMED AL GHUSAINI
Head of Arab and Islamic Organizations, Ministry of Commerce and Industry
- Mr. ALI SAID AL JABRI
Specialist, International Agreements Council of Planning
- Mr. RABEA AL KHALILI
Coordinator, Supreme Council for Planning

ISLAMIC REPUBLIC OF PAKISTAN

- H.E. YOUSAF JUNAID
Consul General, Consulate General of Pakistan in İstanbul
- Mr. SALEEM ULLAH KHAN
Consul, Consulate General of Pakistan in İstanbul

- Mr. IMRAN KHAN
Trade Development Assistant, Consulate General of Pakistan in İstanbul
- Mr. AMIR BARLAS
Public Relations Officer, Consulate General of Pakistan in İstanbul
- Ms. TUNA ÇAKAR
Trade Development Officer, Consulate General of Pakistan in İstanbul

THE STATE OF PALESTINE

- H.E. Amb. MUSTAFA FAED
Ambassador, Embassy of Palestine in Ankara
- Mr. MANAL ALI DASOUQI
Director General of Trade, Ministry of National Economy
- Mr. RAFAT OMAR RAYYAN
Director International Organization Department, Ministry of Economy

STATE OF QATAR

- H.E. SHEIKH AHMED BIN JASSIM BIN MOHAMMED AL THANI
Minister, Ministry of Economy and Trade
- H.E. SALEM MUBARAK AL SHAFI
Ambassador, Embassy of the State of Qatar in Ankara
- Mr. HASSAN ABDULLAH AL MOHANNADI
Economic Consultant, Ministry of Economy and Commerce
- Mr. KHALID HAMAD AL SULAITI
Consul General, Consulate General of Qatar in Istanbul
- Mr. AHMED ALI AHEN
Director of the Department of International Cooperation, Ministry of Economy and Commerce
- Mr. ABDULLAH JASIM AL TAMIMI
Director Office of the Minister of Economy, Embassy of the State of Qatar in Istanbul
- Mr. ABDULLA HAMAD AL NUAIMI
Second Secretary, Embassy of the State of Qatar in Istanbul
- Mr. ZİYAT KÖPRÜLÜ
Expert
- Mr. RASHID ABDULRAHMAN AL ANSARI
Protocol Officer
- Mr. HÜSEYİN PATEL
Public Relations Officer

KINGDOM OF SAUDI ARABIA

- H.E. MAJED BIN ABDULLAH AL QASABI

- Minister, Ministry of Trade and Investment
- H.E. YASSER SULIMAN AL DAWOOD
Deputy Minister, Ministry of Transport
- H.E. SAAD BIN OTHMAN AL KASABI
Governor, SASO
- H.E. Amb. WALEED A. ALKHEREJI
Ambassador, Embassy of Saudi Arabia in Ankara
- H.E. MAJED RAFED ALARQOUBI
Undersecretary, Ministry of Transport
- Mr. MOHAMMED IBRAHIM ALOTAIBI
Consul General, Consulate General of Saudi Arabia in İstanbul
- Mr. KEMAL SAID
Counsellor to the Minister, Ministry of Trade and Investment
- Mr. SAMI AL-ZUBUN
General Manager, Ministry of Trade and Investment
- Mr. HADEL AL-SULTAN
General Manager, Ministry of Foreign Affairs
- Mr. SAAD AL-AJLAN
General Manager, Ministry of Environment, Water and Agriculture
- Mr. NAIF AL-MUTEYRI
President of Department, General Authority for Tourism and National Heritage
- Mr. FAWAZ AL GHAMIDI
Commercial Attache, Ministry of Commerce and Investment
- Mr. MAGED ALKADI
Vice Commercial Attache, Ministry of Commerce and Investment
- Mr. SALEH AL HUSAINI
Permanent Representative, World Trade Organization
- Mr. SAMI ABDULAZIZ AL-DAMIGH
Consultant, Ministry of Labor and Social Development
- Mr. HASIN AL RASID
Expert, Ministry of Trade and Investment
- Mr. AYŞEGÜL BAKIR
Commercial Specialist, Ministry of Commerce and Investment
- Mr. FAYEZ AL HEMAIDHI
Economic Researcher, Ministry of Finance
- Mr. FATAMAH NASAR ALGHALABI
Secretary of Consul General, Consulate General of Saudi Arabia in İstanbul
- Ms. SARAH ALGHALBI
Administrative Assistant, Ministry of Commerce and Investment
- Mr. ABDULRAHMAN ALHUSSIN

- Protocol, Consulate General of Saudi Arabia in İstanbul
- Mr. HAIFA TARIK AJEEB
- Protocol, Consulate General of Saudi Arabia in İstanbul
- Mr. SULTAN AL-RAWAJI
- Officer, Ministry of Trade and Investment
- Mr. SOCRAT FAWZI
- Translator, Consulate General of Saudi Arabia in İstanbul
- Mr. AHMED EL ENAZI

- Mr. ALMOQBEL ABDULLAH NASSER

- Mr. HUSSIN EED H. ALRASHEED

- Mr. KHALID ALHARTHI

- Mr. MOHAMMED ABDULAZIZ AL-ABDULJABBAR
- Assistant Deputy Minister, Ministry of Trade and Investment
- Mr. MUHAMMED AL TAWALA

- Mr. SAMI ABDULAZIZ AZZEBIN

REPUBLIC OF SENEGAL

- Mr. MAKHTAR LAKH DAKAR
- Secretary General, Ministry of Commerce, Informal Sector, Small and Medium Entrerrises
- Mr. CHEIKH DIALLO
- Minister Counsellor, Embassy of Senegal in Ankara
- Mr. AMADOU NDAW
- First Counsellor, Embassy of Senegal in Ankara

REPUBLIC OF SIERRA LEONE

- Mr. SULAY MANAH KPUKUMU
- Charge D'affaires, Permanent Mission of Sierra Leone to the OIC
- H.E. Dr. SAO KPATO HANNAH ISATTA MAX KHYNE
- Assistant Director General, Policy and Technical Cooperation, Ministry of Foreign Affairs and International Cooperation
- Mr. KALIE SILLAH
- Principal Policy Analyst, Foreign Affairs and Int. Cooperation

REPUBLIC OF SOMALIA

- H.E. MOHAMED ABDULLAHI SALAT
- Minister, Ministry of Transport
- H.E. FAHMA AHMED NUR

- Deputy Minister, Ministry of Planning, Investment and Economic Development
- H.E. Amb. ABDIRAZAK ABDI
Ambassador, Permanent Mission to the OIC
- H.E. Amb. JAMA ABDULLAHI MOHAMED
Ambassador, Embassy of Somalia Federal Republic in Ankara
- Mr. ABDI ASHKIR JAMA
General Manager, Airport Administration and Security
- Mr. YUSUF AHMED HASSAN
Commercial Attache, Embassy of Somalia in Ankara
- Mr. YUSUF ABDI ABDILAHI

- Director of Civil Aviation, Ministry of Aviation
- Mr. GULED MOHAMMAD HASSAN
Director of Protocol, Ministry of Aviation
- Mr. ZAKARIA ABDULLAHI HASSAN
Deputy Director of Development Cooperation, Ministry of Planning, Investment and Economic Development
- Mr. ABDIAZIZ AHMED SIAD
Focal Point, Ministry of Planning, Investment and Economic Development
- Ms. AMINA MOHAMED MOHAMUD

REPUBLIC OF SUDAN

- H.E. IBRAHIM YOUSIF MOHAMED ABDALLA
State Minister, Ministry of Transport Roads and Bridges
- Dr. EISA TARTEEB SHATTER
Director, Ministry of Trade
- Mr. TARIG HARAN ALI
Director, Ministry of Trade
- Mr. ELAMIN ADAM ABUELGASIM YAHIA
Consultant, Consulate General of Sudan in İstanbul
- Ms. SIDDIG ABDELWHAB MANAL
Deputy Director, Ministry of Trade
- Mr. MURTAZA ELIAS ABBAS
Planner, Ministry of Transport, Roads and Bridges

REPUBLIC OF TAJIKISTAN

- Mr. MAHMADALI RAJABIYON
Extraordinary and Plenipotentiary Ambassador of the Republic of Tajikistan to the Republic of Turkey, Embassy of the Republic of Tajikistan in Ankara
- Mr. ANVARJON MADOKHIROV
Personal Assistant to the Ambassador, Embassy of the Republic of Tajikistan in Ankara

REPUBLIC OF TOGO

- Mr. MICHEL KWAMI ADOUVO
Coordinator of Project, Ministry of Economy and Finance

REPUBLIC OF TUNISIA

- H.E. HICHEM BEN AHMED
State Minister, Ministry of Commerce
- Mr. HEDI MALEK
Consul General, Consulate General of Tunisia in İstanbul
- Mr. FAOUZI HIDRI
Consul, Consulate General of Tunisia in İstanbul
- Mr. ABDELKADER KAMALI
Consul
- Mr. SASSI HAMAMI
Secretary General, Ministry of Transport
- Mr. NABIL ARFAOUI
Director, Ministry of Trade

REPUBLIC OF TURKEY

- H.E. MEHMET ŞİMŞEK
Deputy Prime Minister, Prime Ministry
- H.E. LÜTFİ ELVAN
Minister, Ministry of Development in the Republic of Turkey
- H.E. NİHAT ZEYBEKÇİ
Minister, Minister of Economy of Turkey
- H.E. AHMET ARSLAN
Minister, Ministry of Transport, Maritime Affairs and Communications in the Republic of Turkey
- H.E. M. CÜNEYD DÜZYOL
Undersecretary, Ministry of Development in the Republic of Turkey
- H.E. OSMAN ÇELİK
Undersecretary, Undersecretariat of Treasury
- Mr. FATİH HASDEMİR
Deputy Undersecretary, Ministry of Development in the Republic of Turkey
- H.E. Amb. SALİH MUTLU ŞEN
Ambassador, OIC Permanent Representative, Ministry of Foreign Affairs
- Mr. MEHMET GÜLLÜOĞLU
Head of AFAD, Republic of the Turkey Ministry Disaster and Emergency Management Authority
- Mr. M. RİFAT HİSARCIKLIOĞLU
President, The Union of Chambers and Commodity Exchanges of Turkey
- Mr. ERDEM DİREKLER

- Director General, Ministry of Transport, Maritime Affairs and Communications of Turkey
- Ms. FUNDA M. OCAK
Director General, General Directorate Of State Airports Authority

REPUBLIC OF UGANDA

- H.E. Amb. STEPHEN MUBIRU
Ambassador, Embassy of Uganda in Ankara
- Mr. JOSEPH BARIGYE
First Secretary, Embassy of Uganda in Ankara

STATE OF THE UNITED ARAB EMIRATES

- H.E. ABDULLA AHMED AL SALEH
Undersecretary, Ministry of the Economy for Foreign Trade and Industry
- Mr. KHALIFA ALMARZOOQI
Consul General, Consulate General of the United Arab Emirates in Istanbul
- Mr. ABDULLA ABDUL QADER AL MAEENI
Director General, Emirates Authority for Standardization and Metrology
- Dr. REHAB FARAJ AL AMERI
Director of National Accreditation, Emirates Authority for Standardization, Metrology
- Ms. SUMIYA MOHAMMAD JANAHI
Senior Administrative, Ministry of Economy
- Ms. FATIMA KHAMIS ALHAMMADI
Junior Economic Researcher, Ministry of Economy
- Mr. FAHRETTİN GÖKAY
Public Relations, Consulate General of the United Arab Emirates in Istanbul

REPUBLIC OF YEMEN

- H.E. MOHAMED SAEED AL SADI
Minister, Ministry of Planning and International Cooperation
- H.E. Amb. ABDULLAH ALI AL SAADI
Ambassador, Embassy of Yemen in Ankara
- Mr. SHUAIB ALI AL ZAGHIR
Director General, Ministry of Planning and International Cooperation

B. OBSERVER COUNTRIES

RUSSIAN FEDERATION

- H.E. Amb. KONSTANTIN SHUVALOV
Ambassador
- Mr. KIRILL BULIGIN
Expert, Consulate of Russian Federation in Istanbul

KINGDOM OF THAILAND

- Ms. PREWPRAE CHUMRUM
Director, Commerce Ministry of Department of Trade Negotiations
- Mr. NIWAT HANSAWARD
Director, Thai Trade Center, Royal Thai Honorary Consulate General in Istanbul
- Ms. MİHRİBAN AKYOL
Commercial Advisor, Thai Trade Center, Royal Thai Honorary Consulate General in Istanbul
- Mr. PANKOSA SUPONGTHORN
Trade Officer, Commerce Ministry of Department of Trade Negotiations

TRNC

- H.E. SUNAT ATUN
Minister, Ministry of Economy and Energy
- H.E. MUSTAFA LAKADAMYALI
Undersecretary, Ministry of Foreign Affairs of TRNC
- Ms. OYA TUNCALI
Director, Ministry of Foreign Affairs
- Mr. FAHRİ YÖNLÜER
Consul General, Consulate General of TRNC in İstanbul
- Ms. HURŞİDE BAYBORA
Private Secretary, Ministry of Economy and Energy
- Ms. NALAN NAZLI
Director of Commerce Department, Ministry of Economy and Energy
- Mr. ERCAN İBRAHİMOĞLU
Director General, Development Bank
- Ms. ASU MUHTAROĞLU
Consul, Consulate General of TRNC in İstanbul
- Mr. KEREM İZMEN
Consul, TRNC Ministry of Foreign Affairs
- Mr. ALİHAN PEHLİVAN
Press Advisor, Ministry of Economy and Energy
- Mr. BÜLENT ÇALIŞKAN
Ministry Official, Ministry of Economy and Energy

GUEST COUNTRY

REPUBLIC OF KOSOVO

- H.E. BEHGJET PACOLLI
Deputy Prime Minister & Minister of Foreign Affairs, Ministry of Foreign Affairs
- H.E. REJHAN VUNIQUI

Deputy Minister of Foreign Affairs, Ministry of Foreign Affairs

- H.E. AVNI SPAHIU
Ambassador, Embassy of the Republic of Kosovo in Ankara
- Mr. AMIR BAJRUSH AMETI
Adviser to the Minister, Ministry of Foreign Affairs
- Mr. JETLIR ZYBERAJ
Chief of Cabinet and Senior Political Advisor, Ministry of Foreign Affairs
- Mr. FATOS SHALA
Official Cameraman

C. THE OIC GENERAL SECRETARIAT

- H.E. Dr. YOUSEF A. AL OTHAIMEEN
Secretary General
- H.E. Amb. HAMEED AJIBAIYE OPELOYERU
Assistant Secretary General
- Mr. BILAL KAMEL SASSO
Director of Protocol and Public Relations

- Mr. LAWAL YAHAYA
Director
- Mr. ALIM ABDALLAH
ASG
- Mr. JAKHONGIR KHASANOV
Professional Officer
- Mr. NAGHI JABBAROV
Professional Officer
- Mr. WAJDI SINDI
Professional Officer
- Mr. HANI SALEM SONBOL

D. THE OIC SUBSIDIARY ORGANS

ISLAMIC CENTER FOR THE DEVELOPMENT OF TRADE(ICDT)

- Dr. EL HASSANE HZAINI
Director General
- Mr. MAMOUDOU BOCAR SALL
Head of Department
- Mr. ABDELAZIZ ALAMI
Head of Marketing Department

RESEARCH CENTER FOR ISLAMIC HISTORY, ART AND CULTURE(IRCICA)

- Mr. HALIT EREN

- Director General, IRCICA
- Mr. SADIK ÜNAY
Assistant Director General, IRCICA
- Ms. ZEYNEP DURUKAL
Advisor to Director General, IRCICA

ISLAMIC UNIVERSITY OF TECHNOLOGY(IUT)

- Mr. MUNAZ AHMED NOOR
Vice Chancellor

STATISTICAL, ECONOMIC, SOCIAL RESEARCH AND TRAINING CENTER FOR ISLAMIC COUNTRIES(SESRIC)

- Mr. MUSA KULAKLIKAYA
Director General
- Mr. ONUR ÇAĞLAR
Technical Cooperation Specialist
- Dr. KENAN BAĞCI
Senior Researcher
- Dr. ATILLA KARAMAN
Senior Researcher

E. SPECIALIZED ORGANS OF THE OIC

ISLAMIC DEVELOPMENT BANK(IDB)

- H.E. Dr. BANDAR M.H. HAJJAR
President
- Dr. KEREM KINIK
President, Turkish Red Crescent
- Dr. İBRAHİM ALTAN
Director General, Turkish Red Crescent
- Mr. ABDULHAKIM ELWAER
Director, CRMD
- Mr. ELMANSOUR FETEN
Director
- Mr. BAYRAM SELVİ
Director of Immigration Department, Turkish Red Crescent
- Mr. ADIL MOHAMED ALSHARIF
Adviser to the President, Islamic Development Bank
- Mr. CLAUDIO TOMASI
Country Director, UNDP

- Mr. SALEH JELASSI
Resident Representative
- Ms. DILAN BURCU KALIÇ
Assistant to the Resident Representative
- Mr. SELÇUK DAĞ
Associat
- Mr. ABDUL BASIT JAM
Specialist, CRMD
- Mr. TOLGA YAKAR
Energy Specialist
- Mr. MOHAMMED ABBAS SAAD
Specialist
- Mr. NAWWAF ABDALLAHI ATAWNEH
Specialist
- Ms. NAZAR MOHAMEDELTAHIR DIAB
Senior Specialist
- Mr. ABDULGADER KHALID SHUKRI
Technical Assistant to the President
- Mr. Faruk ÖZCAN
Protocol Officer, Islamic Development Bank Group
- Mr. HANI SALEM SONBOL
CEO, ITFC
- Mr. MARWAN TOUHAMI ABID
Manager, ITFC
- Mr. PAUL LOIACONO
Director, ITFC
- Mr. HARUN ÇELİK
Senior Relationship Manager, ITFC
- Mr. HABIB AHMED SYED
Advisor to the CEO, ITFC
- Ms. RAGHDA ELSHARAWY
Manager Corporate Marketing, ITFC
- Mr. NAZIH HISHAM AL NASER
, ITFC
- Mr. ABDULLAH DENİZ
, ITFC
- Mr. AYMEN KASEM
Division Manager, ITFC
- Mr. OUSSAMA ABDUL RAHMAN KAISSI
CEO, ICIEC

- Mr. DJAMEL GHRIB, ICIEC
Senior Technical Assistant to CEO, ICIEC
- Ms. FATMA GAMZE SARIOĞLU, ICIEC
Representative, ICIEC
- Ms. AYŞE SELDA KURT, ICIEC
Assistant Representative, ICIEC
- Dr. WALEED AL-WOHAIB
Director General, ISFD
- Mr. KHEMAS SALEM EL GAZZAH
Senior Advisor, ISFD
- Dr. AZHARI GASIM AHMED
Lead Economist, ISFD

F. AFFILIATED ORGANS OF THE OIC

ISLAMIC CHAMBER OF COMMERCE, INDUSTRY AND AGRICULTURE (ICCIA)

- Ms. ATTIYA NAWAZISH ALI KHAN
Assistant Secretary General, ICCIA
- Mr. ELSADIG GADALLA MUKHAYER IBRAHIM
Manager Public Relations, ICCIA

ASSOCIATION OF NATIONAL DEVELOPMENT FINANCE INSTITUTIONS IN MEMBER COUNTRIES OF THE ISLAMIC DEVELOPMENT BANK (ADFIMI)

- Mr. METİN ÖZDEMİR
Chief Executive Officer, General Manager of Ziraat Katılım Bank
- Mr. NURİ BİRTEK
Secretary General
- Mr. ÖMER BERKLİ
Corporate Communication Manager, ADFIMI

ORGANIZATION OF THE ISLAMIC SHIPOWNERS ASSOCIATION (OISA)

- Dr. ABDULLATIF BIN ABDULLAH BIN SULTAN

Secretary General

- Mr. MOHAMMAD ZAFAR BHATTI
Director Finance

STANDARDS AND METROLOGY INSTITUTE FOR ISLAMIC COUNTRIES (SMIIC)

- Mr. İHSAN ÖVÜT
Secretary General
- Mr. LOTFI BEN SAID
Assistant Secretary General

G. OIC STANDING COMMITTEES

STANDING COMMITTEE FOR INFORMATION AND CULTURAL AFFAIRS(COMIAC)

- Mr. OMAR SECK
Director General

I. OTHER INTERNATIONAL INSTITUTIONS

ECONOMIC COOPERATION ORGANIZATION(ECO)

- Mr. KANAN NAZAROV
Deputy Secretary General

ECONOMIC COOPERATION ORGANIZATION TRADE AND DEVELOPMENT BANK(ECOBANK)

- Mr. BURHANETTİN AKTAŞ
Vice President

- Mr. FAZLI SAK
Deputy Director
- Mr. ABID HAMEED
Deputy Director

GULF COOPERATION COUNCIL(GCC)

- Mr. SAID FAYIL BAIT AL QADHAR
Counsellor in Political Affairs Sectors
- Mr. THAMER FAHAD BENKHLAIF
Senior Specialist, Negotiations and International Relations Department

L. SPEAKERS

SPEAKER

- Mr. CAVID GURBANOV
Chairman of Azaerbaijan Railways
- Mr. FRANCOIS DAVENNE
Secretary General, OTIF
- Mr. ALI HAIDER ALTAF
Director, SAARC Secreraiat
- Prof. Dr. EUIJUNE KIM

- Ms. CAROLINA COSCULLUELA MARTINEZ
Doctor, King Juan Carlos University
- Prof. Dr. JAMES JIXIAN WANG
Research Centre of One-Belt-One-Road, The University of Hong Kong
- Mr. ELIAS LEJU LEONARDO
Director, Northern Corridor Transit and Transport Coordination Authority
- Mr. SİNAN KUŞÇU
Deputy Director General, Ministry of Transport, Maritime Affairs and Communications of Turkey

N. PCM PANELISTS

PCM-PANELIST

- Mr. MARIUS MARSIMIN KARIOREDJO
Acting Deputy Director, Ministry of Trade, Industry and Tourism
- Mr. SARIAYANG MK JOBARTEH
Deputy Director General, Ministry of Agriculture
- Ms. JULDEH CEESAY
Deputy Permanent Secretary, Ministry of Finance and Economic Affairs
- Ms. NANIEK SURYANINGSIH
Head of Department, Agency for Agricultural Extension and Human Resources Development
- Ms. DEWI DARMA YANTI SYARIFULMASA
Head of Program and Cooperation Division, Ministry of Agriculture

O. COMCEC COORDINATION OFFICE

COMCEC

- Mr. MEHMET METİN EKER
General Director
- Mr. BURAK KARAGÖL
Director
- Mr. SELÇUK KOÇ
Director
- Mr. MEHMET ASLAN
Director
- Mr. FATİH ÜNLÜ
Senior Expert
- Mr. GÖKTEN DAMAR
Expert
- Mr. DENİZ GÖLE

- Expert
- Mr. İSMAİL ÇAĞRI ÖZCAN
- Expert
- Mr. MEHMET YAŞAR ŞAF
- Expert
- Mr. MEHMET TARAKÇIOĞLU

- Expert
- Mr. CAFER BİÇER
- Expert
- Ms. VİLDAN BARAN
- Expert
- Mr. EREN SÜMER
- Expert
- Mr. M. AKİF ALANBAY
- Expert
- Mr. M. ADİL SAYAR
- Expert
- Mr. NİHAT AKBALIK
- Expert

- Mr. OKAN POLAT
- Expert
- Mr. HASAN YENİGÜL
- Expert
- Mr. ALİ ORUÇ
- Expert
- Mr. C. CANER UYANIK
- Expert
- Mr. FATİH ARSLAN
- Expert

المرفق (2)

الأصل : بالتركية

خطاب فخامة الرئيس رجب طيب أردوغان
رئيس الجمهورية التركية، ورئيس الكومسيك
في افتتاح الدورة الثالثة والثلاثين للكومسيك
(اسطنبول، 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2017)

بسم الله الرحمن الرحيم.

حضرات الوزراء المحترمين،

معالي الأمين العام،

الحضور الكرام،

إخواني وأخواتي الأعزاء،

السيدات والسادة،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

إنه لمن دواعي سروري أن أرحب بكم جميعاً بكل محبة واحترام فيما نفتتح الدورة الوزارية الثالثة والثلاثين للكومسيك، اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي. وبصفتي الرئيس الحالي لمنظمة التعاون الإسلامي ورئيس لجنة التعاون الاقتصادي والتجاري التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي، يسعدني أن أرحب بكافة ضيوفنا الكرام في بلادنا.

يشرفنا أن نستضيف هذه الفعالية المرموقة في مدينة تمثّل مفترق طرق بين القارات وملتقى للحضارات والثقافات، مدينة اسطنبول التي أتى عليها رسولنا الكريم عليه الصلاة والسلام.

أدعو الله العليّ القدير أن يبارك اجتماع الكومسيك هذا، والذي نعقدّه في هذا الوقت الحرج، وأدعو أن تكون الدورة مثمرة لبلداننا والمنطقة والعالم الإسلامي بأسره.

يقول الله تعالى في القرآن الكريم، النور الذي نهتدي به في حياتنا:

«وأمرهم شورى بينهم»، وهذا يعني التصرف في الشؤون بعد التشاور فيها.

كما قال الرسول الكريم عليه الصلاة والسلام: «مَنْ أَرَادَ أَمْرًا فَشَاوَرَ فِيهِ وَقَضَى، هَدَى لِأَرْشِدِ الْأُمُورِ».

نسعى باستمرار لتطبيق هذا المبدأ من خلال الكومسيك ومن خلال رئاستنا لمنظمة التعاون الإسلامي، والتي تولينا رئاستها منذ عام ونصف.

وكلما سنحت لنا الفرصة، نسعى إلى التعلّم من الآراء والرؤى المتنوعة، والأهم من ذلك، نسعى للاستفادة من النقد الذي يوجهه أشقاؤنا وشقيقاتنا.

أصدقاءنا الأعزاء، سنتاح لنا الفرصة اليوم، بمشيئة الله، للاستماع إلى أفكاركم وآرائكم القيّمة.

وبالإضافة إلى الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والتجارية الواردة على جدول أعمالنا اليوم، فإننا سنناقش أيضاً دون شك، الظروف السائدة في منطقتنا وفي العالم الإسلامي.

ولن نقصر في الكومسيك على مناقشة العام الحالي، والذي يقترب من نهايته، بل سنناقش كذلك مشاريعنا المستقبلية.

أودّ أن أتقدم بالشكر العميق مقدماً لكافة إخوتنا وأخواتنا الذين سيساهمون بإثراء اجتماعنا بمداخلاتهم ومقترحاتهم ونقدمهم وملاحظاتهم،

إلا أن هناك ما ينقصنا بعد، وهو أمر أود أن ألفت انتباه حضراتكم إليه.

فلتحقق كل هذه المشاورات الغرض المرجو منها، يجب أن تتحلى بالصدق التام وأن تؤدي إلى اتخاذ قرارات تخضع للتطبيق على أرض الواقع.

ومهما كانت تلك المداورات ملهمة تفتح أمامنا آفاقاً جديدة، فالفكرة التي لا تطبق سرعان ما تتلاشى لتبقى مجرد كلمات رنانة ولكنها جوفاء.

يجب أن يكون لتلك الاجتماعات معنى وهدف يتجاوز مجرد تبادل الآراء.

وفي هذا السياق، علينا كذلك الحرص على أن تكون الشؤون التي نناقشها والقرارات التي نتخذها هنا بصدد تلك القضايا، قابلة للتحويل من نوايا إلى أفعال.

عندئذ فقط تكتسب جهودنا معنى حقيقياً وتصل إلى النتائج المرجوة التي من شأنها إيجاد حلول لمشاكل الأمة.

أؤمن بأن مساهماتكم وجهودكم ستمكّن الكومسيك من المضي قدماً في طريقها من هذا المنظور بإذن الله.

إخواني وأخواتي الأعزاء،

لدينا حكمة تقول: «يتكلم الناس من خلال أحزانهم».

واليوم، أود أن أتحدث إليكم بلا حواجز، وبحديث صريح من القلب.

من الجلي أن العالم الإسلامي شهد على مدى السنوات الأخيرة فترة من الاضطراب الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، وهي فترة يمكننا أن نطلق عليها زمن الصراعات.

فبعد أن بقيت مدننا لقرون عديدة منارات للعلوم والمعرفة والحكمة، أصبحت الآن تترشح تحت وطأة الدمار والمعاناة والدموع.

ومن المدن التي كانت فيما مضى ملاذاً آمناً لسكانها وللمضطهدين من جميع أنحاء العالم، تدوي الآن صرخات وتنهات الأمهات المتشبهات بأجساد أطفالهن الهامدة.

لم يعد صوت الأذان يُسمع من العديد من مساجد حلب القديمة.

وفقدت دمشق الساحرة بريقها منذ زمن طويل.

ونهبنا مكتبات بغداد العامرة ومخطوطاتها العريقة التي تعود إلى قرون خلت.

أما المواقع التي لطالما جذبت الزوار في اليمن فقد أخذت تؤول إلى الدمار.

وكما هو حال مدننا، يتعرّض تاريخنا المشترك وإرث حضارتنا الممتد لـ 1400 عام للتدمير شيئاً فشيئاً أمام أعيننا.

ولكن الدمار والحطام لا يقتصر على مبانينا وأعمالنا وعلى إرثنا المادي والروحي فقط، بل يطال مستقبلنا كذلك.

وما يتعرض للطمس ليس فقط المعالم التي تركتها الحضارات الإسلامية في تلك البلاد، بل شرفنا وكرامتنا أيضاً.

وبالطبع فإن المسؤولين عن تلك الأحداث التي تدمي قلوبنا هم الدكتاتوريون الذين يضطهدون شعوبهم، والمنظمات الإرهابية التي تزدهر بتدفق الدماء والدموع.

لقد رأينا جميعاً كيف يرتكب قطيع من القتلة مثل داعش، والقاعدة وبوكو حرام، ووحدات الدفاع الشعبي وجماعة فتح الله غولن مجازر واسعة النطاق في منطقتنا، من سوريا إلى العراق، ومن اليمن إلى ليبيا.

ومع ذلك، لا يجوز لهذه البيادق التي نراها في الواجهة أن تمنعنا من رؤية الجهات الفاعلة الرئيسية وكتاب السيناريوهات المختبئين في الكواليس.

كما قال مولانا: "ليست النار ما يحرق الإنسان بل طيشه".

وكما ورد في الحديث الشريف عن الرسول الكريم عليه الصلاة والسلام: «اتقوا فراسة المؤمن؛ فإنه ينظر بنور الله»، علينا أن نتعامل مع الأحداث الجارية في منطقتنا بالفراسة والوعي ذاته.

تشير الصورة أمامنا إلى حقيقة واحدة وهي:

يجري تحضير سيناريو خبيث يهدف إلى تدمير الوحدة والتضامن والثراء، والأهم من ذلك كله، تدمير مستقبل العالم الإسلامي.

هناك محاولة مكرّسة لتدمير المجتمعات الإسلامية من الداخل، من خلال استغلال الاختلافات العرقية تارة والدينية والطائفية في هذه المجتمعات تارة أخرى.

فهم يريدون للعالم الإسلامي أن يهدر طاقاته في صراعات داخلية من خلال تعميق الشروخ فيما بيننا.

إنهم يهدفون إلى إيجاد بنية اجتماعية تزعزعها الصراعات والنزاعات، يعتبر الجيران فيها أنفسهم أعداء، وتسود العداوة والبغضاء حتى بين الأشقاء والشقيقات - والأسوأ من ذلك أنهم يسعون لإقصاء بعضهم البعض.

من الجليّ أن الغرب يحاول الآن ضمان مستقبله عبر تصدير كافة مشاكله النابعة من ماضيه إلى العالم الإسلامي.

وعبر زيادة التوتر، فإنهم يضعون موارد المسلمين في أيدي تجار الأسلحة والمرابين والمضاربين وأصحاب رؤوس الأموال الذين يستعينون بموارد المال الساخن.

وبتلك الطريقة، فإن الأموال التي يفترض إنفاقها على تنمية الشباب والنساء والمحتاجين وعلى تطوير وبناء مدننا، أصبحت للأسف تنفق لما فيه مصلحة الدول والشركات الغربية.

وقبل حوالي قرنين إلى ثلاثة قرون من الزمن، وخلال الحقبة الاستعمارية، تمكّن الغرب من إقامة نظام مزدهر يتغذى على موارد ودماء المضطهدين.

يبدل عالم الغرب، في عصرنا المسمى باسم عصر الاستعمار الجديد، جهداً للحفاظ على نظامه الاستغلالي وإطالة دوامه من جديد على حساب موارد المظلومين والامهم وحياتهم.

أصدقائي الأفاضل،

بالطبع لا يقتصر الاستهداف على نفطنا ومواردنا الطبيعية والأيدي العاملة.

ما ينهب ليس فقط ثروتنا الدنيوية.

فالهدف الرئيسي الآن هو قطع شرايين الحضارة الإسلامية.

إذ أن غايتهم هي تقويض الأسس التي تقوم عليها المجتمعات المسلمة، وإصابتنا جميعاً بالشلل الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.

وهذا لأن المسلمين نجحوا في الحفاظ على طموحاتهم على المستوى العالمي رغم الصعوبات والمشاكل والهجمات التي يتعرضون لها على مدى القرنين الماضيين.

ولا تزال سمات الوحدة والعدل والحرية والأخلاقيات الاجتماعية راسخة كركائز تدعم الدين الإسلامي.

ويبقى الإسلام السبيل الوحيد للخلاص من قبضة العدمية والنزعة المالية اللتان سيطرتا على الفرد في عالمنا المعاصر.

تندهر سمعة المؤسسات والمنظمات الغربية بشكل متزايد.

قام النظام العالمي إبان الحرب العالمية الأولى وترسّخ مع قيام الحرب العالمية الثانية، وكان بشكل عام أكبر عقبة أمام تحقيق العدالة والحرية.

وجاء تجاهل الفظائع التي تشهدها سوريا على مدى سبع سنوات، والمعاملة غير الإنسانية للاجئين على المعابر الحدودية وبطء الاستجابة للتطهير العرقي في أراكان، ليظهر الوجه الحقيقي للغرب.

كما تراجع قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والحرية أمام تزايد ظاهرة الإسلاموفوبيا والنازية الجديدة والعنصرية.

والقائمة تطول وتمتد.

إخواني وأخواتي الأعزاء،

وفي ظل الوضع الراهن، أعتقد أن علينا أن نطرح الأسئلة التالية ونحيب عليها بصدق.
من هم الراحون الفعليون من صفقات الأسلحة التي تطلبها الدول الإسلامية بمئات المليارات الدولارات من الدول الغربية؟

من المستفيد من تأليب الأثقاء الذين يتجهون للقبلة ذاتها خمس مرات في اليوم، لتسود بينهم العداوة لأسباب تتعلق بأصولهم أو بطوائفهم أو باختلافاتهم الأيديولوجية؟
من هو المستفيد الفعلي من تقسيم بلادنا بحدود اصطناعية؟

أعتقد أن الإجابة الصادقة على تلك الأسئلة ستقودنا إلى اكتساب منظور جديد وتمكننا من التعامل مع قضايانا بأسلوب مختلف.

عندما ننجح فإننا لا نحطم القيود فحسب، بل نمنع أولئك الذين ينمون على حساب مواردنا.
ولا يمكن للمسلمين التسليم بالدور الذي يسند إليهم أو قبول هذه الأدوار التي سوف تؤدي إلى هدم مستقبلهم بسبب الصراعات الداخلية.

وكما هو واضح تماماً، بتنا نعرف الآن من هم الذين قاموا بتشنة ورعاية وتربية أولئك القتلة، وبالتالي لا يمكننا الجلوس مكتوفي الأيدي فيما يستخدمون كأدوات تخلق العداة ضد الإسلام.

تجريم العالم الإسلامي كاملاً بأفعال المنظمات الإرهابية، وانتزاع الحقوق الأساسية منه لهذا السبب كشف لنا النوايا الحقيقية.

من ناحية أخرى، ومما لا شك فيه، إذا كنت طموحاً فيجب أن تمتلك الموارد.

ولدى المسلمين بالفعل إمكانات واسعة فيما يتعلق بالسكان والموارد الجوفية والجغرافيا.

تكمن النقطة الرئيسية هنا في تقييم كل هذه الإمكانيات بشكل صحيح، وبعبارة أخرى فإن علينا مزج الدقيق والسكر والزبدة لنتمكن من صنع الحلوة.

مهمتنا هنا هي تحويل المنطقة الإسلامية إلى قاعدة صناعية متميزة من خلال اتخاذ خطوات التنمية الاقتصادية والتكنولوجية والثقافية اللازمة وإعداد نموذج يخدم هذا الغرض.

لقد أصبح تعزيز تعاوننا الاقتصادي والتجاري ضرورة لا غنى عنها لتحقيق الازدهار الذي تستحقه شعوبنا بالفعل.

لذلك، ينبغي أن نجد السبل المناسبة لاستخدام المنصات مثل منظمة التعاون الإسلامي والكومسيك بشكل أكثر كفاءة.

غير أننا لا زلنا اليوم نواجه مشاكل جمة.

ولا يمكننا استخدام الوسائل المتاحة لنا بالفعالية التي نريد.

لا يمكننا السيطرة بشكل مباشر على التطورات في منطقتنا والمشاكل التي تؤثر في دولنا.

إذ يمكننا أن نرى أن اقتصادنا وعلاقتنا الإنسانية ليست على المستوى المرجو.

ويهدف تخطي هذه المشاكل علينا استخدام كافة الوسائل التي نملكها، لا سيما الكومسيك كمنصة فعالة.

وكما تعلمون، اكتسبت أنشطة التعاون زخماً كبيراً منذ تطبيق استراتيجية الكومسيك في العام 2013 علماً أنها لا زالت غير كافية.

وتواصل مجموعات العمل وآلية تمويل المشاريع، والتي وضعت للإشراف على تنفيذ الاستراتيجية، القيام بأنشطتها في ظل اهتمام ودعم متزايدين من قبل الدول الأعضاء في الكومسيك.

وتعمل مشاريع التعاون متعدد الأطراف التي تدعمها آلية تمويل مشاريع الكومسيك، على تنفيذ التوصيات المتعلقة بالسياسات لتلك المجموعات.
وبالتالي وفي الوقت الذي يجري فيه حشد القدرات المؤسسية والبشرية في بلداننا من ناحية، يتم تطوير ثقافة العمل معاً من أجل حل المشاكل المشتركة.
وإنني أدعو الدول الأعضاء إلى المشاركة الفعالة في مجموعات العمل والاستفادة - بصورة أكثر فاعلية - من آلية تمويل مشاريع الكومسيك.

إخواني وأخواتي الأعزاء،

علينا التركيز على المشاريع الهادفة إلى زيادة التجارة فيما بيننا.
لهذه الغاية، علينا البدء فوراً بتنفيذ نظام الأفضلية التجارية لدول منظمة التعاون الإسلامي، الذي لطالما كان أولوية على جدول أعمالنا.
بصراحة، يعتبر كل يوم تأخير في اتخاذ الإجراءات في هذا الشأن خسارة كبيرة بالنسبة لنا.
وأدعو كافة الدول الأعضاء إلى المضي في هذا الاتجاه.
أعتقد أن عمل معهد التوحيد القياسي والمعايير للبلدان الإسلامية الذي نستضيفه في تركيا، مهم جداً.
ويضطلع المعهد بأنشطة جادة تتعلق بتحديد المعايير في عدة مجالات، ولا سيما تحديد معايير الحلال في الدول الأعضاء وفي جميع أنحاء العالم.
نبذل قصارى جهدنا لتقديم أكبر مساهمة في هذا العمل.
وضمن هذا النطاق، أنشأنا وكالة اعتماد شهادات الحلال.
نتوقع من الدول الأعضاء المشاركة الفعالة في أنشطة المعهد.
وتماشياً مع زيادة أنشطتنا في مجال التجارة والاستثمارات، علينا تطوير إمكانياتنا في إيجاد حلول للتحديات التي نواجهها.
ذكرت في كلمتي التي ألقيتها خلال القمة الإسلامية الثالثة عشر في العام المنصرم أننا بحاجة إلى تطوير آلية لحل النزاعات الاستثمارية والتجارية التي تنشأ بين الدول الأعضاء.
ولهذا الغرض، أشدد على أهمية تأسيس مركز للتحكيم ضمن منظمة التعاون الإسلامي.
أتابع عن كثب عمل اتحاد الغرف والبورصات التركية والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة المشترك لإنشاء هذا المركز.
أعتقد أننا سنكتسب بإنشاء هذا المركز، منظمة باستطاعتها حل النزاعات التجارية والاستثمارية بسرعة وإنصاف وتكلفة أقل.
وعلاوة على ذلك، أمل الانتهاء قريباً من الأعمال المتعلقة بإنشاء البورصة العقارية وبورصة الذهب للكومسيك.
في هذا الإطار، يسرنا أن نتشارك معكم خبرتنا والبنية التحتية المتينة التي نتمتع بها في بورصة اسطنبول للأسهم.

الضيوف الكرام،

ثمة قول مأثور يقول: «إذا كنت تخطط لعام قادم، فازرع القمح. وإذا كنت تخطط لعشرة أعوام قادمة، فازرع الشجر. وإذا كنت تخطط لمائة عام، فعلم الناس.»
وعلياً كذلك أن نولي اهتماماً خاصاً بأجيالنا الشابة، إذ إنهم ضمانة المستقبل.
يمكن تحقيق ذلك من خلال تعليم أفراد مؤهلين ومدركين ويتمتعون بالثقة بالنفس.

وفي العام 2017 تقدّمتنا خطوة إلى الأمام باتجاه تحقيق هذا الهدف عندما نظمنا قمّة العلوم والتكنولوجيا لدول منظمة التعاون الإسلامي في أستانا.

خلال هذه الفعالية، اتّخذنا قرارات حاسمة فيما يخصّ التعاون العلمي والتكنولوجي بين دولنا.

في هذه القمّة وافقنا على برنامج العلوم والتكنولوجيا والابتكارات للعام 2026

ستوفّر المبادرات التي سنطلقها في مجالات العلوم والصناعة والتكنولوجيا والابتكارات التي سنقوم بها في مجال تكنولوجيا التصنيع والخدمات إسهامات لا تقدر بثمن في تنمية اقتصاداتنا والتعاون بيننا.

نحن بحاجة إلى تعزيز إمكانية التنقل لدى طلابنا وأكاديمييننا من أجل التنفيذ الكامل للقرارات المتخذة.

نقدم في تركيا سنويًا فرصًا تعليمية لـ 4500 طالبًا من 155 دولة، ومن خلال المنح الدراسية التركية. وأكثرية هؤلاء الطلاب هم أبناءنا من الدول الإسلامية.

في الوقت الحالي يتابع 9500 طالب من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تعليمهم العالي في الجامعات التركية من خلال هذه المنح

وأمل أن يزداد هذا الرقم سنويًا إن شاء الله.

لا توجد لدينا مشاكل لا يمكن حلّها.

وليست هناك عقبة لا يمكن التغلب عليها طالما نحن متضامنون وقوانا متّحدة.

علينا تطوير التعاون بشكل لا ينعصر بين دولنا الأعضاء فقط، بل يشمل كذلك مجتمعات الشتات المنتشرة في الكثير من الدول حول أنحاء العالم.

وتلعب شعوبنا المقيمة في الخارج دوراً هاماً، ولا سيما في مجال محاربة الإسلاموفوبيا (رهاب الإسلام) وكره الأجانب والعنصرية الثقافية.

أقدر الخطوات المتخذة حديثاً في هذا المنحى وأتمنى أن تستمر.

وأرى أن اختيار موضوع الدورة الوزارية لهذا العام مهمّ جداً بعنوان "تحسين ممرات النقل العابرة للحدود في الدول الأعضاء".

أعتقد بأنّ وزراءنا سيتخذون قرارات بالغة الأهمية فيما يخصّ ممرات النقل.

وعلاوة على ذلك، سنتناقش الجلسات الاستثنائية غداً مقاربات مختلف الجهات المعنية المتعلقة بممرات النقل بالتفصيل ومن أبعاد مختلفة.

وأدعو كافة المندوبين إلى المشاركة الفعالة في هذه الجلسات الهامة.

وقبل أن أختتم كلمتي بهذه الأفكار، يسعدني أن أرحب بكم مرة أخرى كضيوف في مدينتنا اسطنبول.

أمل أن يعود الاجتماع الثالث والثلاثون للكومسيك بالمنفعة على دولنا وأتمنى لكل المشاركين النجاح في أعمالهم.

أدعو الله أن يكون لنا عوناً وداعماً.

وأرجو منه جلّ وعلا أن يوفّق مسعانا ويحقق غاياتنا.

اعتنوا بأنفسكم...

المرفق (3)



منظمة التعاون الإسلامي

كلمة

سعادة الدكتور يوسف بن أحمد العثيمين
الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي
في الدورة الثالثة والثلاثين للجنة منظمة التعاون الإسلامي
الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري
(الكومسيك)

(اسطنبول، 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2017)

فخامة رجب طيب أردوغان، رئيس الجمهورية التركية ورئيس الكومسيك،
أصحاب المعالي الوزراء ورؤساء الوفود،
المندوبون الموقرون،
السيدات والسادة.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يشرفني أيما شرف أن أخاطب الدورة الثالثة والثلاثين للجنة الدائمة لمنظمة التعاون الإسلامي للتعاون الاقتصادي والتجاري (الكومسيك). واسمحوا لي أن أعرب عن خالص تقديري لفخامة رجب طيب أردوغان، رئيس الجمهورية التركية، والرئيس الحالي لقمة منظمة التعاون الإسلامي ورئيس الكومسيك لما ظل يقدمه من دعم مستمر للمنظمة عبر السنين. كذلك أود أن أشكر تركيا حكومةً وشعباً لما أحطنا به من ضيافة معهودة ولما اتخذ من ترتيبات ممتازة لإنجاح هذه الفعالية السنوية.

في كلمتي التي ألقيتها أمام هذا الجمع الموقر السنة الماضية، أكدت استعداد الأمانة العامة لإيلاء أولوية أكبر لخطة منظمنا الاجتماعية الاقتصادية على النحو الذي تم تبنيه في خطة عمل المنظمة -2025 التي اعتمدها قمة منظمة التعاون الإسلامي الثالثة عشر في 2016/4/15. وقد أثرت مختلف أنشطة التعاون التي اطلعت بها المنظمة والتي تراوحت بين تعزيز التجارة وتمويل التجارة وتوسيع نطاق الوصول إلى أسواق المنظمة في إطار نظام الأفضلية التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي وتطوير بنى تحتية عابرة للحدود للتجارة والاستثمار، تأثيراً إيجابياً على التنمية الاجتماعية الاقتصادية في دولنا الأعضاء.

ومن ثم شهدت اقتصادات المنظمة مؤخراً زيادة مضطردة تدعو للإعجاب في متوسط معدل النمو الذي ارتفع من 3,4% في 2015 إلى 3,6% وإلى 4% في عامي 2016 و2017 على الترتيب. كما شهدت بلدان المنظمة

تصاعداً في الأنشطة الاقتصادية من حيث الناتج المحلي الإجمالي الذي ارتفع من 13,9 ترليون دولار أمريكي في 2011 إلى 17,1 ترليون دولار أمريكي في 2015.

وفي مجال التجارة سجلت دول المنظمة قيمة 709 مليار دولار أمريكي في تجارة السلع فيما بينها في 2015 مما رفع مستوى التجارة البينية في إطار المنظمة إلى 20,3% في أوائل 2016 مقارنة بـ 19,33% في السنة التي سبقتها. ومما يدعو للغبطة أن نلاحظ أن 32 دولة عضو في المنظمة بلغت مستوى 20% في تجارتها البينية في إطار المنظمة أو تجاوزه، بينما تبذل جهود تجاه الدول التي كانت نسبة التجارة البينية في إطار المنظمة فيها قليلة، من خلال تعزيز الاستثمارات الحكومية والخاصة وبناء القدرات الصناعية فيما بين دول المنظمة.

**صاحب الفخامة،
السادة رؤساء الوفود،**

من خلال تنفيذ قرارات الكومسيك، ظلت الأمانة العامة دوماً تؤمن موافقة مجلس وزراء الخارجية والتنسيق النشط مع جميع مؤسسات المنظمة للتعبيل بتنفيذ مختلف المقررات التي تصدر عن هذه اللجنة الدائمة. وفي السنة الماضية انعكس تنفيذ مقررات المنظمة في زيادة تدخلات تمويل التجارة من جانب أجهزة المنظمة المعنية مما أدى إلى زيادة الدعم للمنشآت الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة في بلداننا المختلفة.

وعلى وجه التحديد، اعتمدت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في سنة 2016، 58 عملية، في 28 بلداً كانت 21% منها للدول الأعضاء الأقل نمواً. ويضاف ذلك إلى موافقات تمويل التجارة والصراف، التي بلغت 4,8 مليار دولار أمريكي و4,48 مليار دولار أمريكي على التوالي. كذلك، كانت معاملات توسيع نطاق التجارة التي نفذتها المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وانتظام الصادرات، متينة وذلك بالنظر لزيادة عمليات التأمين بنسبة 10% من 4,06 مليار دولار أمريكي في 2015 إلى 4,47 مليار دولار أمريكي في 2016.

كذلك تكتسب مساعي المنظمة الخاصة بتطوير البنى التحتية زخماً مع اقتراب موعد بدء عمليات الموافقة القطاعية والإقليمية الخاصة بمشروع منظمة التعاون الإسلامي لسياسات تطوير البنى التحتية والتكامل الإقليمي. ويُذكر أن الهدف من هذه السياسات هو بناء تعاون فعال وتبادل المساعدات بين الدول الأعضاء في المنظمة في مجالات النقل والطاقة والتجارة والزراعة والاتصالات. وقد تمت الاستفادة في نطاق قطاعات هذه السياسات على نحو ملائم من أنشطة التعاون الرئيسية المدرجة في استراتيجية الكومسيك حيث تمثل الهدف العام في تحويل أسواق المنظمة إلى منطقة تجارة تنافسية كبيرة وتطوير البنى التحتية والمادية المؤسسية اللازمة لإنعاش التكامل الاقتصادي البيني في إطار المنظمة.

وحيث إن هذه الجمعية العامة للكومسيك سوف تناقش تطوير محور النقل خلال جلسة تبادل الآراء التي سوف تعقدها الجمعية، فلعلمه من المناسب أن نلاحظ أن المؤتمر الوزاري الثاني لمنظمة التعاون الإسلامي حول النقل المزمع عقده في في شهر شباط 2018 في الخرطوم، السودان، سوف يستعرض قطاع النقل ضمن مشروع منظمة التعاون الإسلامي لسياسات تطوير البنى التحتية والتكامل الإقليمي. ومما لاشك فيه أن هذا الاستعراض سوف يستند إلى محصلة جلسة الأفكار المزمع تنظيمها خلال هذا الاجتماع. ويضاف إلى ذلك المناقشات القوية رفيعة المستوى حول تطوير محور النقل التي تجري على هامش هذا الاجتماع، سوف تثري مداورات مؤتمر المنظمة الوزاري القادم في الخرطوم، السودان.

في قطاع الزراعة، تلقى التعاون في إطار المنظمة الدفعة القوية المطلوبة من خلال تنفيذ خطة عمل المنظمة الخمسية الخاصة بالتنمية الزراعية والأمن الغذائي. ويُذكر أن الجانب الأساسي للخطة يتمثل في إنشاء احتياطي أمن غذائي للتصدي للتحديات الطارئة على مستوى الأمن الغذائي في الدول الأعضاء بما في ذلك حل مشكلة الخسائر المستمرة التي تتكبدها دولنا الأعضاء في مرحلة ما بعد الحصاد. وفي هذا الصدد، يطيب لي أن ألاحظ أن الحكومة التركية تكرمت بقبول استضافة الدورة الثامنة للمؤتمر الوزاري لمنظمة التعاون الإسلامي حول الأمن الغذائي والتنمية الزراعية هنا في إسطنبول السنة المقبلة. وأرجو مخلصاً أن يحقق هذا الاجتماع مزيداً من التعزيز لجهود التعاون المتنامي في دولنا الأعضاء.

أصحاب الفخامة،
المندوبون الموقرون.

قبل أن أختتم كلمتي هذه، اسمحوا لي أن أؤكد أهمية مداولاتنا السنوية في إطار الكومسيك خاصة ونحن تسعى لتعزيز مختلف المكاسب التي حققناها تجاه تحويل منظمة التعاون الإسلامي لتكون جهة دولية اقتصادية فاعلة حقيقية، قادرة على الإسهام بنجاحة في الخطة العالمية للتنمية الاجتماعية الاقتصادية المستدامة وتلبية طموحات شعوبنا التي تتوق إلى زيادة الرفاه والتنمية الاقتصادية والاجتماعية بفعالية في الوقت المناسب .

شكراً لكم لكريم إصغائكم وأرجو للاجتماع النجاح في مداولاته.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

المرفق (4)

مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

كلمة سعادة رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية
في حفل افتتاح الاجتماع الوزاري في الدورة الثالثة والثلاثين
للجنة الدائمة للتعاون التجاري والاقتصادي لمنظمة التعاون الإسلامي
(COMCEC)

22 نوفمبر 2017، إسطنبول، تركيا

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد الأمين وعلى آله وصحبه أجمعين،

فخامة الرئيس، رجب طيب أردوغان، رئيس الجمهورية التركية، رئيس القمة الإسلامية ورئيس اللجنة
الدائمة للتعاون التجاري والاقتصادي لمنظمة التعاون الإسلامي (COMCEC)،
معالي الأخ/ لطفى إلفان، وزير التنمية بالجمهورية التركية،
أصحاب المعالي الوزراء،
معالي الدكتور/ يوسف العثيمين، الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي،
أعضاء الوفود الكرام،
الإخوة والأخوات،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

إنه لشرف عظيم لي أن أشارك في الدورة الثالثة والثلاثين للجنة الدائمة للتعاون التجاري والاقتصادي لمنظمة
التعاون الإسلامي في مدينة إسطنبول التاريخية الجميلة، وأود بكل إخلاص أن أتوجه بالشكر للجمهورية
التركية حكومة وشعباً للترتيبات الممتازة والترحاب الحار الذي حظينا به منذ وصولنا.

وفي مستهل كلمتي أرجو أن تسمحوا لي يا فخامة الرئيس أن أعرب عن شكري وامتناني لفخامتكم لجهودكم
الملموسة في تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية. كما أود أن أعرب عن دعم مجموعة البنك
الإسلامي للتنمية الكامل للمقترحات القيمة التي وردت في خطاب فخامتكم المتعلقة بالتعجيل بجهودنا مجتمعة
لطرح مزيد من المبادرات، تعزيزاً للتعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية.

تعزز مجموعة البنك الإسلامي للتنمية بالعلاقات المتميزة التي أرسيتها مع الكومسيك على امتداد السنين،
باعتبارها شريكاً استراتيجياً في تنفيذ قرارات الكومسيك وإطلاق العديد من المبادرات والبرامج التي اعتمدت
في مثل هذه المنتديات مثل استراتيجيات مثل استراتيجيات الكومسيك و"نظام التجارة التفضيلية" ودعم التجارة البينية بين الدول
الأعضاء. كما يسر مجموعة البنك الإسلامي للتنمية ممثلة بالمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان
الصادرات (ICIEC) أن تتقدم بمبادرة جديدة لإنشاء مركز الكومسيك لذكاء الأعمال (COMCEC Business
Intelligence Center) والذي من شأنه دعم ومساعدة أصحاب المصلحة والشركاء من القطاعين العام
والخاص في اتخاذ قراراتهم الاستراتيجية للأعمال.

فخامة الرئيس، الإخوة والأخوات،

إن بلداننا تواجه تحديات عديدة، من أبرزها النمو السكاني المتسارع، وتغير المناخ، وانتشار وتفشي الأمراض والأوبئة وازدياد البطالة خاصة وسط الشباب. ولمجابهة هذه التحديات أستحدث البنك مؤخراً برنامج رئيس البنك الخماسي الذي يهدف إلى تعميق وتوسيع الشراكات مع الحكومات والقطاع الخاص والمؤسسات الخيرية ومؤسسات المجتمع المدني والجامعات ومراكز الأبحاث والأفراد لان التحديات التي تواجهها دولنا الأعضاء كثيرة وعميقة ومتشعبة وتتطلب تضافر جهود جميع الإنمائيين وبذلك سيقوم البنك بإنشاء شبكات من الشركاء الإنمائيين في مختلف المجالات معتمداً في تنفيذ ذلك على تطبيق سلاسل القيم المضافة والتي من خلالها يقدم الدعم في شكل حزمة متكاملة تشمل التمويل وبناء القدرات الفردية والمؤسسية وتطوير القوانين وإعداد الدراسات وبهذا الأسلوب نرفع من الأثر التنموي لتدخلات مجموعة البنك في الدول الأعضاء التحول نحو اللامركزية بالتوسع في فتح مراكز إقليمية لتكون مجموعة البنك أكثر قرباً من الدول الأعضاء بما يضمن سرعة التجاوب مع احتياجاتها التنموية.

ويشمل برنامج الرئيس الخماسي أيضاً استخدام المنصات الإلكترونية لحشد الموارد المالية والبشرية وتبادل الخبرات والمعارف وإدخال العلوم والإبتكار في جميع أنشطة مجموعة البنك منها تشجيع التحول نحو تبني دولنا الأعضاء لمبدرات البنك في إنشاء المدن الخضراء الذكية والبنى التحتية الصديقة للبيئة ودعم هذا التوجه بإصدار الصكوك الخضراء.

التحصن والمنعة ضد الكوارث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من القضايا التي يوليها البرنامج أهمية خاصة وقد قام البنك مؤخراً بإنشاء إدارة متخصصة تتولى هذه المهمة.

فخامة الرئيس، الإخوة والأخوات،

إن العلم والتكنولوجيا والإبتكار هي المحرك الرئيسي للتنمية وهي الأداة الناجعة لإيجاد حلول للتحديات التنموية التي تواجه العالم في مختلف المجالات: الطاقة النظيفة، المياه الصالحة للشرب، الجفاف، القضاء على الأمراض، القضاء على الفقر، تحسين جودة لتعليم، الارتقاء بالصحة، ... ولذلك تضمن برنامج الرئيس الخماسي خارطة طريق وخطة عمل تهدف إلى مساعدة الدول الأعضاء في بناء منظومة متكاملة من المؤسسات وإيجاد الآليات المناسبة للربط بينها لتحفيز المبتكرين والعلماء والمستثمرين والجامعات ومراكز الأبحاث للمساهمة في إيجاد حلول مبتكرة لمشاكل التنمية بما يحقق التنمية المستدامة وتحسين جودة حياة الناس وفي هذا الإطار أنشأ البنك صندوقاً للعلم والتكنولوجيا والإبتكار بقيمة خمسمائة مليون دولار ساهم البنك بمائة مليون دولار وساهم صندوق التضامن الإسلامي بمبلغ مائة مليون دولار وقد حاز الصندوق على مباركة قادة العالم الإسلامي في الاجتماع القمة الأول للعلوم والتقنية والإبتكار والذي انعقد في مدينة أسنانا في كازاخستان وسوف يقوم البنك قريباً بإطلاق أول منصة إلكترونية من نوعها في العالم للعلوم والتقنية والإبتكار والتي ستكون بمثابة حلقة تربط جميع العلماء والمبتكرين وصناع القرار والجامعات ومراكز الأبحاث وغيرها من المؤسسات من خلال هذه المنصة ستكون الدعوة لتقديم العلماء والمبتكرين أفكارهم والتي ستحول فيما بعد إلى منتجات تجارية وستكون لأول مرة تعطى الفرصة لإبناء وبنات الدول الأعضاء في تسجيل إبتكاراتهم من خلال البنك الإسلامي للتنمية.

فخامة الرئيس، الإخوة والأخوات،

ظل تعزيز التعاون والتكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء علي راس اهتمامات برامج ومشاريع مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، كما انه يشكل أحد محاور برنامج الرئيس الخماسي باعتباره محفزاً لرفع النمو الاقتصادي وزيادة مساهمة القطاع الخاص في التنمية.

وفي هذا الصدد، ما فتئت مجموعة البنك الإسلامي للتنمية تسعى لاستكشاف السبل والوسائل الجديدة الكفيلة بتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء، واعتمدت في هذا الخصوص مبادرات عديدة على سبيل المثال أطلقت بداية هذا العام برنامج جسور التجارة العربية الأفريقية بهدف تشجيع التبادل التجاري بين الدول الأعضاء في المنطقتين كما أطلقت في العام 2013 برنامج المساعدة من أجل التجارة للدول العربية، كما اعتمدت المجموعة أسلوب تبادل المعارف والخبرات (Reverse Linkages) بين دول الجنوب التي تمكن الدول الأعضاء من نقل الخبرات والمعارف والتكنولوجيا لفائدة دول أعضاء أخرى. وعلاوة على ذلك، فإن البنك بصدد وضع استراتيجيته للتعاون والاندماج الإقليمي في صيغتها النهائية. وستترجم هذه الاستراتيجية إلى برامج شبه إقليمية، تشمل مختلف القطاعات الاقتصادية، مثل: الطاقة والزراعة والنقل والتجارة. وفي إطار هذه الاستراتيجية، فإن حصة كبيرة من مبالغ التمويل المعتمدة سنوياً من البنك ستخصص للمشروعات والبرامج الإقليمية مثل البرنامج الخاص لآسيا الوسطى والبرنامج الخاص لتنمية إفريقيا. ونأمل أن تؤدي هذه المشروعات الإقليمية إلى تكامل أكبر بين الدول الأعضاء.

أصحاب المعالي، الإخوة والأخوات ،

إنه لما يتلج الصدر أن أشير إلى أن جلسة تبادل الآراء في الدورة الثالثة والثلاثين للكومسيك تتناول موضوع النقل تحت عنوان "تحسين ممرات النقل عبر حدود الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي". فممرات النقل حظيت بالفعل بأولوية قصوى من مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، وذلك في سياق استراتيجية المجموعة للتعاون والتكامل الإقليمي، وقد ساهمت مجموعة البنك في تمويل العديد من ممرات النقل عبر الحدود في السنوات الأخيرة مثل "ممر الطريق عبر الصحراء" و"ممر السكك الحديدية الرابط بين كازاخستان-تركمنستان-إيران. ويدعم البنك أيضا ممرات الطاقة مثل مشروع كاسا-1000 (CASA-1000)، وهو مشروع بارز لربط شبكات الطاقة في كل من قيرغيزستان وطاجيكستان وباكستان وأفغانستان. وتظل المجموعة ملتزمة بإنشاء مزيد من ممرات النقل لتيسير التجارة وحركة الأشخاص على نحو أكثر كفاءة وأقل تكلفة، وبذلك تسهم في تحقيق تعزيز التكامل على الصعيد الإقليمي. ونحن نتطلع إلى الاطلاع على التوصيات التي ستصدر عن هذه الجلسة.

فخامة الرئيس، الإخوة والأخوات ،

قبل أن أختتم كلمتي، اسمحوا لي أن أتطرق سريعا الى المبادرات الثلاث التي تشرفت بطرحها على اجتماعكم الموقر السنة الماضية وهي تعميق وتعميم برنامج التمكين الاقتصادي للشعب الفلسطيني، تفعيل دور الشباب وإدماج رؤاه في التنمية والبناء الحضاري، وتعزيز المنعة من الأزمات (Resilience) وتفعيل منظومة الهلال الأحمر بالبيات للتعامل مع الأزمات.

وكما تعلمون فقد نظم البنك خلال اجتماعه السنوي الثاني والأربعين الذي انعقد هذا العام في جدة أول قمة موجهة لقضايا الشباب، وتعكف مجموعة البنك حاليا لتنفيذ توصيات هذه القمة. ومن جهة أخرى اهتم البنك بصفة خاصة بموضوع المنعة وأنشأ إدارة في الهيكلة الجديدة للبنك تعنى بهذا الموضوع الهام، كما شارك البنك في الاجتماعات التحضيرية على مستوى مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي المعنية بمنظومة الهلال الأحمر. أما فيما يتعلق بتعميق وتعميم برنامج التمكين الاقتصادي للشعب الفلسطيني فيسرنى أن أعرض عليكم فيلما قصيرا عن انجازات البنك في هذا البرنامج الهام والتوجهات المستقبلية لتعزيزه ومزيد دعمه. كما يسرنى أن أنهى إلى كريم علمكم أن البنك سيوقع اليوم هنا مع شركائنا الأعزاء الأوفياء اتفاقا لإطلاق الحلقة الأولى من مشروعنا النموذجي " مشروع التمكين الاقتصادي للأسر الفلسطينية اللاجئة من سوريا في تركيا". ويتضمن المشروع استقطاب موارد جديدة، وفتح باب المشاركة بين الناس (الجمهور) والقطاعين العام والخاص وفاعلي الخير (Public Private People Philanthropic-Partnership) وأغتنم هذه الفرصة لأشكر كل الشكر كل أولئك الشركاء: الوكالة التركية للتعاون الدولي، والهلال الأحمر التركي، والمركز الإسلامي للتدريب والبحوث الاقتصادية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤسسة وفاء الدولية بأنطونيسيا، وإدارة الكوارث والطوارئ التركية (AFAD) ، وصندوق ضمان الإفراض التركي (KGF) ، واتحاد الغرف وتبادل السلع التركي (TOBB).

وأود ختاماً توجيه الشكر لجميع الدول الأعضاء؛ لدعمها المتواصل لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية. فبدون هذا الدعم ما كان لهذه المجموعة أن تتمكن من تحقيق الإنجازات الماثلة أمامكم.

وأتمنى النجاح لمداوولات اجتماعات الدورة الثالثة والثلاثين للجنة الاقتصادية للتعاون التجاري والاقتصادي (COMCEC)، آملاً في أن تخرج بتوصيات ومقترحات ملموسة تهدف إلى ترقية وتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

المرفق (5)

تقرير الاجتماع الواحد الثلاثين

للجنة الدورة

(اسطنبول، 19 نوفمبر 2017)

1. انعقد الاجتماع الواحد والثلاثون للجنة الدورة التابعة للكومسيك في 19 نوفمبر/تشرين الثاني 2017 في اسطنبول على هامش الدورة الثالثة والثلاثين للكومسيك.

2. ترأس الاجتماع السيد سلجوك كوتش، مدير لمكتب تنسيق الكومسيك. وإلى جانب الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي ومكتب تنسيق الكومسيك، حضرت المؤسسات التالية التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي الاجتماع:

- مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية.
- المركز الإسلامي لتنمية التجارة
- مجموعة البنك الإسلامي للتنمية
- المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة - مجموعة البنك الإسلامي للتنمية
- مؤسسة التعاون الإسلامية لتأمين اعتمادات الاستثمارات واعتمادات الصادرات - مجموعة البنك الإسلامي للتنمية
- الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة
- الاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر
- معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية

3. وقد وافق الاجتماع على بنود جدول الأعمال التالية للتداول بشأنها:

- تنفيذ استراتيجية الكومسيك: مساهمات المؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي في استراتيجية الكومسيك
- قائمة الأنشطة التي تقوم بها المؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي تماثياً مع استراتيجية الكومسيك وتوصيات الكومسيك الوزارية الخاصة بالسياسات
- استخدام تمويل مشروع كومسيك لتنفيذ توصيات الكومسيك الوزارية الخاصة بالسياسات
- مسألة قياس أثر أنشطة المؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي
- تعزيز التعاون والتنسيق بين المؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي
- تطوير برامج تستغرق عدة سنوات لبناء القدرات التقنية
- مساهمات مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي المحتملة في مجال تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي
- تنفيذ قسم التعاون الاقتصادي من برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي حتى عام 2025
- أي مسألة أخرى

تنفيذ استراتيجية الكومسيك: مساهمات المؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي في استراتيجية الكومسيك

4. بعد تسليط الضوء على أهمية مساهمات المؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي في تحقيق استراتيجية الكومسيك وتوصيات الكومسيك الوزارية الخاصة بالسياسات، استعرضت اللجنة أنشطة المؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة التي تمت والمخطط إتباعها وذلك تماشياً مع استراتيجية الكومسيك للفترة الممتدة من ديسمبر/كانون الأول 2016 إلى نوفمبر/تشرين الثاني 2017 المتعلقة بمجالات التعاون ولاسيما التجارة والنقل والاتصالات والسياحة والزراعة والتخفيف من حدة الفقر والتعاون المالي. كما أحاطت مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة اللجنة علماً بأنشطتها المخطط لها. (ترد قائمة الأنشطة المنظمة والمزمع تنظيمها من قبل المؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي والمتوافقة مع استراتيجية الكومسيك في الفترة الممتدة من نوفمبر/تشرين الثاني 2016 إلى نوفمبر/تشرين الثاني 2018 في المرفق 1)

5. وأبلغ مكتب تنسيق الكومسيك اللجنة بأنه منذ انعقاد الدورة الثانية والثلاثين للكومسيك، أنجزت المؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي 237 نشاطاً ومنها 32.1% في مجال التخفيف من حدة الفقر و30.4% في مجال التجارة و8% في مجال الزراعة. أما فيما يتعلق بنوع الأنشطة، أعلمت اللجنة بأن المؤسسات قد ركزت بشكل خاص على برامج التدريب والمساعدة الفنية (34.6%) وعلى اجتماعات مجموعة العمل والخبراء المختلفة (16.9%) وورش العمل (13.5%)

6. وبعد أن أحيطت اللجنة علماً بجهود مجموعة البنك الإسلامي للتنمية الرامية إلى زيادة الوعي بشأن السلع الاستراتيجية في البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، سلطت الضوء على وجوب تبني مؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي هذا النوع من الأنشطة في كافة مجالات التعاون. وعلاوة على ذلك، وإلى جانب الجهود المبذولة الرامية إلى زيادة العلاقات التجارية البينية ضمن منظمة التعاون الإسلامي من الناحية الكمية، اتفقت اللجنة على ضرورة إيلاء مؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي ذات الصلة اهتماماً خاصاً لنوعية التجارة من ناحية مكوناتها وقيمتها المضافة ولبذل الجهود في سبيل تعزيز قاعدة الاستثمارات والإنتاج في الدول الأعضاء وذلك أثناء تنفيذها برامج وأنشطة مختلفة.

7. ويهدف إبراز أنشطة المؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي بشكل أفضل، وبخاصة تلك المتماشية مع استراتيجية الكومسيك والتوصيات الخاصة بالسياسات المعتمدة على المستوى الوزاري، طلبت اللجنة من المؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي أن تشير في قوائم أنشطتها إلى مدى ملائمة أنشطتها مع التوصيات الخاصة بالسياسات.

8. أعلم مكتب تنسيق الكومسيك اللجنة بالمواضيع القطاعية التي سيدعمها خلال الدعوة السادسة إلى تقديم مقترحات المشاريع وذلك في سبتمبر 2018، في إطار تمويل مشاريع الكومسيك. وفي هذا الصدد، شددت اللجنة على أهمية تقديم المؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي لمقترحات المشاريع من خلال تمويل مشاريع الكومسيك من أجل تحقيق توصيات الكومسيك الوزارية الخاصة بالسياسات. وأكدت اللجنة مرة أخرى على وجوب استخدام مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي لتوصيات الكومسيك الوزارية الخاصة بالسياسات لدى التخطيط لأنشطتها وبرامجها المستقبلية في مجال التعاون.

9. عرض ممثلو المؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة خبراتهم المتعلقة بقياس أثر أنشطتهم. وفي هذا الصدد، أبلغت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (مجموعة البنك الإسلامي للتنمية) المشاركين عن تقرير المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة السنوي حول فعالية التنمية، الذي يقيم أثر الأنشطة التي تنفذها المؤسسة في مجال تمويل التجارة وتطويرها. وعلاوة على ذلك، أطلع مكتب تنسيق الكومسيك اللجنة على ممارسات المنظمات الدولية الأخرى لتقييم الأثر.

تعزيز التعاون والتنسيق بين المؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي

10. وفيما خصّ جهود المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في مجال «تطوير برامج تستغرق عدة سنوات لبناء القدرات التقنية»، أبلغت المؤسسة العالمية لتمويل التجارة (مجموعة البنك الإسلامي للتنمية) اللجنة بملاحظات مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة بشأن «برنامج التعاون/بناء القدرات لعدة سنوات في مجال تيسير التجارة بهدف تحسين التعاون الإقليمي والتواصل السلس». وشكرت اللجنة المؤسسة العالمية لتمويل التجارة (مجموعة البنك الإسلامي للتنمية) على جهودها المبذولة في سبيل زيادة الوعي حول أهمية تطوير برامج التعاون لعدة سنوات بدلاً من البرامج القائمة على نشاط واحد.

مساهمات مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي المحتملة في مجال تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

11. أبلغ مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية اللجنة بنتائج "الدراسة الاستقصائية المتعلقة بأولويات أهداف التنمية المستدامة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" التي تمّ تعميمها على البلدان الأعضاء تماشيًا مع القرارات ذات الصلة الصادرة عن دورتي الكومسيك الحادية والثلاثين والثانية والثلاثين. لوحظ أنّ 33 دولة عضو أرسلت ردودها الكاملة أو الجزئية إلى مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية. أبلغ مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية المشاركين بأنّ أهداف التنمية المستدامة التالية هي على سلم أولويات الدول الأعضاء وهي الهدف 3: "ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار" والهدف 2: "القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة" والهدف 1: "القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان". وعلاوة على ذلك، أبلغ مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية اللجنة بأنّ التحديات الرئيسية التي تواجه البلدان الأعضاء لتحقيق أهداف التنمية المستدامة هي نقص الموارد المالية، وعدم كفاية قدرات الموارد البشرية المناسبة، ونقص الدعم السياسي. كما أحيطت اللجنة علماً بأنّ مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية سيرفع إلى الدورة الوزارية للكومسيك تقريراً أعدّه عن ردود الدول الأعضاء حول الدراسة الاستقصائية.

12. راجعت اللجنة «قائمة أنشطة المؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة» المحضرة من قبل مكتب تنسيق الكومسيك تماشيًا مع القرار ذي الصلة الصادر عن دورة الكومسيك الوزارية الثانية والثلاثين للعام 2017 و2018 وأبلغت مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة اللجنة بأنشطتها المخطط لها لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وطلبت اللجنة من مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي التنبّه لاحتياجات الدول الأعضاء وأولوياتها المذكورة في دراست مركز أنقرة الاستقصائية الأنف ذكرها والتخطيط لأنشطتها المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة. (ترد قائمة الأنشطة المنظمة والمزمع تنظيمها من قبل المؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي والمرتبطة بأهداف التنمية المستدامة للفترة بين 2017 - 2018 في المرفق 2)

تنفيذ قسم التعاون الاقتصادي من برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي حتى عام 2025

13. وفيما يخصّ تنفيذ المكوّن الاقتصادي والتجاري من برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي حتى عام 2025: أكدت اللجنة أهمية الحصول على مدخلات من الدول الأعضاء، والمؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي واللجان الدائمة فيما خصّ تنفيذ برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي حتى عام 2025، ولاحظت اللجنة ضرورة الاستفادة من المدخلات لتحسين الخطة ولتنفيذها

بشكل فعال. وفي هذا الإطار، أشارت اللجنة إلى إمكانية الاستفادة من اللجان الدائمة بما فيها الكومسيك في مجالات تخصصها، لتسريع تلقي المدخلات من الدول الأعضاء.

آى لزلكب آخنو

14. قدمت مؤسسة التعاون الإسلامية لتأمين اعتمادات الاستثمارات واعتمادات الصادرات (مجموعة البنك الإسلامي للتنمية) عرضاً عن مقترحها عن "مركز نكاه الأعمال". وبعد تسليط الضوء على التحديات المتعلقة بمحدودية البيانات، وقضايا الجودة وارتفاع تكلفة المعلومات، فضلاً عن أهمية نكاه الأعمال في عملية إتخاذ القرارات، سجلت اللجنة اقتراح مؤسسة التعاون الإسلامية لتأمين اعتمادات الاستثمارات واعتمادات الصادرات (مجموعة البنك الإسلامي للتنمية) وطلبت منها تقديم المزيد من التفاصيل حول المقترح بالتعاون مع المؤسسات الأخرى في منظمة التعاون الإسلامي وإعداد مذكرة مفاهيمية مفصلة ومشاركتها مع مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة قبل شهر واحد من اجتماع لجنة الدورة المقبل.

15. اختتم اجتماع اللجنة بتوجيهه الشكر.

المرفق (6)

البيان الختامي لمعالي الوزير لطفي إلفان
وزير التنمية للجمهورية التركية
(اسطنبول، 23 نوفمبر 2017)

معالي الوزراء،
السادة ممثلي الوفود الموقرين،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

لقد وصلنا بنجاح إلى نهاية الدورة الثالثة والثلاثين للكومسيك بعد مناقشات مثمرة وبناءة. وقد استفدنا أيضاً بشكل كبير من الجلسات الخاصة الحيوية التي عقدت حول ممرات النقل - الموضوع الرئيس لجلسة تبادل وجهات النظر لهذا العام. وأود أن أشكر كافة المندوبين وممثلي مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي، فضلاً عن المؤسسات الدولية الأخرى، وأعضاء فريقنا على إسهاماتهم الناشطة خلال الدورة.

السادة المشاركون الموقرين،

يشهد النشاط الاقتصادي العالمي نمواً في البلدان المتقدمة والناشئة على السواء. وحتى لو تراجع النمو لأقل من المعدلات المسجلة في سنوات ما قبل الأزمة، ترسم التطورات الأخيرة والتوقعات المستقبلية صورة واعدة. ووفقاً لصندوق النقد الدولي، من المتوقع أن يبلغ معدل النمو العالمي 3.6 و 3.7 في المائة على التوالي للسنوات 2017 و 2018 وهي نسب أعلى من العام المنصرم. وفي هذا الإطار، علينا أن نأخذ في الاعتبار أن النمو لن يكون مستداماً ما لم يتم دعم الانتعاش الحالي بسياسات هيكلية حاسمة.

وكما نعلم جميعاً، لا يزال الاقتصاد العالمي عرضة للأزمات بسبب عوامل مختلفة. ولكن، باستطاعة الدول تقليل آثار الأزمات من خلال السياسات المتينة والتعاونية. من الواضح جداً أن البلدان والمناطق التي عززت قدرة اقتصاداتها على الصمود بمساعدة سياسات اقتصادية سليمة ومبادرات تعاونية فعالة باستطاعتها أن تعافى دائماً من الأزمات في وقت قصير جداً. وبعبارة أخرى، يتم التعامل مع أثر التقلبات المحلية والخارجية بطريقة صحية من دون إلحاق ضرر كبير بمحركات النمو. وبالتالي ينبغي دمج جهودنا الرامية إلى تحقيق هيكل مالي واقتصادي دولي سليم مع سياسات محلية وإقليمية متينة.

لا يتمتع أحد منا بالاكتمال الذاتي التام، وبالتالي نحن بحاجة دائماً إلى التجارة. وفي الواقع قال رسولنا عليه الصلاة والسلام في هديه الحكيم: «عليكم بالتجارة فإن فيها تسعة أعشار الرزق». وقد برهن حديثه عليه الصلاة

والسلام على صحته على مدى الأزمان. وفي ذلك هداية لنا جميعاً. ومن هذا المنطق، علينا أن نتذكر أن التجارة تتضمن كذلك زيادة الأعمال واستكشاف مجالات جديدة للأعمال.

السادة ممثلي الوفود الموقرين،

علينا إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية التي تعيق التجارة، بهدف تقليل التكاليف التشغيلية وتيسير التكامل الإقليمي. وينبغي أن نسعى لتحقيق استفادة أكبر من الفرص الضخمة التي تتيحها التجارة، نظراً لكونها داعماً رئيسياً للنمو والتكامل.

بين أيدينا أدوات بالغة الأهمية، ومنها نظام الأفضلية التجارية بين دول منظمة التعاون الإسلامي، تمكنا من تعزيز التجارة بين دولنا الشقيقة. وكان من دواعي سرورنا أن نعرف بأن بروناي دار السلام وقّعت وصادقت مؤخراً على الاتفاقية الإطارية لنظام الأفضلية التجارية بين دول منظمة التعاون الإسلامي، بينما قدمت المملكة المغربية قائمتها المحدثة من عقود الامتياز.

وبهذا أصبحنا نحتاج فقط إلى انضمام 3 أعضاء آخرين، وآمل أن تقوم الدول الأعضاء الأخرى التي صادقت على الاتفاقية بتقديم قوائمها المحدثة بأسرع وقت ممكن، لنستطيع جني ثمار هذه الآلية المهمة بإذن الله.

أصبحنا أقرب من أي وقت مضى لتحقيق هذا الحلم المرتقب. فدعونا لا نوفر جهداً لوضع تلك الآلية موضع التنفيذ، ومن ثم نبدأ تطبيق الترتيبات التجارية الطموحة

السادة الزملاء،

تتجلى أهمية تعزيز وتنويع تجارتنا، ولطالما ركّزْتُ على هذه النقطة في جلساتنا السابقة. والآن أود أو أطلع سعادتكم على مجموعة من المؤشرات المنذرة التي نحتاج لدراستها.

بين عامي 2010 و 2016، انخفضت قيمة صادراتنا من 2 تريليون و 713 مليار دولار إلى 1 تريليون و 863 مليار دولار، مما يعني هبوطاً قدره 850 مليار دولار خلال أربع سنوات فقط. وهذا هو السبب الرئيسي في تحول الفائض التجاري لدينا، والذي وصل إلى 600 مليار دولار، إلى عجز بقيمة 106 مليار دولار خلال الفترة ذاتها.

علينا اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة فوراً من أجل تنويع اقتصادياتنا وتقليل اعتمادنا على المواد الخام والسلع الفردية. وقد نجح عدد من الدول الأعضاء في هذا المسعى ولتتكيف تلك الاقتصاديات مع الظروف المتغيرة، عملت تلك الدول الأعضاء على اتخاذ خطوات مستمرة عبر إجراء التعديلات الهيكلية. إنها عملية ديناميكية مستمرة. ولا شك في أن باستطاعة الدول الأعضاء الأخرى السير على النهج ذاته لتحقيق أهدافها.

الحضور الكريم،

كما نعرف جميعاً، فإن انخفاض تكلفة نقل السلع والبضائع على امتداد سلسلة التوريد العالمية بأكملها من البائع إلى المشتري، يساهم في زيادة حجم التجارة.

وهناك عدد من العوامل التي أثرت ولا زالت على النقل، كحجم البضائع المنقولة في الحاويات وحركة المرور على طرق محددة، بالإضافة إلى كفاءة خدمات النقل وجودة البنية التحتية للنقل - والتي قد تكون أكثر تلك العوامل أهمية. وفي الواقع فإن جودة الخدمات والبنية التحتية تمثل بوابة للنمو الاقتصادي وتنمية التجارة. ولا يقتصر دور البنية التحتية المتطورة والفعالة على تقليص المسافات، بل يعمل على دمج الأسواق والربط بينها بتكاليف مخفضة للغاية.

وفي السياق ذاته، وكما ناقشنا في الجلسات السابقة، تؤدي ممرات النقل التي تتسم بالكفاءة دوراً لا غنى عنه في ربط الدول والمناطق. إذ تربط ممرات النقل الموانئ البحرية بالأسواق الداخلية والدول والمناطق غير المطلة على البحار بغيرها من الأسواق. كما تقلل ممرات النقل المحسنة من الزمن اللازم لعبور البضائع وتخفض تكلفة الشحن بين المواقع النائية. وكل تلك عوامل حاسمة في دعم تنافسيتنا.

وبالإجمال، تعزز شبكات النقل السريعة والموثوقة وذات التكلفة المعقولة حجم التجارة والاستثمار بشكل ملموس، مما يخلق فرص العمل ويحسن مستوى معيشة المقيمين في الدول الواقعة على تلك الممرات الممرات وفي المناطق الأخرى.

أؤمن تماماً بأن الإعلان الذي أقرناه اليوم حول «تحسين ممرات النقل العابرة للحدود بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي» سينير طريقنا نحو رفع مستوى الكفاءة في قطاع النقل وممرات النقل.

الزملاء الأعزاء

علينا أيضاً رفع مستوى بنيتنا التحتية الناعمة، بما في ذلك كفاءة الحدود والجمارك وسلاسة الممرات العابرة للحدود الوطنية. يجب تسهيل الإجراءات الجمركية والعبور فيما نبنى ممرات النقل

لقد حددنا موضوع جلسة تبادل وجهات النظر للعام القادم وهي: "تسهيل التجارة: إدارة المخاطر الجمركية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي".

ومن المؤكد أن تقاسم خبراتنا ومساعدة البلدان الأعضاء الشقيقة الأخرى في هذه المسألة الحاسمة سيعمق جهودنا التعاونية ويعزز إدارة مؤسساتنا الجمركية.

الضيوف الكرام،

وقبل أن أختتم كلمتي أود أن أكرر امتناني الخالص لجميع وفود البلدان الأعضاء والأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي والمنظمات الدولية الأخرى على إسهاماتها القيمة.

وأود أيضًا أن أعرب عن خالص شكري لمكتب تنسيق الكومسيك، والمترجمين التحريريين والمترجمين الفوريين وجميع الموظفين المشاركين في تنظيم اجتماعنا لجهودهم الدؤوبة لإنجاح هذا الحدث. ويحدوني أمل صادق أن تؤدي مناقشاتنا ومداولاتنا في جلسة وجهات النظر وفي القرارات المتخذة إلى نتائج مثمرة للعالم الإسلامي وتعميق تعاوننا كأمة إسلامية.

على أمل أن تعودوا إلى بلادكم حاملين معكم ذكريات سعيدة من اسطنبول، وأتمنى لكم جميعاً رحلة آمنة إلى ربوع أوطانكم. شكرًا جزيلاً

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

المرفق (7)

إعلان وزاري للكومسيك
حول تحسين ممرات النقل العابرة للحدود الوطنية في الدول الأعضاء
في منظمة التعاون الإسلامي
الدورة الثالثة والثلاثون للكومسيك
اسطنبول، 20-23 نوفمبر/تشرين الثاني 2017

نحن، وزراء دولة وحكومة الدول الأعضاء في الكومسيك (اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي)، اجتمعنا بمناسبة الدورة الثالثة والثلاثين للكومسيك، التي انعقدت في إسطنبول، من 20 إلى 23 تشرين الثاني / نوفمبر 2017، للتشديد على أهمية الأداء السلس لممرات النقل العابرة للحدود الوطنية في منطقة منظمة المؤتمر الإسلامي، والتعاون الوثيق في ما بين الدول الأعضاء من أجل الأداء الفعال للنقل العابر للحدود، فضلاً عن اقتراح توصيات سياسة ممكنة لكي تنفذها الدول الأعضاء بهدف تعزيز التعاون وبناء القيم المشتركة والمصالح المتبادلة.

ولذلك، فإننا:

نؤكد من جديد التزامنا بالمبادئ والأهداف الأساسية المكرسة في استراتيجية الكومسيك في ميدان النقل والاتصالات، وأهداف برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي- 2025 ذات الصلة، نولي أهمية كبيرة لأطر التعاون التي وضعت بموجب الإتفاقات المختلفة المبرمة بين الدول الأعضاء وللزخم الناشئ في مختلف مجالات التعاون التي يمكن أن تدعم بعضها البعض وتتكامل لتحقيق أهداف الكومسيك؛ ونقرّ بأن ممرات النقل العابرة للحدود تعدّ حيوية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان وتؤدي دوراً حاسماً في زيادة حجم التجارة البينية في منطقة منظمة التعاون الإسلامي. نبرز الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي يمكن أن يحققها تحسين كفاءة ممرات النقل العابرة للحدود الوطنية.

ندرك أن التعاون الفعال بين الدول الأعضاء يمكن أن يحسن أداء ممرات النقل العابرة للحدود الوطنية الموجودة حالياً في منطقة منظمة المؤتمر الإسلامي، ويشجع القطاع الخاص على المساهمة الإيجابية في هذا المجال، ويقلل إلى أدنى حدّ، الصعوبات التي قد تنشأ في جميع الممرات ويحلها.

نعتبر أن التحديات والمشاكل الرئيسية التي تواجهها الدول الأعضاء في ما يتعلق بممرات النقل العابرة للحدود الوطنية هي على النحو التالي:

1. محدودية الوعي بالجهات المعنية وبخاصة على مستوى صانعي القرار، فيما يتعلق بالمزايا الاقتصادية لانسيابية عمل ممرات النقل الدولية،
2. ضعف الإرادة السياسية بين الدول الواقعة على تلك الممرات،
3. عدم كفاية التعاون والتنسيق بين الدول الواقعة على الممرات، بما في ذلك عدم توفر إطار عمل مشترك ونظام للإدارة. يؤدي ذلك إلى عدم فعالية التنسيق المتعلق بتوزيع المهام والمسؤوليات، بما يتضمن التخطيط والجوانب المالية بين الدول الواقعة على الممرات بالإضافة إلى الوكالات المانحة المشاركة.
4. نقص استراتيجيات/سياسات النقل العابر للحدود الوطنية المتنوعة التي تستهدف تلبية احتياجات القطاع الخاص المختلفة
5. عدم كفاية أو دقة أو تحديث المعلومات المتعلقة بالعمليات الخاصة بممرات النقل العابرة للحدود الوطنية، وعدم وجود نظام فعال لجمع البيانات،

6. تدني مستوى التشغيل المشترك والروابط المشتركة. وفي هذا السياق فإن التحديات الأساسية هي:
 - عدم كفاية التشغيل المشترك بين الطرق والسكك الحديدية ووسائل النقل البحرية،
 - عدم كفاية إجراءات الأعمال المنسجمة بين الدول الواقعة على ممرات النقل،
 - عدم توفر التواصل الكافي لتقنية الاتصالات والمعلومات في ما خص التخطيط للسفر ومعلومات عنه وإدارته
 - عدم التوافق بين المعاهدات الدولية والقوانين والأنظمة الوطنية والشؤون التشغيلية،
 - المشاكل المتعلقة بمواجهة التحديات البيئية وتوفير وسائل المواصلات الموثوقة والانسيابية،
 7. انعدام التوازن في حركة المرور بين الطرق والسكك الحديدية،
 8. المشاكل السياسية بين الدول، مما يؤدي إلى القيود التجارية والعقبات في نقاط عبور الحدود،
 9. ضمان استدامة البنية التحتية لممرات النقل في ما يتعلق بصيانة الطرق، وتجنب الخسائر الكبيرة في قيمة الأصول،
 10. ارتفاع تكلفة تأمين البضائع أثناء عبورها.
- وعلى ضوء التحديات والمشاكل المذكورة أعلاه، **نتفق على** تحديد توصيات السياسة التي يتعين على الدول الأعضاء تنفيذها من أجل ضمان الأداء السلس لممرات النقل العابرة للحدود الوطنية الموجودة حالياً في منطقة منظمة التعاون الإسلامي وتطويرها.

أ- العوامل السياسية والمؤسسية

1. تحويل مسارات النقل إلى ممرات للنقل بوجود أمانة دائمة أو تعزيز قدرات الأمانات القائمة،
2. تطوير معاهدة لممرات النقل كمقياس نموذجي تستفيد منه الدول الواقعة على تلك الممرات،
3. زيادة الوعي لدى صانعي القرارات في ما يتعلق بالحاجة إلى تعزيز التعاون والتنسيق والمسؤوليات المشتركة لتحسين الأداء الإجمالي لممرات النقل العابرة للحدود الوطنية.
4. تشكيل اللجان الوطنية لتيسير التجارة والمواصلات، والتي تضم مختلف الوزارات والجهات المعنية.

ب- العوامل الاقتصادية والمالية والاجتماعية:

1. تشجيع تبسيط وتسهيل عمليات/إجراءات الأعمال بين الدول الواقعة على تلك الممرات، بما في ذلك الدفعات على المعابر الحدودية أو الدفع المسبق قبل الوصول إلى الحدود،
2. زيادة الوعي لدى الجهات المعنية في القطاعين العام والخاص حول المزايا الاقتصادية المحتملة لممرات النقل العابرة للحدود الوطنية،
3. الاستفادة من الموارد الدولية بما فيها آلية تمويل مشاريع الكومسيك لتشجيع إقامة أمانات ممرات النقل،
4. التشجيع على اعتماد معرفة شاملة للنقل بالسكك الحديدية بين الدول الواقعة على طول ممرات النقل،
5. إعداد مخطط شمولي لتطوير ممرات النقل بما فيها المتطلبات المالية على المدى القصير والمتوسط والطويل،
6. إشراك القطاع الخاص في عملية تطوير وتمويل وإدارة البنية التحتية لممرات النقل مع القطاع العام،
7. التشجيع على التجارة البينية والاستثمارات انطلاقاً من رؤية رامية إلى تعزيز حركة الأشخاص وفرص العمل بالإضافة إلى التخفيف من الفقر على طول ممرات النقل.

ت- تسهيل التجارة:

1. مراجعة الاتفاقيات التجارية الحالية لتحديد العوامل المرتبطة بإزالة العوائق غير المادية للتجارة،
2. تحفيز التجارة البينية لزيادة الطلب على ممرات النقل العابرة للحدود الوطنية في دول منظمة التعاون الإسلامي،
3. تعزيز كفاءة التفتيش الجمركي عبر استحداث النقاط الحدودية الشاملة، بالاستفادة من أساليب إدارة المخاطر (مثل نظام أسيكودا) وقنوات الضوء الأخضر والتقنيات الجديدة في الجمارك،
4. تطوير نظام كفاء لجمع البيانات الإحصائية التجارية،

5. تشجيع نظام النافذة الموحدة،
6. تسهيل إصدار التأشيرات لرجال الأعمال وملصقات التأشيرة للسائقين.

ث- السلامة والأمن والالتزام القانوني:

1. تنفيذ البرامج / الإجراءات التي من شأنها تعزيز الأمن في ممرات النقل،
2. تعزيز تبادل الخبرات في مجال سلامة الطرق،
3. إقامة محطات خدمة على جوانب الطرق بما فيها الاستراحات لتحسين رفاة السائقين والتخفيف من إعيائهم،
4. تشجيع المسؤولية القانونية المتعددة الوسائل.

ج- العوامل الفنية والتشغيلية:

1. تحسين معايير تصميم البنية التحتية للطرق والسكك الحديدية، بما في ذلك عقد الطرق/السكك الحديدية ونظام تغيير المقياس والمعايير الحدودية،
2. ضمان استدامة البنية التحتية لممرات النقل، بما يتضمن صيانة الطرق عبر فرض الرسوم المناسبة على المستخدمين،
3. توحيد المعايير التشغيلية والخاصة بالمركبات، مثل أوزان وأبعاد المركبات والوزن الكلي للمركبة بحمولتها،
4. تحسين التشغيل المشترك للسكك الحديدية بما فيها الترخيص/الاعتماد المشترك للسائقين والشروط الموحدة للنقل،
5. تحسين التواصل على طول الممرات بما في ذلك وجود كابل الألياف البصرية وتتبع الشحنات،
6. تحسين البنية التحتية اللوجستية، كالمستودعات المتاحة لعدة مستخدمين عبر تعزيز التنسيق والتعاون بين الجهات المعنية،
7. زيادة عدد المراكز اللوجستية وجودتها على طول ممرات النقل.

ح- العوامل البيئية والطاقة

1. تشجيع تعدد وسائل النقل وبخاصة التشجيع على استخدام السكك الحديدية والنقل البحري من خلال الاستثمار في مرافق النقل التي تتسم بالكفاءة،
2. تحفيز استخدام المركبات والسفن الأكثر سلامة للبيئة من خلال الحوافز والأنظمة الرامية إلى تخفيض انبعاثات الكربون وتلوث الهواء في ممرات النقل.

خ- رصد أداء ممرات النقل

1. تطوير نظام لجمع البيانات في ممرات النقل، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر: حجم الشحنات التجارية ومكوناتها، بما فيها حركة الشحنات الخطرة، تدفق الحركة المرورية وتركيباتها، زمن الرحلات وسرعة المركبة، فترة إجراء معاملات عبور الحدود، تكاليف العبور ورسومه، وحوادث الطرق،
2. تحليل البيانات المذكورة أعلاه ونشرها لإعداد التقارير حول أداء ممرات النقل وتطبيق السياسات السابق ذكرها.

ونحن نعرب عن شكرنا لفخامة الرئيس رجب طيب أردوغان، رئيس جمهورية تركيا، إذ توصلت هذه الدورة الوزارية الثالثة والثلاثين للكومسيك تحت قيادته إلى خاتمة ناجحة.

ونحن نعرب عن امتناننا للحكومة والجمهورية التركية على حسن ضيافتها وترتيبها المميز للدورة الوزارية.

المرفق (8)

مبادئ كومسيك التوجيهية الموائمة سياحيا للمسلمين بشأن تنظيم منشآت الإقامة

بدأت الشركات السياحية في جميع أنحاء العالم، مع ازدياد أعداد المسافرين المسلمين الذين لديهم احتياجات فريدة ذات أساس ديني، في النظر بعين الاهتمام لاحتياجات لهذه الشريحة المتنامية والمربحة من السوق. تُعرّف السياحة الموائمة للمسلمين بأنها "أنشطة المسافرين المسلمين الذين لا يرغبون في الإضرار باحتياجاتهم الدينية عند السفر لغرض ما، وهو أمر مسموح به"¹.

بالنظر إلى الأهمية المتزايدة لسوق السياحة الموائمة للمسلمين، أمرت الكومسيك بإجراء الدراسات الثلاث التالية بشأن السياحة الموائمة للمسلمين:

1. السياحة الموائمة للمسلمين: فهم جانبي العرض والطلب في البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي
2. السياحة الموائمة للمسلمين: تطوير وتسويق منتجات وخدمات السياحة الموائمة للمسلمين في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي
3. السياحة الموائمة للمسلمين (MFT): تنظيم منشآت الإقامة في البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي

وقد تم عرض نتائج الدراسة الثالثة بشأن السياحة الموائمة للمسلمين – تنظيم مؤسسات الإقامة في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على الاجتماع التاسع لفريق العمل المعني بالسياحة الذي عقد في 16 فبراير 2017 في أنقرة.

بدأت صناعة السياحة، في الأعوام الأخيرة، في إدراك ومعالجة الاحتياجات المختلفة للمسافرين المسلمين. ينظر العديد من مقدمي خدمات السفر إلى السياحة الموائمة للمسلمين باعتبارها سوقا واعدة. لا يوجد توافق في الآراء حاليا بشأن عناصر السياحة الموائمة للمسلمين اللازم إدراجها. ومع ذلك، تعتمد منشآت الإقامة في اتخاذ قرارها على أساس سهولة التنفيذ والتكلفة والتأثير المتوقع على الضيوف غير المسلمين. وتظهر الدراسات السابقة أن هناك تداخل بين احتياجات المسافرين المسلمين وغير المسلمين في بعض المناطق، مثل موقع الفندق وسعره، وهي أمور تعتبر حاسمة للمسافرين، بغض النظر عن الانتماء الديني. بالإضافة إلى ذلك، فإن المسلمين وغير المسلمين على حد سواء يثمنون العديد من الخصائص التي تعد من معايير الجودة التقليدية، بما في ذلك النظافة والرحابة والتوافق. ومع ذلك، فقد أشار البحث إلى أن المسافرين المسلمين لديهم احتياجات محددة تتعلق بالإيمان؛ والبعض منها قد يتعارض مع احتياجات المسافرين من غير المسلمين، بما في ذلك، على سبيل المثال عدم وجود الكحول في مبان الفندق. ونظرا لتفاوت مستويات السياحة الموائمة للمسلمين من الخدمات والمرافق التي تقدمها صناعة السياحة فهناك حاجة إلى التنظيم، ولا سيما في قطاع الإقامة.

¹ "السياحة الموائمة للمسلمين: فهم جانبي العرض والطلب في البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي." كومسيك، فبراير 2016. الموقع الإلكتروني.

واستنادا إلى دراسة السياحة الموائمة للمسلمين – تنظيم مؤسسات الإقامة في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، والتي تتضمن رؤى مستقاة من دراسات حالة ودراسات استقصائية ومقابلات مع الخبراء بالإضافة إلى تحليلات للمعايير القائمة، فإن هذه الوثيقة تعرض المبادئ التوجيهية الأساسية لتنظيم السياحة الموائمة للمسلمين لبلدان منظمة التعاون الإسلامي وللبلدان غير الأعضاء في تلك المنظمة. وهي تقدم الاعتبارات الرئيسية الواجب اتباعها عند تقييم وإرساء المبادئ التوجيهية العامة للسياحة الموائمة للمسلمين، والمبادئ التوجيهية للخدمات والمرافق فيما يخص ذلك النوع من السياحة لمختلف مستويات الاستعداد لها عبر البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وأخيرا، تم في هذه الوثيقة تلخيص خيارات وضع سوق السفر للسياحة الموائمة للمسلمين.

التقييم ووضع المعايير للمبادئ التوجيهية للسياحة الموائمة للمسلمين

توصي الدراسة سالفة الذكر بقوة بتنظيم عناصر السياحة الموائمة للمسلمين داخل قطاع الإقامة (وإن يكن ذلك على مستوى متفاوت تبعا لبيئة البلد ونضجها)، بالنظر إلى ردود الفعل القوية التي تتوفر من الدراسات الاستقصائية والتعبير الواضح عن الأنواع المطلوبة من الخدمات.

في استبيان المستهلكين الذي أجري لأغراض هذه الدراسة، ألقى المستجيبون أهمية كبيرة على الأغذية الحلال التي ينظمها معيار إقامة موائم للمسلمين؛ اعتبر 99 في المائة من المستطلع رأيهم أن ذلك أمر مهم (83 في المائة صنّفوا ذلك أنه مهم للغاية). أعقب ذلك مناقشة تقديم خدمات شهر رمضان، مثل بوفيهات الإفطار، التي اعتبر 95 في المئة من المستطلعين أنها مهمة، يليها اتجاه القبلة في غرفة الفندق، والذي قيمه 94 في المئة من المستطلعين بأنه أمر مهم.

يوفر تنظيم السياحة الموائمة للمسلمين للضيوف ضامانا بالأصالة، وخاصة في حالة الغذاء الحلال، وهو يوفر توقعات متطابقة ويدعم النظام البيئي الصديق للأسرة وهو أمر مفيد للضيوف المسلمين وكذلك للنمط الرئيسي من النزلاء المسافرين مع أسرهم.

التحليل والنتائج الرئيسية للتقرير البحثي بعنوان "السياحة الموائمة للمسلمين: فهم جانبي العرض والطلب في البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي" و"السياحة الموائمة للمسلمين: تطوير وتسويق منتجات وخدمات السياحة الموائمة للمسلمين في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" والتي تم إعدادها بالفعل لصالح الفريق العامل بالسياحة في الكومسيك، ويمكن أيضا أن تستخدمه البلدان الأعضاء في جهودها الرامية إلى تنظيم أماكن الإقامة الموائمة لسياحة المسلمين.

المبادئ التوجيهية العامة للخدمات والمرافق الموائمة للمسلمين

سوف تختلف صلة الخدمات والمرافق بالسياحة الموائمة للمسلمين حسب طبيعة البلد. يوضح الرسم البياني أدناه تقسيم البلدان استنادا إلى ما إذا كانت الدولة عضوا في منظمة التعاون الإسلامي أم لا، واستنادا إلى مستوى نظم السياحة الموائمة للمسلمين الإيكولوجية المتاحة.

تقسيم البلدان – نظام السياحة الموائمة للمسلمين الإيكولوجي

| | | |
|--|--|--|
| البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الموجود بها نظم إيكولوجية محدودة للسياحة | بلدان منظمة التعاون الإسلامي الموجود بها نظم إيكولوجية متوسطة للسياحة الموائمة | بلدان منظمة التعاون الإسلامي الموجود بها نظم إيكولوجية متقدمة للسياحة الموائمة |
|--|--|--|

- تقديم الطعام في المقام الأول للنمط الرئيسي من النزلاء
- عدد متواضع من الزوار المسلمين
- حصة مرتفعة من الزوار غير المسلمين
- الطعام الحلال متوفر بوفرة، ولكن وجود الكحول شائع في الفنادق
- الزوار في الغالب من المسلمين
- نظم إيكولوجية قوية للتمويل إسلامي والمنتجات الحلال
-



استنادا إلى استعراض مختلف المبادئ التوجيهية القائمة بشأن السياحة الموائمة للمسلمين، ترد أدناه قائمة موجزة بالمبادئ التوجيهية للخدمات والمرافق الخاصة بالسياحة الموائمة للمسلمين لكل فئة من فئات البلد الموصوفة أعلاه.

1. خدمات ومرافق السياحة الموائمة للمسلمين المتاحة للبلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ذات النظم الإيكولوجية المحدودة للسياحة الموائمة للمسلمين

يمكن للمنشآت، في البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، جذب المستهلكين المسلمين بطريقة عملية عبر تقديم خدمات أساسية منخفضة التكلفة تكون سهلة التنفيذ ولها تأثير منخفض على النزلاء من النمط الرئيسي.

يمكن إيجاز الخدمات والمرافق الموصى بها على النحو التالي:

1. توفير بعض خيارات الطعام الحلال
2. رفع الكحول من الثلاجات الصغيرة في غرف النزلاء المسلمين
3. توفير اتجاه القبلة (للصلاة) في الغرف.
4. توفير قائمة بمطاعم الأكل الحلال وإرشادات الوصول إلى المساجد المحلية
5. توفير سجادة صلاة ومواقيت الصلاة عند طلبها
6. تدريب العاملين على الوعي بمبادئ السياحة الموائمة للمسلمين

ومعظم هذه الخدمات والميزات، في حين أن لها أهمية كبيرة للضيوف المسلمين، ليس لها تأثير يذكر على الضيوف من التيار الرئيسي وهي منخفضة التكلفة.

2. خدمات ومرافق السياحة الموائمة للمسلمين المتاحة للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي لديها نظم إيكولوجية متواضعة للسياحة الموائمة للمسلمين

توجد ثلاثة خدمات عملية تنتسب إلى السياحة الموائمة للمسلمين وتهم الضيوف المسلمين، وهي سهولة التنفيذ ولها تأثير منخفض على الضيوف السائدين، وينبغي أن تنشأ مرافق الإقامة في دول منظمة التعاون الإسلامي التي لديها نظم إيكولوجية متواضعة للسياحة الموائمة للمسلمين. وهذه الخدمات الثلاث، كما هي موضحة في المخطط التالي، تشمل ما يلي²:

1. تقديم الغذاء الحلال المعتمد حصريا (مع وضع حصول مطابخ الفندق على شهادة الحلال في الاعتبار)
2. توفير سجاجيد صلاة في الغرف
3. التكيف لاستيعاب توقيت وعناصر قائمة طعام وجبة رمضان.

يجوز تقسيم خدمات ومرافق السياحة الموائمة للمسلمين التي يمكن أن يقدمها مقدمو خدمات الإقامة على أساس ما إذا كان تنفيذها منخفض أو مرتفع التكلفة وكذلك تأثيرها من جهة تأثيرها الضيوف غير المسلمين (ما إذا كان تنفيذ الخدمة الجديدة سيكون له تأثير منخفض أو مرتفع على النزلاء المسلمين). يسهل تنفيذ خدمات السياحة الموائمة للمسلمين المنخفضة التكلفة ولها تأثير منخفض على الضيوف من النمط الرئيسي، في حين أن هناك اعتبارات حساسة يجب مراعاتها عند تنفيذ الخدمات المنخفضة التكلفة ذات التأثير الكبير على الضيوف من النمط الرئيسي، الخ. (برجاء الرجوع للشكل 15: خدمات السياحة الموائمة للمسلمين للنظم الإيكولوجية المتواضعة في الدراسة).

الخدمات الإضافية التي تم تصنيفها على أنها مهمة وتكلفتها متوسطة إلى عالية هي كما يلي:

1. تركيب مرحاض أو دش اليد في الحمامات، في غرف النزلاء وكذلك في الحمامات في الأماكن العامة
2. توفير ترفيه مناسب للعائلات
3. أن يكون المكان خال من الكحول وعدم وجود كازينوهات أو ملاهي ليلية في الموقع.
4. إزالة القنوات الإباحية ووجود مرشحات لتصفية محتوى الإنترنت.
5. مطالبة العاملين بارتداء ملابس محتشمة

² خدمة إضافية قيمها المستحبيين للاستطلاع بأنها مهمة وليس مكلفا توفيرها وهي وجود "المصلى" أو منطقة للصلاة داخل الفندق.

3. خدمات ومرافق السياحة الموائمة للمسلمين المتاحة للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ذات النظم الإيكولوجية المتقدمة للسياحة الموائمة للمسلمين

وفيما يخص لبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ذات النظم الإيكولوجية المتقدمة للسياحة الموائمة للمسلمين، يوصى بالمستوى المرتفع التالي من خدمات ومرافق السياحة الموائمة للمسلمين إضافة إلى الخدمات الأساسية:

بشكل عام:

1. يجب أن تكون مطابخ الفنادق معتمدة كمطابخ حلال
2. ينبغي عدم توافر الكحول ولا السماح بوجوده داخل الفندق
3. ينبغي أن تتوفر المرافق الملائمة للوضوء في الحمامات العامة وحمامات الغرف
4. يجب وضع المصحف الشريف في كل غرفة
5. ينبغي أن تقام صلاة الجماعة في المصلى/ المسجد بما في ذلك صلاة الجمعة، ويجب أن يتم بث الأذان على نظام مكبر الصوت.
6. خلال شهر رمضان، بالإضافة إلى تقديم وجبات الإفطار والسحور، يجب توفير حافلات النقل المكوكية للمساجد المحلية
7. يجب تمديد نطاق ما يتم توفيره المنتجات الحلال المعتمدة ليشمل منتجات العناية بالصحة مثل الشامبو ومستحضرات الاغتسال السائلة.

الأنشطة الترفيهية:

8. ينبغي توفير مرافق العناية بالصحة التي يتم فيها الفصل بين الجنسين بما في ذلك الصالات الرياضية وحمامات السباحة والمنتجعات الصحية والشواطئ، إما عن طريق توفير مرافق منفصلة، أو عن طريق تخصيص ساعات معينة للنساء.

إدارة العمل

9. جميع عمليات التمويل يجب أن تلتزم بالمبادئ المتوافقة مع الشريعة الإسلامية
10. وينبغي معاملة موظفي المرفق معاملة عادلة وأن يحصلوا على حد أدنى للأجر مرتفع بما فيه الكفاية للحفاظ على مستوى معيشي طبيعي
11. يجب أن تكون عمليات الشركات عمليات صديقة للبيئة في مقرها وأن تكون حاصلة على شهادة بيئية.

تهيئة المؤسسة من جهة الموائمة للعائلات ومن الجهة الأخلاقية

يختلف مستوى الفعالية في إدخال خواص السياحة الموائمة للمسلمين بحسب البلد. ويتمثل أحد الاعتبارات الرئيسية في وضع وتعزيز الخدمات الصديقة للمسلمين دون استبعاد الزبائن غير المسلمين. ربما تكون بعض الخواص المتعلقة بالسياحة الموائمة للمسلمين أعلى تكلفة وأكثر صعوبة في التنفيذ؛ ومع ذلك، فإن العديد من الميزات في السياحة الموائمة للمسلمين تسلط الضوء أيضا على مواءمة المنشأة للأسرة والوضع الأخلاقي. على سبيل المثال، فإن عدم ملهى ليلي أو بار هو أمر لا يلائم احتياجات الضيوف المسلمين فحسب بل أنه يعزز أيضا مكانة الفندق

كمرفق موائم للعائلات، حيث أن العديد من الأسر من النمط الرئيسي التي لديها أطفال تعتبر هذه البيئة مكانا أكثر أمنا لأسرهم.

يعرض الجدول الموضح أدناه الخدمات والمرافق التي تعمل على تعزيز وضع مرافق الإقامة من جهتي المواءمة العائلية والوضع الأخلاقي عبر مختلف مستويات النظام الإيكولوجي للسياحة الموائية للمسلمين. حيث يفيد عدم وجود الكحول أو الكازينوهات أو الملاهي الليلية، بالإضافة إلى حظر قنوات الكبار، والأعمال الفنية الفاحشة ووضع مرشحات الإنترنت في تعزيز مكانة مرفق الإقامة من جهة المواءمة للأسرة بالإضافة إلى كونها أخلاقية.

خدمات ومرافق السياحة الموائية للمسلمين الموائية للأسرة والأخلاقية

| الحد الأدنى للمتطلبات | |
|--|---------------|
| الخيارات الطعام الحلال | الطعام الحلال |
| خلو ثلاجات غرف النزلاء المسلمين من الكحول | سياسة الكحول |
| مستحسن وجود | |
| غياب الكحول: لا يوجد بار وعدم تقديم الكحول في مطاعم الفنادق | سياسة الكحول |
| عدم وجود ملهى ليلي في الموقع عدم وجود كازينوهات في الموقع عدم توفر قنوات إباحية مرشحات لمحتوى الإنترنت في الموقع (من المواد البذيئة) البرامج والترفيه الموائم للعائلات في الموقع | الترفيه |
| ارتداء العاملون ملابس محتشمة | العاملون |
| المكافآت | |
| لا يوجد كحول في الموقع (على سبيل المثال في المطعم أو عند الطلب) | سياسة الكحول |
| عدم عرض أعمال موسيقية أو فنية قد تتعارض مع القيم الإسلامية | الترفيه |
| الحصول على شهادة بيئية وتوفير عمليات صديقة للبيئة في المكان | الجانب البيئي |

المرفق (9)

التوصيات الخاصة بالسياسات الصادرة عن اجتماعات فرق عمل الكومسيك

1 - التوصيات الخاصة بالسياسات الصادرة عن فريق عمل الكومسيك المعني بالتجارة 1-1 التوصيات الخاصة بالسياسات الصادرة عن الاجتماع التاسع لفريق عمل الكومسيك المعني بالتجارة

عقد فريق الكومسيك العامل المعني بالتجارة بنجاح اجتماعه التاسع في التاسع من مارس 2017 بأنقرة، تركيا تحت شعار "أنظمة تخليص المعاملات من مكان واحد في الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي". تداول الفريق العامل المعني بالتجارة، أثناء الاجتماع، فكرة مقارنة السياسات ذات الصلة بأنظمة تخليص المعاملات من مكان واحد بين الدول الأعضاء. تولى مكتب تنسيق الكومسيك مهمة إرسال الوثيقة الصادرة وفقاً للنتائج الأساسية للدراسة التحليلية المعدة خصيصاً للاجتماع التاسع لفريق الكومسيك العامل المعني بالتجارة والتي تحمل عنوان "أنظمة تخليص المعاملات من مكان واحد في الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي" وردود الدول الأعضاء على الأسئلة الخاصة بالسياسات إلى جهات التنسيق التابعة لفريق الكومسيك العامل المعني بالتجارة. اتفق المشاركون في أثناء الاجتماع على التوصيات الخاصة بالسياسات والتي تضمنتها الوثيقة الصادرة عن الاجتماع. تشمل الوثيقة الحالية التوصيات الخاصة بالسياسات التي أبرزها الاجتماع.

مشورة السياسات الأولى: تعزيز جهود أنظمة تخليص المعاملات من مكان واحد في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي من خلال تطوير إستراتيجيات متكاملة لتلك الأنظمة تعكس المتطلبات القومية والإقليمية وتشرك الجهات المعنية في هذه العملية

يعتبر إطلاق عملية إستراتيجية تؤدي إلى وضع وثيقة إستراتيجية موجزة خطوة حاسمة في عملية تطوير تخليص المعاملات من مكان واحد. ترسم القرارات المتخذة في المراحل المبكرة من مبادرة تخليص المعاملات من مكان واحد عمليات تخطيط النظام وتصميمه وتطويره؛ حيث يعتبر نظام تخليص المعاملات من مكان واحد التزاماً طويلاً الأجل تجاه التحول عن مفهوم وجود عدد كبير من الجهات المعنية. ومن ثم، على هذه الجهات المعنية، ولا سيما الأوساط التجارية، المشاركة عن كثب في مرحلة التصميم. يؤكد منظور الأوساط التجارية أن نظام تخليص المعاملات من مكان واحد يلبي احتياجاتهم مثلما يلبي احتياجات الوكالات الحكومية. يجب دمج جهات استشارية، مثل لجان تيسير التجارة، في عملية تطوير إستراتيجية تجارية. علاوة على ذلك، لا بد من أخذ المنظور الإقليمي في الاعتبار لدى تصميم أنظمة تخليص المعاملات من مكان واحد.

يجب أن تعتمد إستراتيجية تخليص المعاملات من مكان واحد على التعرف على المتطلبات التجارية والتقنية وتحديد الأولويات ووضع الأهداف الواضحة ومؤشرات الأداء القابلة للقياس لتكون نبراساً لمشروع تخليص المعاملات من مكان واحد. وبمجرد تشغيل نظام تخليص

المعاملات من مكان واحد، يصبح من الضروري مواصلة قياس أدائه وتحديد معيار كفي وكمي للأداء لتوصيل الخدمة. لا بد من إجراء تحليل يتناول التكاليف والفوائد في أثناء إعداد الرؤى والوثائق الإستراتيجية.

مشورة السياسات الثانية: تحسين مدى فاعلية أنظمة تخليص المعاملات من مكان واحد من خلال تحديد وتنفيذ التغييرات اللازمة في القوانين وإطار العمل التنظيمي وممارسات الأعمال

الأساس المنطقي:

يمثل نظام تخليص المعاملات من مكان واحد تحولاً رئيساً عن النهج الذي تعمل به الوكالات الحكومية وعن كيفية تفاعلها مع الأوساط التجارية. يتطلب هذا التحول تعديل إطار العمل التنظيمي المعمول به فيما يتصل باستيراد السلع وتصديرها ومرورها وتعديل الممارسات التشغيلية والعمليات التجارية. لا يمكن أن يوتي نظام تخليص المعاملات من مكان واحد نتائج بنجاح إلا بتعريف هذه التعديلات على نحو واضح والعمل على تنفيذها على وجه السرعة. ويستلزم ذلك دعماً سياسياً قوياً لتنفيذ التعديلات عبر الوكالات والدوائر الحكومية.

إن تحليل السياسات والإجراءات الحالية (الحالة الراهنة) للوكالات يعد نقطة البدء لإجراء التعديلات؛ حيث يتيح فرصة التعرف على العقبات التشغيلية القائمة والمحتملة. لا بد من إعادة تنظيم العمليات التجارية (الحالة المستقبلية) بغرض الإسراع بالمعالجة والتفاعل وتبسيطهما وتنسيقهما. يجدر تنظيم الإجراءات القانونية والتنظيمية والإدارية وفقاً للعمليات المعاد تصميمها. وعلى هذا النحو، فإنه لمن دواعي الأهمية البالغة، لتنفيذ معاملات لا ورقية أو بلا أوراق، وضع إطار العمل القانوني للوثائق الإلكترونية والتوقعات الإلكترونية في موضعه الصحيح على المستوى الوطني، وعلى المستوى فوق الوطني، متى أمكن تطبيقه.

مشورة السياسات الثالثة: منح الأولوية لمرونة، وقابلية تأقلم، وأمان، وتوافق البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات لأنظمة تخليص المعاملات من مكان واحد

الأساس المنطقي:

تنفيذ التعديلات العملية التعزيزية لتخليص المعاملات من مكان واحد بغرض الوصول إلى تحسين قابلية الوصول وتحسين التكلفة وجودة الخدمات. لا بد من المداومة على إدماج البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والأهداف التجارية وتقديم الدعم الكامل للمتطلبات الوظيفية للجهات المعنية التي تمثل جزءاً من بيئة نظام تخليص المعاملات من مكان واحد. كما أنه لا بد لكافة الجهات المعنية من الوعي منذ المراحل المبكرة لعملية التصميم بمدى إسهام البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات في تحقيق أهداف نظام تخليص المعاملات من مكان واحد وأثره في تكلفة هذه المعاملات.

يجب أن تمتاز البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات بالمرونة والقدرة على التأقلم لتتسع للتغيرات السريعة التي يشهدها تطور تكنولوجيا المعلومات والتقنيات المتنوعة ولدمج التطورات التقنية الجديدة وتقديم خدمات جديدة بمرور الزمن. إضافة إلى ذلك، لا بد للبنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات من أن يكون لديها القدرة على دمج الأنظمة والتطبيقات المتنوعة لتكنولوجيا المعلومات ودعمها. ومن ثم، فإنه لا بد من أخذ قابلية التشغيل البيئي، بمعنى القدرة على تقديم عمليات تجارية تعاونية وشبكية و مترابطة في الاعتبار لدى تعريف البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات الخاصة بأنظمة تخليص المعاملات من مكان واحد؛ حيث إن توافرها واستمراريتها على المستوى التجاري يمثلان أحد أهم أوجه نظام تخليص المعاملات من مكان واحد. ولضمان عنصرى التوافر والاستمرارية التجارية، تحتاج تصميمات مشاريع تخليص المعاملات من مكان واحد إلى حمايتها من الكوارث البشرية والطبيعية بنظام يتسم بالقدرة على معالجة الأخطاء والاحتفاظ بنسخ احتياطية من البيانات خارج الموقع.

مشورة السياسات الرابعة: تعزيز مستوى التواصل بين الدول وتوافق الأنظمة الوطنية لتخليص المعاملات من مكان واحد في منطقة منظمة المؤتمر الإسلامي من أجل تأسيس أنظمة إقليمية لتخليص المعاملات من مكان واحد

الأساس المنطقي:

لسنوات طويلة ظلت أنظمة تخليص المعاملات من مكان واحد محض جهود وطنية. ولكن مع ازدياد عدد المشاريع الوطنية لتخليص المعاملات من مكان واحد تتنامى إمكانية دعم مزيد من الفوائد التي تخدم الأوساط التجارية وأوساط النقل عن طريق تعزيز التبادل بين الدول والأنظمة الوطنية لتخليص المعاملات من مكان واحد. تهدف هذه النهج الإقليمية إلى تبادل المعلومات بين الأطراف المشاركة إلكترونياً وتلقائياً.

تتمثل التحديات الرئيسية التي تواجه مبادرات أنظمة تخليص المعاملات من مكان واحد في الافتقار إلى الترابط والقدرة على العمل المشترك والبيانات والعمليات المتوافقة على مستوى أنظمة تخليص المعاملات من مكان واحد. وعلى هذا النحو، من الضروري أن ييسر دعم المشاريع المشتركة بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي التي تعمل بالفعل بنظام تخليص المعاملات من مكان واحد جنباً إلى جنب مع تشجيع أنظمة تخليص المعاملات من مكان واحد على المستوى الوطني.

يمكن لهذه المشاريع أن تركز على تبادل وثائق مختارة ضمن العمليات التجارية المحددة بوضوح، مثل شهادات المنشأ داخل الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي التي تعتبر عضواً بإحدى مناطق التجارة الحرة أو أحد الاتحادات الجمركية. من شأن هذه المشاريع أن تشجع على الالتزام بالمعايير المشتركة لتبادل البيانات والمعلومات.

أدوات تنفيذ المشورات الخاصة بالسياسات

- **الفريق العامل الزراعي بالكومسيك:** يوصى الفريق العامل الزراعي في اجتماعاته اللاحقة بتوضيح مناطق السياسات المذكورة أعلاه بمزيد من التفصيل.
- **تمويل مشاريع الكومسيك:** في إطار تمويل مشاريع الكومسيك، يدعو مكتب تنسيق الكومسيك لمشروعات سنويًا؛ حيث يتسنى للدول الأعضاء المشاركة بالفرق العاملة، في إطار تمويل مشاريع الكومسيك، تقديم مشاريع تعاون متعددة الأطراف لتمولها المنح المقدمة من مكتب تنسيق الكومسيك. فيما يتصل بمجالات السياسات المذكورة أعلاه، يمكن للدول الأعضاء الاستفادة من تمويل مشاريع الكومسيك؛ حيث قد يمول مكتب تنسيق الكومسيك مشاريع ناجحة في هذا المجال. قد تشمل هذه المشاريع تنظيم الندوات والبرامج التدريبية والزيارات الدراسية وتبادل الخبراء وعقد ورش العمل وإعداد الدراسات التحليلية وتقييم الاحتياجات والمواد/الوثائق التدريبية وغيرها.

1-2 التوصيات المتعلقة بالسياسات الصادرة عن الاجتماع العاشر لمجموعة عمل التجارة

انعقد الاجتماع العاشر لمجموعة عمل التجارة التابعة للكمسيك بنجاح في 2 نوفمبر 2017 في أنقرة، تركيا تحت عنوان *المناطق الاقتصادية الخاصة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي*. أجرت مجموعة عمل التجارة، أثناء الاجتماع، مداولات حول فكرة مقارنة السياسات تطوير مناطق اقتصادية خاصة فيما بين الدول الأعضاء. تولى مكتب تنسيق الكومسيك مهمة إرسال الوثيقة الصادرة وفقاً للنتائج الأساسية للتقرير البحثي المعد خصيصاً للاجتماع العاشر لمجموعة عمل التجارة التابعة للكمسيك والتي تحمل عنوان "المناطق الاقتصادية الخاصة في الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي" وردود الدول الأعضاء على الأسئلة الخاصة بالسياسات إلى جهات التنسيق التابعة لفريق الكومسيك العامل المعني بالتجارة. اتفق المشاركون في أثناء الاجتماع على التوصيات الخاصة بالسياسات والتي تضمنتها الوثيقة الصادرة عن الاجتماع. تشمل الوثيقة الحالية التوصيات الخاصة بالسياسات التي أبرزها الاجتماع.

*على أن تدعى اللجنة الاقتصادية الخاصة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي
بمجلس المناطق الاقتصادية الخاصة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي
وأن تكون هيئاتها التنفيذية هي هيئاتها التنفيذية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي
وأن تكون هيئاتها التنفيذية هي هيئاتها التنفيذية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي*

تعد المناطق الاقتصادية الخاصة من الأدوات الهامة التي تسهم في تعزيز النمو الاقتصادي الوطني والإقليمي وزيادة الدخل القومي. وفي الوقت الذي اتجهت فيه كثير من الدول في السنوات الأخيرة إلى إنشاء مناطق اقتصادية خاصة لتعزيز أهداف التنمية الاقتصادية وتيسير فرص الاستثمار، يجب إرساء الأساس المنطقي الاقتصادي الذي يدعم تنفيذ برنامج المناطق الاقتصادية الخاصة المقترح لمكافحة العوامل الحالية التي تقيد من النمو والأداء الاقتصادي.

إن تتبع الأداء وملاحظة النجاح الذي حققته المناطق الاقتصادية الخاصة داخل الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وعلى الصعيد العالمي يفيد كذلك بأن المناطق الاقتصادية الخاصة تتجه صوب تحقيق مزيد من النجاحات إن صيغت في شكل برنامج وصممت كعناصر منطقية للإستراتيجيات الاقتصادية القومية والإقليمية. ويتطلب هذا الأمر توضيحاً وقياساً لأولويات الإستراتيجية الاقتصادية الخاصة التي حظت بالدعم الأفضل من المناطق الاقتصادية الخاصة على المستويين القومي والإقليمي، فضلاً عن حالة مثبتة بالأدلة فيما يتعلق بالأسباب التي تستدعي تكوين المناطق الاقتصادية الخاصة بصورة مناسبة من التدخل المتعلق بالسياسات.

الرئيسية لنجاح هذا الأمر تحديد واختيار أكثر القطاعات ملائمة استنادًا إلى المعرفة الاقتصادية القوية بأهداف السياسات الاقتصادية والأنشطة والميزات التنافسية الحالية التي من المقرر أن تضفي قيمة كبرى في سياق الرؤية والأساس المنطقي لتطوير المناطق الاقتصادية الخاصة.

كما يتعين تطوير الإستراتيجيات المستشرفة للمستقبل لتحديد مسارات واضحة بهدف الارتقاء بسلاسل القيمة الصناعية وذلك بالاستعانة بالإستراتيجيات المعدة لتعزيز الروابط السابقة واللاحقة داخل الاقتصاد المحلي. ومن الأمور المهمة كذلك لبرنامج المناطق الاقتصادية الخاصة تيسير السياسات التكاملية مثل تطوير المهارات وإدارة سلاسل الإمداد الإقليمية لتعزيز تلك الروابط وجذب الاستثمارات المتزايدة.

وتمثل المواقع غير الجيدة أحد أكثر العوامل شيوعًا التي تصف ضعف الأداء داخل برامج المناطق الاقتصادية الخاصة، حيث يتم تحديدها أحيانًا دون أي اعتبارات اقتصادية أو فنية. ومن المعروف أن المناطق تحقق مزيدًا من النجاحات حينما تستفيد من الميزات التي كانت موجودة في السابق والتي تمثل منتجات التركيز، مثل وجود البنية الأساسية الحالية التي تتضمن الموانئ أو المطارات مما يسهم في توفير روابط دولية أو اعتبارات اقتصادية مثل الوصول إلى الأسواق والمواد الخام وسلاسل الإمداد.

كيفية تحديد شيء بطيء على نطاق واسع، لتعريفه كجزء من استراتيجية التنمية الاقتصادية؟
إنه سؤال جيد، خاصة في ظل عدم اليقين بشأن مستقبل الاقتصاد العالمي.

الأساس المنطقي:

من المقرر أن يميز الإطار القانوني والتنظيمي المناطق الاقتصادية الخاصة عن الاقتصاد المحلي وعليه، فإنه من المهم لإطار العمل واللوائح المرتبطة به تحديد كيفية حوكمة برنامج المناطق الاقتصادية الخاصة وطريقة جذب المستثمرين وتقديم الخدمات إليهم. ويجب كذلك تحديد إطار العمل المؤسسي والإداري من حيث دور الدوائر أو الوكالات الحكومية المختلفة ويجب مراعاة ما إذا كان يتعين إنشاء قانون خاص للمناطق الاقتصادية الخاصة، أو ما إذا كانت اللوائح أو التعديلات التشريعية أو القوانين أو الامتيازات التعاقدية قد توفر نفس الفوائد.

إن إنشاء بيئة عمل "خاصة" لا يعني تعويضًا عن مواطن الضعف في الاقتصاد ككل، ولكن يجب أن يتضمن تأسيس منطقة إقليمية إضافية توفر استثمارًا نفعيًا حقيقيًا وظروفًا تجارية ملائمة على أن ينشأ توافق مثالي بين هذه المنطقة والإستراتيجية التطلعية للدولة فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي.

يجب كذلك مراعاة استيفاء متطلبات واحتياجات المستثمرين على النحو الأمثل وذلك من خلال الإطار القانوني والتنظيمي، وخصوصاً داخل القطاعات الخاصة المستهدفة وأي صعوبات قانونية يتعين تذليلها لجذب مزيد من الاستثمارات إلى الدولة. ويشمل ذلك إنشاء "سوق متكامل".

يجب كذلك مراعاة تحليل البيئة القانونية والتنظيمية الحالية بعناية، وذلك لضمان ألا يؤدي إطار المناطق الاقتصادية الخاصة المقترح إلى توتر أو معارضة إدارية أو زيادة التعقيدات. ويتمثل الغرض من إنشاء إطار مخصص للمناطق الاقتصادية الخاصة في تعزيز "سهولة إنجاز الأعمال" بوجه عام، ما يجعل زيادة التعقيدات عائقاً أمام الاستثمارات القادمة.

لقد شهدنا في السنوات الأخيرة، في العديد من الدول، نموًا كبيرًا في الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك بفضل الإصلاحات الهيكلية التي أجريتها هذه الدول، والتي شملت تحسين بيئة الأعمال، وتبسيط الإجراءات، وتعزيز الشفافية، وتحسين الخدمات، وإزالة الحواجز أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ونتوقع أن يستمر هذا النمو في المستقبل، خاصة في ظل التحول الرقمي والتكنولوجيا المتقدمة.

الأساس المنطقي:

ثمة دواعي تستدعي تأسيس هيئة مستقلة للمناطق الاقتصادية الخاصة لتنظيم جميع الأمور المتعلقة بالمناطق الاقتصادية الخاصة في الدول التي تتعدد فيها المناطق الاقتصادية الخاصة. وعليه، يجب تأسيس هيئة شاملة في الدول الأعضاء لتعزيز الخبرات الحالية ونقادي المخاطر المحتملة للهيئات المتعددة التي تتنافس مع بعضها البعض وتثير ارتباكًا وتخوفًا لدى المستثمرين.

تساعد الهيئات المستقلة للمناطق الاقتصادية الخاصة في تعزيز استمرار واتساق السياسات على مستوى برامج المناطق الاقتصادية الخاصة، بالإضافة إلى إدارة العلاقة فيما بين الجهات الرقابية وجهات تشغيل وتطوير برامج المناطق الاقتصادية الخاصة. وبرغم ذلك، يجب إيلاء العناية البالغة تجاه مدى المرونة التي يجب أن تتحلّى بها الهيئة المستقلة على مستوى المناطق المختلفة، ويعتمد هذا الأمر جزئيًا على التركيز على القطاعات. ويتعين على الجهات الرقابية والتنظيمية أن تكون قادرة على التمييز، وذلك فيما يتعلق بالتعامل مع المناطق التي تركز على الخدمات المالية والتجارية مقارنة بالمناطق التي تركز على الأنشطة الأخرى مثل التصنيع أو الدعم اللوجستي.

ويجب كذلك مراعاة إمكانية إدراج مهمة تحكيم قانوني على مستوى أو داخل المناطق الاقتصادية الخاصة.

علاوة على ذلك، يُعد الدعم المقدم من مجموعة متنوعة من الدوائر والوكالات الحكومية لبرنامج المناطق الاقتصادية الخاصة من العوامل الأساسية التي تسهم في تحقيق نجاح البرنامج. ويساعد الدعم التنفيذي المقدم لبرنامج المناطق الاقتصادية الخاصة في ضمان استيعاب ومعرفة جميع

2- التوصيات الخاصة بالسياسات الصادرة عن فريق عمل الكومسيك المعني بالنقل والاتصالات 1-2 التوصيات المتعلقة بالسياسات الصادرة عن الاجتماع التاسع لمجموعة عمل الكومسيك للنقل والاتصالات

انعقد الاجتماع التاسع لمجموعة عمل الكومسيك للنقل والاتصالات بنجاح في 16 مارس 2017، في مدينة أنقرة، تركيا تحت عنوان "زيادة انتشار الإنترنت عريض النطاق في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي". وأجرت مجموعة عمل الكومسيك للنقل والاتصالات خلال هذا الاجتماع مداولات بشأن تقريب السياسات بين الدول الأعضاء في انتشار الإنترنت عريض النطاق. وكان محور النقاش الرئيسي هو الوثيقة الصادرة في الاجتماع، المحررة طبقاً للنتائج الرئيسية للتقرير البحثي المعد للاجتماع التاسع لمجموعة عمل الكومسيك للنقل والاتصالات، إضافة إلى ردود الدول الأعضاء على الأسئلة المتعلقة بالسياسة. وخلال الاجتماع، ناقش المشاركون التوصيات التالية المتعلقة بالسياسات.

أ - التوصيات المتعلقة بالسياسات لجميع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

التوصية الأولى المتعلقة بالسياسات: إعداد الإستراتيجيات القومية للإنترنت عريض النطاق بمشاركة جميع الجهات المعنية

الأسباب المنطقية:

الإستراتيجيات القومية للإنترنت عريض النطاق عبارة عن وثائق هامة تشتمل على السياسات التي تحدد الأهداف المتعلقة بزيادة تغطية وانتشار الإنترنت عريض النطاق للدول المعنية (مع التمييز بين خدمات الأفراد والشركات والجهات الحكومية)، والتي توضح مفهوم التكنولوجيا والمنافسة ونماذج الاستثمار. وانطلاقاً من هذا المنظور، تهدف الإستراتيجيات القومية للإنترنت عريض النطاق إلى ضمان الوصول السريع وعالي الجودة للإنترنت عريض النطاق بأسعار معقولة لجميع فئات المجتمع، فضلاً عن تعزيز المنافسة فيما بين القطاعات. إضافة إلى ذلك، تسهم الإستراتيجيات القومية للإنترنت عريض النطاق في تيسير تطوير آليات جمع البيانات وكذلك مراقبة وتقييم التقدم المحرز.

التوصية الثانية المتعلقة بالسياسات: تحسين مستوى الثقافة الرقمية عن طريق تضمين برامج في نظام التعليم الرسمي وتشجيع المبادرات غير الرسمية التي تستهدف فئات خاصة من السكان

الأسباب المنطقية:

تمثل الثقافة الرقمية¹ أهمية بالغة لجنى الفوائد الكاملة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويطلب الأفراد الذي يتمتعون بمستوى كافٍ من الثقافة الرقمية بخدمات الإنترنت عريض النطاق، حيث يمكنهم بالاستعانة بتلك الخدمات توفير قيمة إضافية. ويمكن تحسين مستوى الثقافة الرقمية عن طريق تضمين برامج في نظام التعليم الرسمي وتشجيع المبادرات غير الرسمية التي تستهدف فئات خاصة

¹ تُعرف الثقافة الرقمية على أنها "القدرة على استخدام التكنولوجيا الرقمية، أو أدوات الاتصال، أو الشبكات لتحديد مواقع المعلومات وتقييمها واستخدامها وإنشائها" (هوج وبرابر، 2010).

من السكان (كبار السن، والمناطق الريفية الفقيرة، وما إلى ذلك). ويجب أن تكون برامج الثقافة الرقمية المضمنة في نظام التعليم الرسمي محورية وواسعة النطاق، وأن تركز على تحسين مهارات استخدام الأجهزة والخدمات. وعلى الجانب الآخر، يمكن إطلاق البرامج غير الرسمية عن طريق عروض التدريب عبر الإنترنت، وإنشاء المراكز المحلية للدخول إلى الإنترنت في المناطق ذات الاستخدام المحدود لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتنفيذ البرامج في المدارس الحكومية أو المراكز الثقافية بالتعاون مع السلطات المحلية، وإرسال المدربين إلى المناطق الريفية.

ب - التوصيات المتعلقة بالسياسات للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مرحلة مختلفة من تطوير الإنترنت عريض النطاق

1. الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مرحلة² متقدمة من تطوير الإنترنت عريض النطاق

التوصية الأولى المتعلقة بالسياسات: تحقيق هدف تغطية الإنترنت عالي السرعة للمناطق الريفية والنائية خلال مُهل لاستيفاء شروط وأحكام اللوائح³ وعن طريق الدعم المباشر بغية تحسين الجدوى الاستثمارية للإنترنت عريض النطاق

الأسباب المنطقية:

يتوفر الإنترنت عالي السرعة عريض النطاق بالفعل في المناطق الحضرية والضواحي في الدول المتقدمة. ولا يزال توفير تغطية إنترنت عالي السرعة في المناطق الريفية والمناطق النائية يمثل تحدياً كبيراً أمام الدول المتقدمة. وبالعامل على تخفيف بعض قيود الجدوى الاقتصادية، فإن الوسائل التي تجمع بين مُهل استيفاء شروط وأحكام اللوائح والدعم المباشر تهدف إلى معالجة تلك المشكلة. وللعمل على تحسين نشر شبكات الجيل التالي في المناطق الريفية، يمكن للدول الأعضاء تشجيع موفري خدمات الإنترنت بمنحهم مُهل لاستيفاء شروط وأحكام اللوائح، مما يعفيهم من الالتزام بمشاركة الشبكة مع المنافسين في المناطق الريفية. إضافة إلى ذلك، يمكن كذلك الاستفادة من الدعم، كآلية تمويل مشترك، في نشر البنية التحتية للإنترنت عريض النطاق في المناطق ذات عائد الاستثمار المحدود.

التوصية الثانية المتعلقة بالسياسات: إصدار مراسيم بمنح حوافز مالية لموفري خدمات الإنترنت لنشر الجيل الرابع G4

الأسباب المنطقية:

فيما يتعلق بانتشار الإنترنت عريض النطاق، انتشر الجيل الثالث G3 انتشاراً كاملاً في معظم الدول الأعضاء المتقدمة ومتوسطة التنمية في منظمة التعاون الإسلامي. وفي هذه المرحلة، انتشرت تكنولوجيا الجيل الرابع في 41 دولة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على الرغم من أن معدلات التغطية لا تزال منخفضة للغاية، حيث إن المستفيد الرئيسي منها هو سكان المناطق

² "الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مرحلة متقدمة" تشير إلى الدول التي تتمتع باستخدام وتغطية عالية للإنترنت عريض النطاق.
³ تشير مُهل استيفاء شروط وأحكام اللوائح إلى غياب الإلزام القانوني لتوفير الوصول إلى الإنترنت، على الأقل لفترة محددة مسبقاً من الوقت.

الحضرية. ولا يرغب كثير من موفري خدمات الإنترنت في تحقيق انتشار كامل للجيل الرابع قبل تحقيق عائد معقول من الجيل السابق. وعليه، ولتسريع انتشار الجيل الرابع، يمكن للحكومات إصدار مراسيم بمنح حوافر مالية لموفري الخدمات. وفي هذا الصدد، يمكن الاستفادة من ميزة الإعفاء من الضرائب لتوفير معدات الشبكات. علاوة على ذلك، يمكن للحكومات تقليل تكاليف ترخيص الطيف الترددي.

2. الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مرحلة⁴ متوسطة من تطوير الإنترنت عريض النطاق

التوصية الأولى المتعلقة بالسياسات: تقليل تكلفة خدمات الإنترنت عريض النطاق من خلال مبادرات السياسات العاملة المستهدفة

الأسباب المنطقية:

إن زيادة الطلب يمثل أكبر تحدٍ تواجهه الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي ينتشر بها الإنترنت عريض النطاق انتشاراً متوسطاً. ولتقليل أسعار الوصول إلى الإنترنت للمستخدم النهائي، يمكن للحكومات إما تقليل الضرائب على الخدمات والأجهزة أو توفير دعم. ويمكن تحقيق ذلك من خلال قسيمة عادية أو رد أموال الضرائب للفئات المؤهلة من السكان (على سبيل المثال، التلاميذ). ويتمثل الخيار الثاني في التفاوض على اتفاقيات تبرم بين الحكومة وموفري خدمات الإنترنت عريض النطاق في القطاع الخاص لعرض أسعار مخفضة لبعض الفئات. أما الخيار الثالث فيشمل عرض وصول مجاني إلى الإنترنت من خلال خدمات الواي فاي الموجودة في المناطق العامة، مثل الساحات والمكتبات ومراكز النقل كمحطات الحافلات والمطارات.

التوصية الثانية المتعلقة بالسياسات: تقليل العوائق اللغوية والثقافية من خلال تطوير محتوى وتطبيقات وأنظمة أساسية محلية مألوفة للمستخدم.

الأسباب المنطقية:

للعوائق الثقافية واللغوية أثر سلبي على طلب خدمات الإنترنت عريض النطاق. وكذلك، فإن عدم وجود محتوى باللغات المحلية وعدم الارتباط الثقافي يمثلان عائقاً أساسياً في استخدام الإنترنت. فمن الواضح أن الترابط اللغوي والثقافي يشجع الأفراد على زيادة استخدام الإنترنت. ورداً على هذا التحدي، على الحكومات أن تتعاون مع القطاع الخاص في تعزيز تطوير محتوى رقمي محلي، وتطبيقات أنظمة أساسية مألوفة للمستخدم، مما يساهم في زيادة انتشار الإنترنت.

3. الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مرحلة⁵ أولية من تطوير الإنترنت عريض النطاق

⁴ الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي تمر بمرحلة تنمية متوسطة لديها تغطية متقدمة بوجه عام على الرغم من الانتشار المحدود للإنترنت عريض النطاق.

⁵ الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مرحلة أولية تشير إلى الدول التي تحتاج إلى زيادة كل من العرض والطلب على خدمات الإنترنت عريض النطاق. وبالنسبة لهذه الدول، يجب منح مجموعة من الحوافر المالية لنشر البنية التحتية ووضع سياسات لتحفيز الطلب من أجل زيادة انتشار الإنترنت عريض النطاق.

التوصية الأولى المتعلقة بالسياسات: عرض خدمة إنترنت عريض النطاق بسعر منخفض للمستخدمين بواسطة شركات توفير خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية المدعومة من الحكومة أو المملوكة للدولة.

الأسباب المنطقية:

الدول التي تمر بالمرحلة الأولى من تطوير الإنترنت عريض النطاق هي بوجه عام تلك الدول التي لم تخصص قطاع الاتصال بالكامل. كما يؤثر غياب المنافسة بشكل مباشر على القدرة على تحمل نفقات خدمات الإنترنت عريض النطاق. وفي إطار العمل هذا، نظرًا لأن القدرة على تحمل النفقات لا تزال تمثل أكبر المشكلات التي تواجه الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في المرحلة الأولى من تطوير الإنترنت عريض النطاق، يمكن لشركات توفير خدمات الإنترنت عريض النطاق المملوكة للدولة تحمل مسؤولية، بصفتها كيان خدمي عام، توفير خدمات الوصول إلى الإنترنت عريض النطاق بتكلفة معقولة للمستخدم النهائي. الأمر الذي قد يشجع الشركات الخاصة على خفض الأسعار.

التوصية الثانية المتعلقة بالسياسات: عرض خدمات الإنترنت عريض النطاق منخفضة السعر أو المجانية المخصصة لفئات السكان المحرومة من تلك الخدمات.

الأسباب المنطقية:

إن قدرة الفئات السكانية الاجتماعية المحرومة من الخدمات على تحمل تكلفة الحصول على خدمات إنترنت عريض النطاق محدودة. ويمكن للحكومات وضع سياسات مناسبة لخلق بيئة ملائمة تتيح للمجموعات المحرومة من الخدمات إمكانية تحمل تكلفة خدمات إنترنت عريض النطاق. كما يمكن للحكومات توفير وصول مجاني إلى الإنترنت في المؤسسات العامة مثل المدارس والمكتبات والعيادات الصحية. وتحقيقًا لهذه الغاية، يمكن للحكومات تشجيع الشركات الخاصة على عرض خدمات إنترنت عريض النطاق بأسعار مخفضة لفئات السكان المحرومة من الخدمات. ويمكن تحقيق هذا الأمر في سياق وضع خطة قومية للإنترنت عريض النطاق. وبدلاً من ذلك، يمكن تحقيق هذا الأمر كجزء من الاتفاق بين الجهة الرقابية الحكومية وموفر خدمة إنترنت خاص كشرط للسماح للأخير بوضع مبادرة خاصة (على سبيل المثال، دمج أو استحواد).

2-2 التوصيات المتعلقة بالسياسات الصادرة عن الاجتماع العاشر لمجموعة النقل والاتصالات - جلسة تبادل وجهات النظر للدورة الثالثة والثلاثين للكومسيك

اتفقت الدورة الثانية والثلاثين للكومسيك على "تحسين ممرات النقل العابرة للحدود الوطنية بين الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي" ليكون موضوع جلسة تبادل وجهات النظر الثالثة والثلاثين للكومسيك، وطالبت مجموعة عمل النقل والمواصلات بالخروج بتوصيات سياسية محددة حول هذا الموضوع وتقديم تقرير بها إلى الدورة الوزارية الثالثة والثلاثين للكومسيك. في هذا الإطار توصلت مجموعة العمل إلى الملخص التالي للمشاكل والتحديات بالإضافة إلى خيارات السياسة الممكنة فيما يتعلق بتحسين ممرات النقل العابرة للحدود الوطنية في الدول الأعضاء.

التحديات والمشكلات:

وسلّطت مجموعة عمل النقل والمواصلات، تماشياً مع النقاشات الجارية في الاجتماع العاشر لها، الضوء على المشاكل والتحديات المحتملة التالية:

- محدودية الوعي بالجهات المعنية وبخاصة على مستوى صانعي القرار، فيما يتعلق بالمزايا الاقتصادية لانسيابية عمل ممرات النقل الدولية،
- ضعف الإرادة السياسية بين الدول الواقعة على تلك الممرات،
- عدم كفاية التعاون والتنسيق بين الدول الواقعة على الممرات، بما في ذلك عدم توفر إطار عمل مشترك ونظام للإدارة. يؤدي ذلك إلى عدم فعالية التنسيق المتعلق بتوزيع المهام والمسؤوليات، بما يتضمن التخطيط والجوانب المالية بين الدول الواقعة على الممرات بالإضافة إلى الوكالات المانحة المشاركة.
- نقص استراتيجيات/سياسات النقل العابر للحدود الوطنية المتنوعة التي تستهدف تلبية احتياجات القطاع الخاص المختلفة
- عدم كفاية أو دقة أو تحديث المعلومات المتعلقة بالعمليات الخاصة بممرات النقل العابرة للحدود الوطنية، وعدم وجود نظام فعل لجمع البيانات،
- تدني مستوى التشغيل المشترك والروابط المشتركة. وفي هذا السياق فإن التحديات الأساسية هي:

- عدم كفاية التشغيل المشترك بين الطرق والسكك الحديدية ووسائل النقل البحرية،
- عدم كفاية إجراءات الأعمال المنسجمة بين الدول الواقعة على ممرات النقل،
- عدم توفر التواصل الكافي لتقنية الاتصالات والمعلومات بما من شأنه تخطيط ومعلومات وإدارة السفر
- عدم التوافق بين المعاهدات الدولية والقوانين والأنظمة الوطنية والشؤون التشغيلية،
- المشاكل المتعلقة بمواجهة التحديات البيئية وتوفير وسائل المواصلات الموثوقة والانسائية،
- انعدام التوازن في حركة المرور بين الطرق والسكك الحديدية،
- المشاكل السياسية بين الدول، مما يؤدي إلى القيود التجارية والعقبات في نقاط عبور الحدود،
- ضمان استدامة البنية التحتية لممرات النقل فيما يتعلق بصيانة الطرق، وتجنب الخسائر الكبيرة في قيمة الأصول،
- ارتفاع تكلفة تأمين البضائع أثناء عبورها.

التوصيات المتعلقة بالسياسات:

في ضوء التحديات والمشاكل المذكورة أعلاه، خرجت مجموعة عمل النقل والمواصلات بعدد من التوصيات المتعلقة بالسياسات والتي تعدّ بالغة الأهمية لضمان سلاسة عمل ممرات النقل العابرة للحدود حالياً في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي.

1. العوامل السياسية والمؤسسية

- تحويل مسارات النقل إلى ممرات للنقل بوجود أمانة دائمة أو تعزيز قدرات الأمانات القائمة،
- تطوير معاهدة لممرات النقل كمقياس نموذجي تستفيد منه الدول الواقعة على تلك الممرات،
- زيادة الوعي لدى صانعي القرارات فيما يتعلق بالحاجة إلى تعزيز التعاون والتنسيق والمسؤوليات المشتركة لتحسين الأداء الإجمالي لممرات النقل العابرة للحدود الوطنية.
- تشكيل اللجان الوطنية لتيسير التجارة والمواصلات، والتي تضم مختلف الوزارات والجهات المعنية.

2. العوامل الاقتصادية والمالية والاجتماعية:

- تشجيع تبسيط وتسهيل عمليات / إجراءات الأعمال بين الدول الواقعة على تلك الممرات، بما في ذلك الدفعات على المعابر الحدودية أو الدفع المسبق قبل الوصول إلى الحدود،
- زيادة الوعي لدى الجهات المعنية في القطاعين العام والخاص بالمزايا الاقتصادية المحتملة لممرات النقل العابرة للحدود الوطنية،

- الاستفادة من الموارد الدولية بما فيها آلية تمويل مشاريع الكومسيك لتشجيع إقامة أمانات ممرات النقل،
- التشجيع على اعتماد تعرفه شاملة للنقل بالسكك الحديدية بين الدول الواقعة على طول ممرات النقل،
- إعداد مخطط شمولي لتطوير ممرات النقل بما فيها المتطلبات المالية على المدى القصير والمتوسط والطويل،
- إشراك القطاع الخاص لتطوير وتمويل وإدارة البنية التحتية لممرات النقل بالشراكة مع القطاع العام،
- التشجيع على التجارة البيئية والاستثمارات انطلاقاً من رؤية رامية إلى تعزيز حركة الأشخاص وفرص العمل بالإضافة إلى التخفيف من الفقر على طول ممرات النقل.

3. تسهيل التجارة:

- مراجعة الاتفاقيات التجارية الحالية لتحديد العوامل المرتبطة بإزالة العوائق غير المادية للتجارة،
- تحفيز التجارة البيئية لزيادة الطلب على ممرات النقل العابرة للحدود الوطنية في دول منظمة التعاون الإسلامي،
- تعزيز كفاءة التفتيش الجمركي عبر استحداث النقاط الحدودية الشاملة، بالاستفادة من أساليب إدارة المخاطر (مثل نظام أسيكودا) وقنوات الضوء الأخضر والتقنيات الجديدة في الجمارك،
- تطوير نظام كفاء لجمع البيانات الإحصائية التجارية،
- تشجيع نظام النافذة الموحدة،
- تسهيل إصدار التأشيرات لرجال الأعمال وملصقات التأشيرة للسائقين.

4. السلامة والأمن والالتزام القانوني:

- تنفيذ البرامج / الإجراءات التي من شأنها تعزيز الأمن في ممرات النقل،
- تعزيز تبادل الخبرات في مجال سلامة الطرق،
- إقامة محطات خدمة على جوانب الطرق بما فيها الاستراحات لتحسين رفاة السائقين والتخفيف من إعيائهم،
- تشجيع الالتزام القانوني متعدد الوسائل.

5. العوامل الفنية والتشغيلية:

- تحسين معايير تصميم البنية التحتية للطرق والسكك الحديدية، بما في ذلك عقد الطرق / السكك الحديدية وقياس تغير الانظمة والمعابر الحدودية،

- ضمان استدامة البنية التحتية لممرات النقل، بما يتضمن صيانة الطرق عبر فرض الرسوم المناسبة على المستخدمين،
- توحيد المعايير التشغيلية والخاصة بالمركبات، مثل أوزان وأبعاد المركبات والوزن الكلي للمركبة بحمولتها،
- تحسين التشغيل المشترك للسكك الحديدية بما فيها الترخيص/الاعتماد المشترك للسائقين والشروط الموحدة للنقل،
- تحسين التواصل على طول الممرات بما في ذلك وجود كابل الألياف البصرية وتتبع الشحنات،
- تحسين البنية التحتية اللوجستية، كالمستودعات المتاحة لعدة مستخدمين عبر تعزيز التنسيق والتعاون بين الجهات المعنية،
- زيادة عدد وجودة المراكز اللوجستية على طول ممرات النقل.

6. العوامل البيئية والطاقة

- تشجيع تعدد وسائل النقل وبخاصة التشجيع على استخدام السكك الحديدية والنقل البحري من خلال الاستثمار في مرافق النقل التي تتسم بالكفاءة،
- تحفيز استخدام المركبات والسفن الأكثر سلامة للبيئة من خلال الحوافز والأنظمة الرامية إلى تخفيض انبعاثات الكربون وتلوث الهواء في ممرات النقل.

7. رصد أداء ممرات النقل

- تطوير نظام لجميع البيانات في ممرات النقل، بما يتضمن على سبيل المثال لا الحصر:
 - حجم وتركيب الشحنات التجارية، بما فيها حركة الشحنات الخطرة
 - تدفق الحركة المرورية وتركيباتها
 - زمن الرحلات وسرعة المركبة
 - فترات المعالجة لإجراءات عبور الحدود
 - تكاليف ورسوم العبور
 - حوادث الطرق،
- تحليل ونشر البيانات المذكورة أعلاه لإعداد التقارير حول أداء ممرات النقل وتطبيق السياسات المذكورة.

3. التوصيات الخاصة بالسياسات الصادرة عن فريق العمل المعني بالسياحة

1-3 التوصيات الخاصة بالسياسات التي خرج بها الاجتماع لفريق عمل الكومسيك المعني بالسياحة

مبادئ كومسيك التوجيهية الموائمة سياحيا للمسلمين بشأن تنظيم منشآت الإقامة

بدأت الشركات السياحية في جميع أنحاء العالم، مع ازدياد أعداد المسافرين المسلمين الذين لديهم احتياجات فريدة ذات أساس ديني، في النظر بعين الاهتمام لاحتياجات لهذه الشريحة المتنامية والمربحة من السوق. تُعرّف السياحة الموائمة للمسلمين بأنها "أنشطة المسافرين المسلمين الذين لا يرغبون في الإضرار باحتياجاتهم الدينية عند السفر لغرض ما، وهو أمر مسموح به".¹

بالنظر إلى الأهمية المتزايدة لسوق السياحة الموائمة للمسلمين، أمرت الكومسيك بإجراء الدراسات الثلاث التالية بشأن السياحة الموائمة للمسلمين:

1. السياحة الموائمة للمسلمين: فهم جانبي العرض والطلب في البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي
2. السياحة الموائمة للمسلمين: تطوير وتسويق منتجات وخدمات السياحة الموائمة للمسلمين في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي
3. السياحة الموائمة للمسلمين (MFT): تنظيم منشآت الإقامة في البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي

وقد تم عرض نتائج الدراسة الثالثة بشأن السياحة الموائمة للمسلمين – تنظيم مؤسسات الإقامة في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على الاجتماع التاسع لفريق العمل المعني بالسياحة الذي عقد في 16 فبراير 2017 في أنقرة.

بدأت صناعة السياحة، في الأعوام الأخيرة، في إدراك ومعالجة الاحتياجات المختلفة للمسافرين المسلمين. ينظر العديد من مقدمي خدمات السفر إلى السياحة الموائمة للمسلمين باعتبارها سوقا واعدة. لا يوجد توافق في الآراء حاليا بشأن عناصر السياحة الموائمة للمسلمين اللازم إدراجها. ومع ذلك، تعتمد منشآت الإقامة في اتخاذ قرارها على أساس سهولة التنفيذ والتكلفة والتأثير المتوقع على الضيوف غير المسلمين. وتظهر الدراسات السابقة أن هناك تداخل بين احتياجات المسافرين المسلمين وغير المسلمين في بعض المناطق، مثل موقع الفندق وسعره، وهي أمور تعتبر حاسمة للمسافرين، بغض النظر عن الانتماء الديني. بالإضافة إلى ذلك، فإن المسلمين وغير المسلمين على حد سواء يثمنون العديد من الخصائص التي تعد من معايير الجودة التقليدية، بما في ذلك النظافة والرحابة والتوافق. ومع ذلك، فقد أشار البحث إلى أن المسافرين المسلمين لديهم احتياجات محددة

¹ "السياحة الموائمة للمسلمين: فهم جانبي العرض والطلب في البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي." كومسيك، فبراير 2016. الموقع الإلكتروني.

تتعلق بالدين؛ والبعض منها قد يتعارض مع احتياجات المسافرين من غير المسلمين، بما في ذلك، على سبيل المثال عدم وجود الكحول في مبان الفنادق. ونظرا لتفاوت مستويات السياحة الموائمة للمسلمين من الخدمات والمرافق التي تقدمها صناعة السياحة فهناك حاجة إلى التنظيم، ولا سيما في قطاع الإقامة.

واستنادا إلى دراسة السياحة الموائمة للمسلمين - تنظيم مؤسسات الإقامة في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، والتي تتضمن رؤى مستقاة من دراسات حالة ودراسات استقصائية ومقابلات مع الخبراء بالإضافة إلى تحليلات للمعايير القائمة، فإن هذه الوثيقة تعرض المبادئ التوجيهية الأساسية لتنظيم السياحة الموائمة للمسلمين لبلدان منظمة التعاون الإسلامي وللبلدان غير الأعضاء في تلك المنظمة. وهي تقدم الاعتبارات الرئيسية الواجب اتباعها عند تقييم وإرساء المبادئ التوجيهية العامة للسياحة الموائمة للمسلمين، والمبادئ التوجيهية للخدمات والمرافق فيما يخص ذلك النوع من السياحة لمختلف مستويات الاستعداد لها عبر البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وأخيرا، تم في هذه الوثيقة تلخيص خيارات وضع سوق السفر للسياحة الموائمة للمسلمين.

التقييم ووضع المعايير للمبادئ التوجيهية للسياحة الموائمة للمسلمين

توصي الدراسة سالفة الذكر بقوة بتنظيم عناصر السياحة الموائمة للمسلمين داخل قطاع الإقامة (وإن يكن ذلك على مستوى متفاوت تبعا لبيئة البلد ونضجها)، بالنظر إلى ردود الفعل القوية التي تتوفر من الدراسات الاستقصائية والتعبير الواضح عن الأنواع المطلوبة من الخدمات.

في استبيان المستهلكين الذي أجري لأغراض هذه الدراسة، ألقى المستجيبون أهمية كبيرة على الأغذية الحلال التي ينظمها معيار إقامة موائم للمسلمين؛ اعتبر 99 في المائة من المستطلع رأيهم أن ذلك أمر مهم (83 في المائة صنفوا ذلك أنه مهم للغاية). أعقب ذلك مناقشة تقديم خدمات شهر رمضان، مثل بوفيهات الإفطار، التي اعتبر 95 في المئة من المستطلعين أنها مهمة، يليها اتجاه القبلة في غرفة الفندق، والذي قيمه 94 في المئة من المستطلعين بأنه أمر مهم.

يوفر تنظيم السياحة الموائمة للمسلمين للضيوف ضامنا بالأصالة، وخاصة في حالة الغذاء الحلال، وهو يوفر توقعات متطابقة ويدعم النظام البيئي الصديق للأسرة وهو أمر مفيد للضيوف المسلمين وكذلك للنمط الرئيسي من النزلاء المسافرين مع أسرهم.

التحليل والنتائج الرئيسية للتقرير البحثي بعنوان "السياحة الموائمة للمسلمين: فهم جانبي العرض والطلب في البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي" و"السياحة الموائمة للمسلمين: تطوير وتسويق منتجات وخدمات السياحة الموائمة للمسلمين في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" والتي تم إعدادها بالفعل لصالح الفريق العامل بالسياحة في الكومسيك، ويمكن أيضا أن تستخدمه البلدان الأعضاء في جهودها الرامية إلى تنظيم أماكن الإقامة الموائمة لسياحة المسلمين.

المبادئ التوجيهية العامة للخدمات والمرافق الموائمة للمسلمين

سوف تختلف صلة الخدمات والمرافق بالسياحة الموائمة للمسلمين حسب طبيعة البلد. يوضح الرسم البياني أدناه تقسيم البلدان استنادا إلى ما إذا كانت الدولة عضوا في منظمة التعاون الإسلامي أم لا، واستنادا إلى مستوى نظم السياحة الموائمة للمسلمين الإيكولوجية المتاحة.

تقسيم البلدان – نظام السياحة الموائمة للمسلمين الإيكولوجي

| | | |
|--|--|--|
| البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الموجود بها نظم إيكولوجية محدودة للسياحة | بلدان منظمة التعاون الإسلامي الموجود بها نظم إيكولوجية متوسطة للسياحة الموائمة | بلدان منظمة التعاون الإسلامي الموجود بها نظم إيكولوجية متقدمة للسياحة الموائمة |
|--|--|--|

- تقديم الطعام في المقام الأول للنمط الرئيسي من النزلاء
- عدد متواضع من الزوار المسلمين
- حصة مرتفعة من الزوار غير المسلمين
- الطعام الحلال متوفر بوفرة، ولكن وجود الكحول شائع في الفنادق
- الزوار في الغالب من المسلمين
- نظم إيكولوجية قوية للتمويل الإسلامي والمنتجات الحلال
-

استنادا إلى استعراض مختلف المبادئ التوجيهية القائمة بشأن السياحة الموائمة للمسلمين، ترد أدناه قائمة موجزة بالمبادئ التوجيهية للخدمات والمرافق الخاصة بالسياحة الموائمة للمسلمين لكل فئة من فئات البلد الموصوفة أعلاه.

1. خدمات ومرافق السياحة الموائمة للمسلمين المتاحة للبلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ذات النظم الإيكولوجية المحدودة للسياحة الموائمة للمسلمين

يمكن للمنشآت، في البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، جذب المستهلكين المسلمين بطريقة عملية عبر تقديم خدمات أساسية منخفضة التكلفة تكون سهلة التنفيذ ولها تأثير منخفض على النزلاء من النمط الرئيسي.

يمكن إيجاز الخدمات والمرافق الموصى بها على النحو التالي:

1. توفير بعض خيارات الطعام الحلال
2. رفع الكحول من الثلاجات الصغيرة في غرف النزلاء المسلمين

3. توفير اتجاه القبلة (للصلاة) في الغرف.
 4. توفير قائمة بمطاعم الأكل الحلال وإرشادات الوصول إلى المساجد المحلية
 5. توفير سجادة صلاة ومواقيت الصلاة عند طلبها
 6. تدريب العاملين على الوعي بمبادئ السياحة الموائمة للمسلمين
- ومعظم هذه الخدمات والميزات، في حين أن لها أهمية كبيرة للضيوف المسلمين، ليس لها تأثير يذكر على الضيوف من التيار الرئيسي وهي منخفضة التكلفة.

2. خدمات ومرافق السياحة الموائمة للمسلمين المتاحة للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي لديها نظم إيكولوجية متوازنة للسياحة الموائمة للمسلمين

توجد ثلاثة خدمات عملية تنتسب إلى السياحة الموائمة للمسلمين وتهم الضيوف المسلمين، وهي سهلة التنفيذ ولها تأثير منخفض على الضيوف السائدين، وينبغي أن تنشئها مرافق الإقامة في دول منظمة التعاون الإسلامي التي لديها نظم إيكولوجية متوازنة للسياحة الموائمة للمسلمين. وهذه الخدمات الثلاث، كما هي موضحة في المخطط التالي، تشمل ما يلي²:

1. تقديم الغذاء الحلال المعتمد حصريا (مع وضع حصول مطابخ الفندق على شهادة الحلال في الاعتبار)
2. توفير سجاجيد صلاة في الغرف
3. التكيف لاستيعاب توقيت وعناصر قائمة طعام وجبة رمضان.

يجوز تقسيم خدمات ومرافق السياحة الموائمة للمسلمين التي يمكن أن يقدمها مقدمو خدمات الإقامة على أساس ما إذا كان تنفيذها منخفض أو مرتفع التكلفة وكذلك تأثيرها من جهة تأثيرها للضيوف غير المسلمين (ما إذا كان تنفيذ الخدمة الجديدة سيكون له تأثير منخفض أو مرتفع على النزلاء المسلمين). يسهل تنفيذ خدمات السياحة الموائمة للمسلمين المنخفضة التكلفة ولها تأثير منخفض على الضيوف من النمط الرئيسي، في حين أن هناك اعتبارات حساسة يجب مراعاتها عند تنفيذ الخدمات المنخفضة التكلفة ذات التأثير الكبير على الضيوف من النمط الرئيسي، الخ. (برجاء الرجوع للشكل 15: خدمات السياحة الموائمة للمسلمين للنظم الإيكولوجية المتوازنة في الدراسة).

الخدمات الإضافية التي تم تصنيفها على أنها مهمة وتكلفتها متوسطة إلى عالية هي كما يلي:

1. تركيب مرحاض أو دش اليد في الحمامات، في غرف النزلاء وكذلك في الحمامات في الأماكن العامة
2. توفير ترفيه مناسب للعائلات

² خدمة إضافية قيمها المستجيبين للاستطلاع بأنها مهمة وليس مكلفا توفيرها وهي وجود "المصلى" أو منطقة للصلاة داخل الفندق.

3. أن يكون المكان خال من الكحول وعدم وجود كازينوهات أو ملاهي ليلية في الموقع.
4. إزالة القنوات الإباحية ووجود مرشحات لتصفية محتوى الإنترنت.
5. مطالبة العاملين بارتداء ملابس محتشمة.

3. خدمات ومرافق السياحة الموانمة للمسلمين المتاحة للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ذات النظم الإيكولوجية المتقدمة للسياحة الموانمة للمسلمين

وفيما يخص لبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ذات النظم الإيكولوجية المتقدمة للسياحة الموانمة للمسلمين، يوصى بالمستوى المرتفع التالي من خدمات ومرافق السياحة الموانمة للمسلمين إضافة إلى الخدمات الأساسية:

بشكل عام:

1. يجب أن تكون مطابخ الفنادق معتمدة كمطابخ حلال.
2. ينبغي عدم توافر الكحول ولا السماح بوجوده داخل الفندق.
3. ينبغي أن تتوفر المرافق الملائمة للوضوء في الحمامات العامة وحمامات الغرف.
4. يجب وضع المصحف الشريف في كل غرفة.
5. ينبغي أن تقام صلاة الجماعة في المصلى/ المسجد بما في ذلك صلاة الجمعة، ويجب أن يتم بث الأذان على نظام مكبر الصوت.
6. خلال شهر رمضان، بالإضافة إلى تقديم وجبات الإفطار والسحور، يجب توفير حاقلات النقل المكوكية للمساجد المحلية.
7. يجب تمديد نطاق ما يتم توفيره المنتجات الحلال المعتمدة ليشمل منتجات العناية بالصحة مثل الشامبو ومستحضرات الاغتسال السائلة.

الأنشطة الترفيهية:

8. ينبغي توفير مرافق العناية بالصحة التي يتم فيها الفصل بين الجنسين بما في ذلك الصالات الرياضية وحمامات السباحة والمنتجعات الصحية والشواطئ، إما عن طريق توفير مرافق منفصلة، أو عن طريق تخصيص ساعات معينة للنساء.

إدارة العمل

9. جميع عمليات التمويل يجب أن تلتزم بالمبادئ المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.
10. وينبغي معاملة موظفي المرفق معاملة عادلة وأن يحصلوا على حد أدنى للأجر مرتفع بما فيه الكفاية للحفاظ على مستوى معيشي طبيعي.
11. يجب أن تكون عمليات الشركات عمليات صديقة للبيئة في مقرها وأن تكون حاصلة على شهادة بيئية.

تهيئة المؤسسة من جهة الموانمة للعائلات ومن الجهة الأخلاقية

يختلف مستوى الفعالية في إدخال خواص السياحة الموانمة للمسلمين بحسب البلد. ويتمثل أحد الاعتبارات الرئيسية في وضع وتعزيز الخدمات الصديقة للمسلمين دون

استبعاد الزبائن غير المسلمين. ربما تكون بعض الخواص المتعلقة بالسياحة الموائمة للمسلمين أعلى تكلفة وأكثر صعوبة في التنفيذ؛ ومع ذلك، فإن العديد من الميزات في السياحة الموائمة للمسلمين تسلط الضوء أيضا على مواءمة المنشأة للأسرة والوضع الأخلاقي. على سبيل المثال، فإن عدم وجود ملهى ليلي أو بار هو أمر لا يلائم احتياجات الضيوف المسلمين فحسب بل أنه يعزز أيضا مكانة الفندق كمرفق موائم للعائلات، حيث أن العديد من الأسر من النمط الرئيسي التي لديها أطفال تعتبر هذه البيئة مكانا أكثر أمنا لأسرهم.

يعرض الجدول الموضح أدناه الخدمات والمرافق التي تعمل على تعزيز وضع مرافق الإقامة من جهتي المواءمة العائلية والوضع الأخلاقي عبر مختلف مستويات النظام الإيكولوجي للسياحة الموائمة للمسلمين. حيث يفيد عدم وجود الكحول أو الكازينوهات أو الملاهي الليلية، بالإضافة إلى حظر قنوات الكبار، والأعمال الفنية الفاحشة ووضع مرشحات الإنترنت في تعزيز مكانة مرفق الإقامة من جهة المواءمة للأسرة بالإضافة إلى كونها أخلاقية.

خدمات ومرافق السياحة الموائمة للمسلمين الموائمة للأسرة والأخلاقية

| الحد الأدنى للمتطلبات | |
|--|---------------|
| خيارات الطعام الحلال | الطعام الحلال |
| خلو ثلاجات غرف النزلاء المسلمين من الكحول | سياسة الكحول |
| مستحسن وجود | |
| غياب الكحول: لا يوجد بار وعدم تقديم الكحول في مطاعم الفنادق | سياسة الكحول |
| عدم وجود ملهى ليلي في الموقع عدم وجود كازينوهات في الموقع عدم توفر قنوات إباحية مرشحات لمحتوى الإنترنت في الموقع (من المواد البذيئة) البرامج والترفيه الموائم للعائلات في الموقع | الترفيه |
| ارتداء العاملون ملابس محتشمة | العاملون |
| المكافآت | |
| لا يوجد كحول في الموقع (على سبيل المثال في المطعم أو عند الطلب) | سياسة الكحول |
| عدم عرض أعمال موسيقية أو فنية قد تتعارض مع القيم الإسلامية | الترفيه |
| الحصول على شهادة بيئية وتوفير عمليات صديقة للبيئة في المكان | الجانب البيئي |

التوصيات الخاصة بالسياسات الصادرة عن اجتماعات فرق عمل الكومسيك

1 – التوصيات الخاصة بالسياسات الصادرة عن فريق عمل الكومسيك المعني بالتجارة 1-1 التوصيات الخاصة بالسياسات الصادرة عن الاجتماع التاسع لفريق عمل الكومسيك المعني بالتجارة

عقد فريق الكومسيك العامل المعني بالتجارة بنجاح اجتماعه التاسع في التاسع من مارس 2017 بأنقرة، تركيا تحت شعار "أنظمة تخليص المعاملات من مكان واحد في الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي". تداول الفريق العامل المعني بالتجارة، أثناء الاجتماع، فكرة مقارنة السياسات ذات الصلة بأنظمة تخليص المعاملات من مكان واحد بين الدول الأعضاء. تولى مكتب تنسيق الكومسيك مهمة إرسال الوثيقة الصادرة وفقاً للنتائج الأساسية للدراسة التحليلية المعدة خصيصاً للاجتماع التاسع لفريق الكومسيك العامل المعني بالتجارة والتي تحمل عنوان "أنظمة تخليص المعاملات من مكان واحد في الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي" وردود الدول الأعضاء على الأسئلة الخاصة بالسياسات إلى جهات التنسيق التابعة لفريق الكومسيك العامل المعني بالتجارة. انفق المشاركون في أثناء الاجتماع على التوصيات الخاصة بالسياسات والتي تضمنتها الوثيقة الصادرة عن الاجتماع. تشمل الوثيقة الحالية التوصيات الخاصة بالسياسات التي أبرزها الاجتماع.

مشورة السياسات الأولى: تعزيز جهود أنظمة تخليص المعاملات من مكان واحد في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي من خلال تطوير إستراتيجيات متكاملة لتلك الأنظمة تعكس المتطلبات القومية والإقليمية وتشرك الجهات المعنية في هذه العملية

يعتبر إطلاق عملية إستراتيجية تؤدي إلى وضع وثيقة إستراتيجية موجزة خطوة حاسمة في عملية تطوير تخليص المعاملات من مكان واحد. ترسم القرارات المتخذة في المراحل المبكرة من مبادرة تخليص المعاملات من مكان واحد عمليات تخطيط النظام وتصميمه وتطويره؛ حيث يعتبر نظام تخليص المعاملات من مكان واحد التزاماً طويل الأجل تجاه التحول عن مفهوم وجود عدد كبير من الجهات المعنية. ومن ثم، على هذه الجهات المعنية، ولا سيما الأوساط التجارية، المشاركة عن كثب في مرحلة التصميم. يؤكد منظور الأوساط التجارية أن نظام تخليص المعاملات من مكان واحد يلبي احتياجاتهم مثلما يلبي احتياجات الوكالات الحكومية. يجب دمج جهات استشارية، مثل لجان تيسير التجارة، في عملية تطوير إستراتيجية تجارية. علاوة على ذلك، لا بد من أخذ المنظور الإقليمي في الاعتبار لدى تصميم أنظمة تخليص المعاملات من مكان واحد.

يجب أن تعتمد إستراتيجية تخليص المعاملات من مكان واحد على التعرف على المتطلبات التجارية والتقنية وتحديد الأولويات ووضع الأهداف الواضحة ومؤشرات الأداء القابلة للقياس لتكون نبراساً لمشروع تخليص المعاملات من مكان واحد. وبمجرد تشغيل نظام تخليص المعاملات من مكان واحد، يصبح من الضروري مواصلة قياس أدائه وتحديد معيار كمي وكمي

للأداء لتوصيل الخدمة. لا بد من إجراء تحليل يتناول التكاليف والفوائد في أثناء إعداد الرؤى والوثائق الإستراتيجية.

مشورة السياسات الثانية: تحسين مدى فاعلية أنظمة تخليص المعاملات من مكان واحد من خلال تحديد وتنفيذ التغييرات اللازمة في القوانين وإطار العمل التنظيمي وممارسات الأعمال

الأساس المنطقي:

يمثل نظام تخليص المعاملات من مكان واحد تحولاً رئيساً عن النهج الذي تعمل به الوكالات الحكومية وعن كيفية تفاعلها مع الأوساط التجارية. يتطلب هذا التحول تعديل إطار العمل التنظيمي المعمول به فيما يتصل باستيراد السلع وتصديرها ومرورها وتعديل الممارسات التشغيلية والعمليات التجارية. لا يمكن أن يؤدي نظام تخليص المعاملات من مكان واحد نتائج بنجاح إلا بتعريف هذه التعديلات على نحو واضح والعمل على تنفيذها على وجه السرعة. ويستلزم ذلك دعمًا سياسيًا قويًا لتنفيذ التعديلات عبر الوكالات والدوائر الحكومية.

إن تحليل السياسات والإجراءات الحالية (الحالة الراهنة) للوكالات يعد نقطة البدء لإجراء التعديلات؛ حيث يتيح فرصة التعرف على العقبات التشغيلية القائمة والمحتملة. لا بد من إعادة تنظيم العمليات التجارية (الحالة المستقبلية) بغرض الإسراع بالمعالجة والتفاعل وتبسيطها وتنسيقها. يجدر تنظيم الإجراءات القانونية والتنظيمية والإدارية وفقًا للعمليات المعاد تصميمها. وعلى هذا النحو، فإنه لمن دواعي الأهمية البالغة، لتنفيذ معاملات لا ورقية أو بلا أوراق، وضع إطار العمل القانوني للوثائق الإلكترونية والتوقعات الإلكترونية في موضعه الصحيح على المستوى الوطني، وعلى المستوى فوق الوطني، متى أمكن تطبيقه.

مشورة السياسات الثالثة: منح الأولوية لمرونة، وقابلية التأقلم، وأمان، وتوافق البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات لأنظمة تخليص المعاملات من مكان واحد

الأساس المنطقي:

تنفيذ التعديلات العملية التعزيزية لتخليص المعاملات من مكان واحد بغرض الوصول إلى تحسين قابلية الوصول وتحسين التكلفة وجودة الخدمات. لا بد من المداومة على إدماج البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والأهداف التجارية وتقديم الدعم الكامل للمتطلبات الوظيفية للجهات المعنية التي تمثل جزءًا من بيئة نظام تخليص المعاملات من مكان واحد. كما أنه لا بد لكافة الجهات المعنية من الوعي منذ المراحل المبكرة لعملية التصميم بمدى إسهام البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات في تحقيق أهداف نظام تخليص المعاملات من مكان واحد وأثره في تكلفة هذه المعاملات.

يجب أن تمتاز البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات بالمرونة والقدرة على التأقلم لتتسع للتغيرات السريعة التي يشهدها تطور تكنولوجيا المعلومات والتقنيات المتنوعة ولدمج التطورات التقنية

الجديدة وتقديم خدمات جديدة بمرور الزمن. إضافة إلى ذلك، لا بد للبنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات من أن يكون لديها القدرة على دمج الأنظمة والتطبيقات المتنوعة لتكنولوجيا المعلومات ودعمها. ومن ثم، فإنه لا بد من أخذ قابلية التشغيل البيئي، بمعنى القدرة على تقديم عمليات تجارية تعاونية وشبكية و مترابطة في الاعتبار لدى تعريف البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات الخاصة بأنظمة تخليص المعاملات من مكان واحد؛ حيث إن توافرها واستمراريتها على المستوى التجاري يمثلان أحد أهم أوجه نظام تخليص المعاملات من مكان واحد. ولضمان عنصر التوافر والاستمرارية التجارية، تحتاج تصميمات مشاريع تخليص المعاملات من مكان واحد إلى حمايتها من الكوارث البشرية والطبيعية بنظام يتسم بالقدرة على معالجة الأخطاء والاحتفاظ بنسخ احتياطية من البيانات خارج الموقع.

مشورة السياسات الرابعة: تعزيز مستوى التواصل بين الدول وتوافق الأنظمة الوطنية لتخليص المعاملات من مكان واحد في منطقة منظمة المؤتمر الإسلامي من أجل تأسيس أنظمة إقليمية لتخليص المعاملات من مكان واحد

الأساس المنطقي:

لسنوات طويلة ظلت أنظمة تخليص المعاملات من مكان واحد محض جهود وطنية. ولكن مع ازدياد عدد المشاريع الوطنية لتخليص المعاملات من مكان واحد تتنامى إمكانية دعم مزيد من الفوائد التي تخدم الأوساط التجارية وأوساط النقل عن طريق تعزيز التبادل بين الدول والأنظمة الوطنية لتخليص المعاملات من مكان واحد. تهدف هذه النهج الإقليمية إلى تبادل المعلومات بين الأطراف المشاركة إلكترونياً وتلقائياً.

تتمثل التحديات الرئيسية التي تواجه مبادرات أنظمة تخليص المعاملات من مكان واحد في الافتقار إلى الترابط والقدرة على العمل المشترك والبيانات والعمليات المتوافقة على مستوى أنظمة تخليص المعاملات من مكان واحد. وعلى هذا النحو، من الضروري أن يسير دعم المشاريع المشتركة بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي التي تعمل بالفعل بنظام تخليص المعاملات من مكان واحد جنباً إلى جنب مع تشجيع أنظمة تخليص المعاملات من مكان واحد على المستوى الوطني.

يمكن لهذه المشاريع أن تركز على تبادل وثائق مختارة ضمن العمليات التجارية المحددة بوضوح، مثل شهادات المنشأ داخل الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي التي تعتبر عضواً بإحدى مناطق التجارة الحرة أو أحد الاتحادات الجمركية. من شأن هذه المشاريع أن تشجع على الالتزام بالمعايير المشتركة لتبادل البيانات والمعلومات.

أدوات تنفيذ المشورات الخاصة بالسياسات

- **الفريق العامل الزراعي بالكومسيك:** يوصى الفريق العامل الزراعي في اجتماعاته اللاحقة بتوضيح مناطق السياسات المذكورة أعلاه بمزيد من التفصيل.
- **تمويل مشاريع الكومسيك:** في إطار تمويل مشاريع الكومسيك، يدعو مكتب تنسيق الكومسيك لمشروعات سنويًا؛ حيث يتسنى للدول الأعضاء المشاركة بالفرق العاملة، في إطار تمويل مشاريع الكومسيك، تقديم مشاريع تعاون متعددة الأطراف تمولها المنح المقدمة من مكتب تنسيق الكومسيك. فيما يتصل بمجالات السياسات المذكورة أعلاه، يمكن للدول الأعضاء الاستفادة من تمويل مشاريع الكومسيك؛ حيث قد يمول مكتب تنسيق الكومسيك مشاريع ناجحة في هذا المجال. قد تشمل هذه المشاريع تنظيم الندوات والبرامج التدريبية والزيارات الدراسية وتبادل الخبراء وعقد ورش العمل وإعداد الدراسات التحليلية وتقييم الاحتياجات والمواد/الوثائق التدريبية وغيرها.

1-2 التوصيات المتعلقة بالسياسات الصادرة عن الاجتماع العاشر لمجموعة عمل التجارة

انعقد الاجتماع العاشر لمجموعة عمل التجارة التابعة للكمسيك بنجاح في 2 نوفمبر 2017 في أنقرة، تركيا تحت عنوان *المناطق الاقتصادية الخاصة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي*. أجرت مجموعة عمل التجارة، أثناء الاجتماع، مداولات حول فكرة مقارنة السياسات تطوير مناطق اقتصادية خاصة فيما بين الدول الأعضاء. تولى مكتب تنسيق الكمسيك مهمة إرسال الوثيقة الصادرة وفقاً للنتائج الأساسية للتقرير البحثي المعد خصيصاً للاجتماع العاشر لمجموعة عمل التجارة التابعة للكمسيك والتي تحمل عنوان "المناطق الاقتصادية الخاصة في الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي" وردود الدول الأعضاء على الأسئلة الخاصة بالسياسات إلى جهات التنسيق التابعة لفريق الكمسيك العامل المعني بالتجارة. اتفق المشاركون في أثناء الاجتماع على التوصيات الخاصة بالسياسات والتي تضمنتها الوثيقة الصادرة عن الاجتماع. تشمل الوثيقة الحالية التوصيات الخاصة بالسياسات التي أبرزها الاجتماع.

*على أن تدعى اللجنة الاقتصادية الخاصة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي
بمجلس المناطق الاقتصادية الخاصة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي
وأن تكون هيئاتها التنفيذية هي هيئاتها التنفيذية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي
وأن تكون هيئاتها التنفيذية هي هيئاتها التنفيذية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي*

تعد المناطق الاقتصادية الخاصة من الأدوات الهامة التي تسهم في تعزيز النمو الاقتصادي الوطني والإقليمي وزيادة الدخل القومي. وفي الوقت الذي اتجهت فيه كثير من الدول في السنوات الأخيرة إلى إنشاء مناطق اقتصادية خاصة لتعزيز أهداف التنمية الاقتصادية وتيسير فرص الاستثمار، يجب إرساء الأساس المنطقي الاقتصادي الذي يدعم تنفيذ برنامج المناطق الاقتصادية الخاصة المقترح لمكافحة العوامل الحالية التي تقيد من النمو والأداء الاقتصادي.

إن تتبع الأداء وملاحظة النجاح الذي حققته المناطق الاقتصادية الخاصة داخل الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وعلى الصعيد العالمي يفيد كذلك بأن المناطق الاقتصادية الخاصة تتجه صوب تحقيق مزيد من النجاحات إن صيغت في شكل برنامج وصممت كعناصر منطقية للإستراتيجيات الاقتصادية القومية والإقليمية. ويتطلب هذا الأمر توضيحاً وقياساً لأولويات الإستراتيجية الاقتصادية الخاصة التي حظت بالدعم الأفضل من المناطق الاقتصادية الخاصة على المستويين القومي والإقليمي، فضلاً عن حالة مثبتة بالأدلة فيما يتعلق بالأسباب التي تستدعي تكوين المناطق الاقتصادية الخاصة بصورة مناسبة من التدخل المتعلق بالسياسات.

الرئيسية لنجاح هذا الأمر تحديد واختيار أكثر القطاعات ملائمة استنادًا إلى المعرفة الاقتصادية القوية بأهداف السياسات الاقتصادية والأنشطة والميزات التنافسية الحالية التي من المقرر أن تضفي قيمة كبرى في سياق الرؤية والأساس المنطقي لتطوير المناطق الاقتصادية الخاصة.

كما يتعين تطوير الإستراتيجيات المستشرفة للمستقبل لتحديد مسارات واضحة بهدف الارتقاء بسلاسل القيمة الصناعية وذلك بالاستعانة بالإستراتيجيات المعدة لتعزيز الروابط السابقة واللاحقة داخل الاقتصاد المحلي. ومن الأمور المهمة كذلك لبرنامج المناطق الاقتصادية الخاصة تيسير السياسات التكاملية مثل تطوير المهارات وإدارة سلاسل الإمداد الإقليمية لتعزيز تلك الروابط وجذب الاستثمارات المتزايدة.

وتمثل المواقع غير الجيدة أحد أكثر العوامل شيوعًا التي تصف ضعف الأداء داخل برامج المناطق الاقتصادية الخاصة، حيث يتم تحديدها أحيانًا دون أي اعتبارات اقتصادية أو فنية. ومن المعروف أن المناطق تحقق مزيدًا من النجاحات حينما تستفيد من الميزات التي كانت موجودة في السابق والتي تمثل منتجات التركيز، مثل وجود البنية الأساسية الحالية التي تتضمن الموانئ أو المطارات مما يسهم في توفير روابط دولية أو اعتبارات اقتصادية مثل الوصول إلى الأسواق والمواد الخام وسلاسل الإمداد.

كيفية شيء بطيء مع بطيء، لتعني بـ كـ زيـ زـ ة: هـ صـ طـ وـ نـ دـ عـ كـ فـ مـ مـ يـ هـ مـ طـ يـ لـ يـ عـ مـ كـ لـ مـ سـ ة؟ لـ يـ بـ عـ كـ يـ فـ ة شـ مـ بـ "خـ شـ بـ" تـ وـ عـ مـ ة قـ كـ طـ لـ يـ بـ طـ مـ طـ يـ لـ يـ بـ طـ مـ طـ يـ لـ يـ بـ

الأساس المنطقي:

من المقرر أن يميز الإطار القانوني والتنظيمي المناطق الاقتصادية الخاصة عن الاقتصاد المحلي وعليه، فإنه من المهم لإطار العمل واللوائح المرتبطة به تحديد كيفية حوكمة برنامج المناطق الاقتصادية الخاصة وطريقة جذب المستثمرين وتقديم الخدمات إليهم. ويجب كذلك تحديد إطار العمل المؤسسي والإداري من حيث دور الدوائر أو الوكالات الحكومية المختلفة ويجب مراعاة ما إذا كان يتعين إنشاء قانون خاص للمناطق الاقتصادية الخاصة، أو ما إذا كانت اللوائح أو التعديلات التشريعية أو القوانين أو الامتيازات التعاقدية قد توفر نفس الفوائد.

إن إنشاء بيئة عمل "خاصة" لا يعني تعويضًا عن مواطن الضعف في الاقتصاد ككل، ولكن يجب أن يتضمن تأسيس منطقة إقليمية إضافية توفر استثمارًا نفعيًا حقيقيًا وظروفًا تجارية ملائمة على أن ينشأ توافق مثالي بين هذه المنطقة والإستراتيجية التطلعية للدولة فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي.

يجب كذلك مراعاة استيفاء متطلبات واحتياجات المستثمرين على النحو الأمثل وذلك من خلال الإطار القانوني والتنظيمي، وخصوصاً داخل القطاعات الخاصة المستهدفة وأي صعوبات قانونية يتعين تذليلها لجذب مزيد من الاستثمارات إلى الدولة. ويشمل ذلك إنشاء "سوق متكامل".

يجب كذلك مراعاة تحليل البيئة القانونية والتنظيمية الحالية بعناية، وذلك لضمان ألا يؤدي إطار المناطق الاقتصادية الخاصة المقترح إلى توتر أو معارضة إدارية أو زيادة التعقيدات. ويتمثل الغرض من إنشاء إطار مخصص للمناطق الاقتصادية الخاصة في تعزيز "سهولة إنجاز الأعمال" بوجه عام، ما يجعل زيادة التعقيدات عائقاً أمام الاستثمارات القادمة.

لقد شهدنا في السنوات الأخيرة، في العديد من الدول، زيادة الاهتمام بالقطاعات الاقتصادية الخاصة، وذلك نتيجة لعدة أسباب، من بينها: الحاجة إلى جذب الاستثمارات الأجنبية، وتحسين بيئة الأعمال، وتعزيز التنافسية الاقتصادية، وتوفير فرص العمل، وتحسين مستوى المعيشة. ولقد شهدنا أيضاً، في العديد من الدول، زيادة الاهتمام بالقطاعات الاقتصادية الخاصة، وذلك نتيجة لعدة أسباب، من بينها: الحاجة إلى جذب الاستثمارات الأجنبية، وتحسين بيئة الأعمال، وتعزيز التنافسية الاقتصادية، وتوفير فرص العمل، وتحسين مستوى المعيشة.

الأساس المنطقي:

ثمة دواعي تستدعي تأسيس هيئة مستقلة للمناطق الاقتصادية الخاصة لتنظيم جميع الأمور المتعلقة بالمناطق الاقتصادية الخاصة في الدول التي تتعدد فيها المناطق الاقتصادية الخاصة. وعليه، يجب تأسيس هيئة شاملة في الدول الأعضاء لتعزيز الخبرات الحالية ونقادي المخاطر المحتملة للهيئات المتعددة التي تتنافس مع بعضها البعض وتثير ارتباكاً وتخوفاً لدى المستثمرين.

تساعد الهيئات المستقلة للمناطق الاقتصادية الخاصة في تعزيز استمرار واتساق السياسات على مستوى برامج المناطق الاقتصادية الخاصة، بالإضافة إلى إدارة العلاقة فيما بين الجهات الرقابية وجهات تشغيل وتطوير برامج المناطق الاقتصادية الخاصة. وبرغم ذلك، يجب إيلاء العناية البالغة تجاه مدى المرونة التي يجب أن تتحلّى بها الهيئة المستقلة على مستوى المناطق المختلفة، ويعتمد هذا الأمر جزئياً على التركيز على القطاعات. ويتعين على الجهات الرقابية والتنظيمية أن تكون قادرة على التمييز، وذلك فيما يتعلق بالتعامل مع المناطق التي تركز على الخدمات المالية والتجارية مقارنة بالمناطق التي تركز على الأنشطة الأخرى مثل التصنيع أو الدعم اللوجستي.

ويجب كذلك مراعاة إمكانية إدراج مهمة تحكيم قانوني على مستوى أو داخل المناطق الاقتصادية الخاصة.

علاوة على ذلك، يُعد الدعم المقدم من مجموعة متنوعة من الدوائر والوكالات الحكومية لبرنامج المناطق الاقتصادية الخاصة من العوامل الأساسية التي تسهم في تحقيق نجاح البرنامج. ويساعد الدعم التنفيذي المقدم لبرنامج المناطق الاقتصادية الخاصة في ضمان استيعاب ومعرفة جميع

المعنيين في الحكومة بأن البرنامج يمثل أولوية تنفيذية وأن الإدارة الفعالة للبرنامج تمثل أولوية في حد ذاتها. إضافة إلى ذلك، قد يتعين على مختلف الدوائر و/أو الوكالات الحكومية الإسهام في أو التعهد بالمسؤوليات التشغيلية.

قد يكون تأسيس مجموعات عمل للمناطق الاقتصادية الخاصة من الأدوات الرئيسية التي تضمن الحصول على النطاق الكامل من المطالب والفرص التي يخلقها برنامج المناطق الاقتصادية الخاصة والتي تضمن كذلك الدعم الجانبي من قبل الجهات المعنية. ويمكن تشكيل مجموعات العمل الفعالة من فنيين حكوميين يتمتعون بخبرات عالية ولديهم معرفة متعمقة بالتحديات الاقتصادية التي تواجه الدولة، وبالسياسات والتشريعات ومشاريع التنمية الاقتصادية التي تديرها الدولة. ومن المحتمل كذلك أن تسهم مجموعات العمل هذه في توفير آلية مفيدة لإدارة العلاقة بين الجهات المعنية في القطاعين العام والخاص من خلال المشاركة المباشرة لمؤسسات القطاع الخاص.

في الختام، نأمل أن يكون هذا التقرير قد ساعدكم على فهم أهمية هذا الموضوع بشكل أكبر.

- لرجاءكم بدعوتكم إلى اجتماعاتنا في مختلف المدن في إطار مشروع الكومسيك، يدعو مكتب تنسيق اللاحقة بتوضيح مجالات السياسات المذكورة أعلاه بمزيد من التفصيل.
- **أهلاً بكم في اجتماعاتنا في إطار مشروع الكومسيك، يدعو مكتب تنسيق الكومسيك لاقتراح مشروعات كل عام. ومن خلال آلية تمويل مشروعات الكومسيك، يمكن للدول الأعضاء المشاركة بمجموعات العمل أن تقوم بتقديم مشروعات تعاون متعددة الأطراف ليتم تمويلها من خلال منح مقدمة من مكتب تنسيق الكومسيك. فيما يتصل بمجالات السياسات المذكورة أعلاه، يمكن للدول الأعضاء الاستفادة من تمويل مشاريع الكومسيك؛ حيث قد يمول مكتب تنسيق الكومسيك مشاريع ناجحة في هذا المجال. قد تشمل هذه المشاريع تنظيم الندوات والبرامج التدريبية والزيارات الدراسية وتبادل الخبراء وعقد ورش العمل وإعداد الدراسات التحليلية وتقييم الاحتياجات والمواد/الوثائق التدريبية وغيرها.**

2- التوصيات الخاصة بالسياسات الصادرة عن فريق عمل الكومسيك المعني بالنقل والاتصالات 1-2 التوصيات المتعلقة بالسياسات الصادرة عن الاجتماع التاسع لمجموعة عمل الكومسيك للنقل والاتصالات

انعقد الاجتماع التاسع لمجموعة عمل الكومسيك للنقل والاتصالات بنجاح في 16 مارس 2017، في مدينة أنقرة، تركيا تحت عنوان "زيادة انتشار الإنترنت عريض النطاق في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي". وأجرت مجموعة عمل الكومسيك للنقل والاتصالات خلال هذا الاجتماع مداولات بشأن تقريب السياسات بين الدول الأعضاء في انتشار الإنترنت عريض النطاق. وكان محور النقاش الرئيسي هو الوثيقة الصادرة في الاجتماع، المحررة طبقاً للنتائج الرئيسية للتقرير البحثي المعد للاجتماع التاسع لمجموعة عمل الكومسيك للنقل والاتصالات، إضافة إلى ردود الدول الأعضاء على الأسئلة المتعلقة بالسياسة. وخلال الاجتماع، ناقش المشاركون التوصيات التالية المتعلقة بالسياسات.

أ - التوصيات المتعلقة بالسياسات لجميع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

التوصية الأولى المتعلقة بالسياسات: إعداد الإستراتيجيات القومية للإنترنت عريض النطاق بمشاركة جميع الجهات المعنية

الأسباب المنطقية:

الإستراتيجيات القومية للإنترنت عريض النطاق عبارة عن وثائق هامة تشتمل على السياسات التي تحدد الأهداف المتعلقة بزيادة تغطية وانتشار الإنترنت عريض النطاق للدول المعنية (مع التمييز بين خدمات الأفراد والشركات والجهات الحكومية)، والتي توضح مفهوم التكنولوجيا والمنافسة ونماذج الاستثمار. وانطلاقاً من هذا المنظور، تهدف الإستراتيجيات القومية للإنترنت عريض النطاق إلى ضمان الوصول السريع وعالي الجودة للإنترنت عريض النطاق بأسعار معقولة لجميع فئات المجتمع، فضلاً عن تعزيز المنافسة فيما بين القطاعات. إضافة إلى ذلك، تسهم الإستراتيجيات القومية للإنترنت عريض النطاق في تيسير تطوير آليات جمع البيانات وكذلك مراقبة وتقييم التقدم المحرز.

التوصية الثانية المتعلقة بالسياسات: تحسين مستوى الثقافة الرقمية عن طريق تضمين برامج في نظام التعليم الرسمي وتشجيع المبادرات غير الرسمية التي تستهدف فئات خاصة من السكان

الأسباب المنطقية:

تمثل الثقافة الرقمية¹ أهمية بالغة لجنى الفوائد الكاملة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويطلب الأفراد الذي يتمتعون بمستوى كافٍ من الثقافة الرقمية بخدمات الإنترنت عريض النطاق، حيث يمكنهم بالاستعانة بتلك الخدمات توفير قيمة إضافية. ويمكن تحسين مستوى الثقافة الرقمية عن طريق تضمين برامج في نظام التعليم الرسمي وتشجيع المبادرات غير الرسمية التي تستهدف فئات خاصة

¹ تُعرف الثقافة الرقمية على أنها "القدرة على استخدام التكنولوجيا الرقمية، أو أدوات الاتصال، أو الشبكات لتحديد مواقع المعلومات وتقييمها واستخدامها وإنشائها" (هوج وبرابر، 2010).

من السكان (كبار السن، والمناطق الريفية الفقيرة، وما إلى ذلك). ويجب أن تكون برامج الثقافة الرقمية المضمنة في نظام التعليم الرسمي محورية وواسعة النطاق، وأن تركز على تحسين مهارات استخدام الأجهزة والخدمات. وعلى الجانب الآخر، يمكن إطلاق البرامج غير الرسمية عن طريق عروض التدريب عبر الإنترنت، وإنشاء المراكز المحلية للدخول إلى الإنترنت في المناطق ذات الاستخدام المحدود لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتنفيذ البرامج في المدارس الحكومية أو المراكز الثقافية بالتعاون مع السلطات المحلية، وإرسال المدربين إلى المناطق الريفية.

ب - التوصيات المتعلقة بالسياسات للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مرحلة مختلفة من تطوير الإنترنت عريض النطاق

1. الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مرحلة² متقدمة من تطوير الإنترنت عريض النطاق

التوصية الأولى المتعلقة بالسياسات: تحقيق هدف تغطية الإنترنت عالي السرعة للمناطق الريفية والنائية خلال مُهل لاستيفاء شروط وأحكام اللوائح³ وعن طريق الدعم المباشر بغية تحسين الجدوى الاستثمارية للإنترنت عريض النطاق

الأسباب المنطقية:

يتوفر الإنترنت عالي السرعة عريض النطاق بالفعل في المناطق الحضرية والضواحي في الدول المتقدمة. ولا يزال توفير تغطية إنترنت عالي السرعة في المناطق الريفية والمناطق النائية يمثل تحديًا كبيرًا أمام الدول المتقدمة. وبالعامل على تخفيف بعض قيود الجدوى الاقتصادية، فإن الوسائل التي تجمع بين مُهل استيفاء شروط وأحكام اللوائح والدعم المباشر تهدف إلى معالجة تلك المشكلة. وللعمل على تحسين نشر شبكات الجيل التالي في المناطق الريفية، يمكن للدول الأعضاء تشجيع موفري خدمات الإنترنت بمنحهم مُهل لاستيفاء شروط وأحكام اللوائح، مما يعفيهم من الالتزام بمشاركة الشبكة مع المنافسين في المناطق الريفية. إضافة إلى ذلك، يمكن كذلك الاستفادة من الدعم، كآلية تمويل مشترك، في نشر البنية التحتية للإنترنت عريض النطاق في المناطق ذات عائد الاستثمار المحدود.

التوصية الثانية المتعلقة بالسياسات: إصدار مراسيم بمنح حوافز مالية لموفري خدمات الإنترنت لنشر الجيل الرابع G4

الأسباب المنطقية:

فيما يتعلق بانتشار الإنترنت عريض النطاق، انتشر الجيل الثالث G3 انتشارًا كاملاً في معظم الدول الأعضاء المتقدمة ومتوسطة التنمية في منظمة التعاون الإسلامي. وفي هذه المرحلة، انتشرت تكنولوجيا الجيل الرابع في 41 دولة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على الرغم من أن معدلات التغطية لا تزال منخفضة للغاية، حيث إن المستفيد الرئيسي منها هو سكان المناطق

² "الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مرحلة متقدمة" تشير إلى الدول التي تتمتع باستخدام وتغطية عالية للإنترنت عريض النطاق.
³ تشير مُهل استيفاء شروط وأحكام اللوائح إلى غياب الإلزام القانوني لتوفير الوصول إلى الإنترنت، على الأقل لفترة محددة مسبقًا من الوقت.

الحضرية. ولا يرغب كثير من موفري خدمات الإنترنت في تحقيق انتشار كامل للجيل الرابع قبل تحقيق عائد معقول من الجيل السابق. وعليه، ولتسريع انتشار الجيل الرابع، يمكن للحكومات إصدار مراسيم بمنح حوافر مالية لموفري الخدمات. وفي هذا الصدد، يمكن الاستفادة من ميزة الإعفاء من الضرائب لتوفير معدات الشبكات. علاوة على ذلك، يمكن للحكومات تقليل تكاليف ترخيص الطيف الترددي.

2. الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مرحلة⁴ متوسطة من تطوير الإنترنت عريض النطاق

التوصية الأولى المتعلقة بالسياسات: تقليل تكلفة خدمات الإنترنت عريض النطاق من خلال مبادرات السياسات العاملة المستهدفة

الأسباب المنطقية:

إن زيادة الطلب يمثل أكبر تحدٍ تواجهه الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي ينتشر بها الإنترنت عريض النطاق انتشاراً متوسطاً. ولتقليل أسعار الوصول إلى الإنترنت للمستخدم النهائي، يمكن للحكومات إما تقليل الضرائب على الخدمات والأجهزة أو توفير دعم. ويمكن تحقيق ذلك من خلال قسيمة عادية أو رد أموال الضرائب للفئات المؤهلة من السكان (على سبيل المثال، التلاميذ). ويتمثل الخيار الثاني في التفاوض على اتفاقيات تبرم بين الحكومة وموفري خدمات الإنترنت عريض النطاق في القطاع الخاص لعرض أسعار مخفضة لبعض الفئات. أما الخيار الثالث فيشمل عرض وصول مجاني إلى الإنترنت من خلال خدمات الواي فاي الموجودة في المناطق العامة، مثل الساحات والمكتبات ومراكز النقل كمحطات الحافلات والمطارات.

التوصية الثانية المتعلقة بالسياسات: تقليل العوائق اللغوية والثقافية من خلال تطوير محتوى وتطبيقات وأنظمة أساسية محلية مألوفة للمستخدم.

الأسباب المنطقية:

للعوائق الثقافية واللغوية أثر سلبي على طلب خدمات الإنترنت عريض النطاق. وكذلك، فإن عدم وجود محتوى باللغات المحلية وعدم الارتباط الثقافي يمثلان عائقاً أساسياً في استخدام الإنترنت. فمن الواضح أن الترابط اللغوي والثقافي يشجع الأفراد على زيادة استخدام الإنترنت. ورداً على هذا التحدي، على الحكومات أن تتعاون مع القطاع الخاص في تعزيز تطوير محتوى رقمي محلي، وتطبيقات أنظمة أساسية مألوفة للمستخدم، مما يساهم في زيادة انتشار الإنترنت.

3. الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مرحلة⁵ أولية من تطوير الإنترنت عريض النطاق

⁴ الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي تمر بمرحلة تنمية متوسطة لديها تغطية متقدمة بوجه عام على الرغم من الانتشار المحدود للإنترنت عريض النطاق.

⁵ الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مرحلة أولية تشير إلى الدول التي تحتاج إلى زيادة كل من العرض والطلب على خدمات الإنترنت عريض النطاق. وبالنسبة لهذه الدول، يجب منح مجموعة من الحوافر المالية لنشر البنية التحتية ووضع سياسات لتحفيز الطلب من أجل زيادة انتشار الإنترنت عريض النطاق.

التوصية الأولى المتعلقة بالسياسات: عرض خدمة إنترنت عريض النطاق بسعر منخفض للمستخدمين بواسطة شركات توفير خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية المدعومة من الحكومة أو المملوكة للدولة.

الأسباب المنطقية:

الدول التي تمر بالمرحلة الأولى من تطوير الإنترنت عريض النطاق هي بوجه عام تلك الدول التي لم تخصص قطاع الاتصال بالكامل. كما يؤثر غياب المنافسة بشكل مباشر على القدرة على تحمل نفقات خدمات الإنترنت عريض النطاق. وفي إطار العمل هذا، نظرًا لأن القدرة على تحمل النفقات لا تزال تمثل أكبر المشكلات التي تواجه الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في المرحلة الأولى من تطوير الإنترنت عريض النطاق، يمكن لشركات توفير خدمات الإنترنت عريض النطاق المملوكة للدولة تحمل مسؤولية، بصفتها كيان خدمي عام، توفير خدمات الوصول إلى الإنترنت عريض النطاق بتكلفة معقولة للمستخدم النهائي. الأمر الذي قد يشجع الشركات الخاصة على خفض الأسعار.

التوصية الثانية المتعلقة بالسياسات: عرض خدمات الإنترنت عريض النطاق منخفضة السعر أو المجانية المخصصة لفئات السكان المحرومة من تلك الخدمات.

الأسباب المنطقية:

إن قدرة الفئات السكانية الاجتماعية المحرومة من الخدمات على تحمل تكلفة الحصول على خدمات إنترنت عريض النطاق محدودة. ويمكن للحكومات وضع سياسات مناسبة لخلق بيئة ملائمة تتيح للمجموعات المحرومة من الخدمات إمكانية تحمل تكلفة خدمات إنترنت عريض النطاق. كما يمكن للحكومات توفير وصول مجاني إلى الإنترنت في المؤسسات العامة مثل المدارس والمكتبات والعيادات الصحية. وتحقيقًا لهذه الغاية، يمكن للحكومات تشجيع الشركات الخاصة على عرض خدمات إنترنت عريض النطاق بأسعار مخفضة لفئات السكان المحرومة من الخدمات. ويمكن تحقيق هذا الأمر في سياق وضع خطة قومية للإنترنت عريض النطاق. وبدلاً من ذلك، يمكن تحقيق هذا الأمر كجزء من الاتفاق بين الجهة الرقابية الحكومية وموفر خدمة إنترنت خاص كشرط للسماح للأخير بوضع مبادرة خاصة (على سبيل المثال، دمج أو استحواد).

2-2 التوصيات المتعلقة بالسياسات الصادرة عن الاجتماع العاشر لمجموعة النقل والاتصالات - جلسة تبادل وجهات النظر للدورة الثالثة والثلاثين للكومسيك

اتفقت الدورة الثانية والثلاثين للكومسيك على "تحسين ممرات النقل العابرة للحدود الوطنية بين الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي" ليكون موضوع جلسة تبادل وجهات النظر الثالثة والثلاثين للكومسيك، وطالبت مجموعة عمل النقل والمواصلات بالخروج بتوصيات سياسية محددة حول هذا الموضوع وتقديم تقرير بها إلى الدورة الوزارية الثالثة والثلاثين للكومسيك. في هذا الإطار توصلت مجموعة العمل إلى الملخص التالي للمشاكل والتحديات بالإضافة إلى خيارات السياسة الممكنة فيما يتعلق بتحسين ممرات النقل العابرة للحدود الوطنية في الدول الأعضاء.

التحديات والمشكلات:

وسلّطت مجموعة عمل النقل والمواصلات، تماشياً مع النقاشات الجارية في الاجتماع العاشر لها، الضوء على المشاكل والتحديات المحتملة التالية:

- محدودية الوعي بالجهات المعنية وبخاصة على مستوى صانعي القرار، فيما يتعلق بالمزايا الاقتصادية لانسيابية عمل ممرات النقل الدولية،
- ضعف الإرادة السياسية بين الدول الواقعة على تلك الممرات،
- عدم كفاية التعاون والتنسيق بين الدول الواقعة على الممرات، بما في ذلك عدم توفر إطار عمل مشترك ونظام للإدارة. يؤدي ذلك إلى عدم فعالية التنسيق المتعلق بتوزيع المهام والمسؤوليات، بما يتضمن التخطيط والجوانب المالية بين الدول الواقعة على الممرات بالإضافة إلى الوكالات المانحة المشاركة.
- نقص استراتيجيات/سياسات النقل العابرة للحدود الوطنية المتنوعة التي تستهدف تلبية احتياجات القطاع الخاص المختلفة
- عدم كفاية أو دقة أو تحديث المعلومات المتعلقة بالعمليات الخاصة بممرات النقل العابرة للحدود الوطنية، وعدم وجود نظام فعل لجمع البيانات،
- تدني مستوى التشغيل المشترك والروابط المشتركة. وفي هذا السياق فإن التحديات الأساسية هي:

- عدم كفاية التشغيل المشترك بين الطرق والسكك الحديدية ووسائل النقل البحرية،
- عدم كفاية إجراءات الأعمال المنسجمة بين الدول الواقعة على ممرات النقل،
- عدم توفر التواصل الكافي لتقنية الاتصالات والمعلومات بما من شأنه تخطيط ومعلومات وإدارة السفر
- عدم التوافق بين المعاهدات الدولية والقوانين والأنظمة الوطنية والشؤون التشغيلية،
- المشاكل المتعلقة بمواجهة التحديات البيئية وتوفير وسائل المواصلات الموثوقة والانسحابية،
- انعدام التوازن في حركة المرور بين الطرق والسكك الحديدية،
- المشاكل السياسية بين الدول، مما يؤدي إلى القيود التجارية والعقبات في نقاط عبور الحدود،
- ضمان استدامة البنية التحتية لممرات النقل فيما يتعلق بصيانة الطرق، وتجنب الخسائر الكبيرة في قيمة الأصول،
- ارتفاع تكلفة تأمين البضائع أثناء عبورها.

التوصيات المتعلقة بالسياسات:

في ضوء التحديات والمشاكل المذكورة أعلاه، خرجت مجموعة عمل النقل والمواصلات بعدد من التوصيات المتعلقة بالسياسات والتي تعدّ بالغة الأهمية لضمان سلاسة عمل ممرات النقل العابرة للحدود حالياً في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي.

1. العوامل السياسية والمؤسسية

- تحويل مسارات النقل إلى ممرات للنقل بوجود أمانة دائمة أو تعزيز قدرات الأمانات القائمة،
- تطوير معاهدة لممرات النقل كمقياس نموذجي تستفيد منه الدول الواقعة على تلك الممرات،
- زيادة الوعي لدى صانعي القرارات فيما يتعلق بالحاجة إلى تعزيز التعاون والتنسيق والمسؤوليات المشتركة لتحسين الأداء الإجمالي لممرات النقل العابرة للحدود الوطنية.
- تشكيل اللجان الوطنية لتيسير التجارة والمواصلات، والتي تضم مختلف الوزارات والجهات المعنية.

2. العوامل الاقتصادية والمالية والاجتماعية:

- تشجيع تبسيط وتسهيل عمليات / إجراءات الأعمال بين الدول الواقعة على تلك الممرات، بما في ذلك الدفعات على المعابر الحدودية أو الدفع المسبق قبل الوصول إلى الحدود،
- زيادة الوعي لدى الجهات المعنية في القطاعين العام والخاص بالمزايا الاقتصادية المحتملة لممرات النقل العابرة للحدود الوطنية،

- الاستفادة من الموارد الدولية بما فيها آلية تمويل مشاريع الكومسيك لتشجيع إقامة أمانات ممرات النقل،
- التشجيع على اعتماد تعرفه شاملة للنقل بالسكك الحديدية بين الدول الواقعة على طول ممرات النقل،
- إعداد مخطط شمولي لتطوير ممرات النقل بما فيها المتطلبات المالية على المدى القصير والمتوسط والطويل،
- إشراك القطاع الخاص لتطوير وتمويل وإدارة البنية التحتية لممرات النقل بالشراكة مع القطاع العام،
- التشجيع على التجارة البيئية والاستثمارات انطلاقاً من رؤية رامية إلى تعزيز حركة الأشخاص وفرص العمل بالإضافة إلى التخفيف من الفقر على طول ممرات النقل.

3. تسهيل التجارة:

- مراجعة الاتفاقيات التجارية الحالية لتحديد العوامل المرتبطة بإزالة العوائق غير المادية للتجارة،
- تحفيز التجارة البيئية لزيادة الطلب على ممرات النقل العابرة للحدود الوطنية في دول منظمة التعاون الإسلامي،
- تعزيز كفاءة التفتيش الجمركي عبر استحداث النقاط الحدودية الشاملة، بالاستفادة من أساليب إدارة المخاطر (مثل نظام أسيكودا) وقنوات الضوء الأخضر والتقنيات الجديدة في الجمارك،
- تطوير نظام كفاء لجمع البيانات الإحصائية التجارية،
- تشجيع نظام النافذة الموحدة،
- تسهيل إصدار التأشيرات لرجال الأعمال وملصقات التأشيرة للسائقين.

4. السلامة والأمن والالتزام القانوني:

- تنفيذ البرامج / الإجراءات التي من شأنها تعزيز الأمن في ممرات النقل،
- تعزيز تبادل الخبرات في مجال سلامة الطرق،
- إقامة محطات خدمة على جوانب الطرق بما فيها الاستراحات لتحسين رفاة السائقين والتخفيف من إعيائهم،
- تشجيع الالتزام القانوني متعدد الوسائل.

5. العوامل الفنية والتشغيلية:

- تحسين معايير تصميم البنية التحتية للطرق والسكك الحديدية، بما في ذلك عقد الطرق / السكك الحديدية وقياس تغير الانظمة والمعابر الحدودية،

- ضمان استدامة البنية التحتية لممرات النقل، بما يتضمن صيانة الطرق عبر فرض الرسوم المناسبة على المستخدمين،
- توحيد المعايير التشغيلية والخاصة بالمركبات، مثل أوزان وأبعاد المركبات والوزن الكلي للمركبة بحمولتها،
- تحسين التشغيل المشترك للسكك الحديدية بما فيها الترخيص/الاعتماد المشترك للسائقين والشروط الموحدة للنقل،
- تحسين التواصل على طول الممرات بما في ذلك وجود كابل الألياف البصرية وتتبع الشحنات،
- تحسين البنية التحتية اللوجستية، كالمستودعات المتاحة لعدة مستخدمين عبر تعزيز التنسيق والتعاون بين الجهات المعنية،
- زيادة عدد وجودة المراكز اللوجستية على طول ممرات النقل.

6. العوامل البيئية والطاقة

- تشجيع تعدد وسائل النقل وبخاصة التشجيع على استخدام السكك الحديدية والنقل البحري من خلال الاستثمار في مرافق النقل التي تتسم بالكفاءة،
- تحفيز استخدام المركبات والسفن الأكثر سلامة للبيئة من خلال الحوافز والأنظمة الرامية إلى تخفيض انبعاثات الكربون وتلوث الهواء في ممرات النقل.

7. رصد أداء ممرات النقل

- تطوير نظام لجميع البيانات في ممرات النقل، بما يتضمن على سبيل المثال لا الحصر:
 - حجم وتركيب الشحنات التجارية، بما فيها حركة الشحنات الخطرة
 - تدفق الحركة المرورية وتركيباتها
 - زمن الرحلات وسرعة المركبة
 - فترات المعالجة لإجراءات عبور الحدود
 - تكاليف ورسوم العبور
 - حوادث الطرق،
- تحليل ونشر البيانات المذكورة أعلاه لإعداد التقارير حول أداء ممرات النقل وتطبيق السياسات المذكورة.

3. التوصيات الخاصة بالسياسات الصادرة عن فريق العمل المعني بالسياحة

1-3 التوصيات الخاصة بالسياسات التي خرج بها الاجتماع لفريق عمل الكومسيك المعني بالسياحة

مبادئ كومسيك التوجيهية الموائمة سياحيا للمسلمين بشأن تنظيم منشآت الإقامة

بدأت الشركات السياحية في جميع أنحاء العالم، مع ازدياد أعداد المسافرين المسلمين الذين لديهم احتياجات فريدة ذات أساس ديني، في النظر بعين الاهتمام لاحتياجات لهذه الشريحة المتنامية والمربحة من السوق. تُعرّف السياحة الموائمة للمسلمين بأنها "أنشطة المسافرين المسلمين الذين لا يرغبون في الإضرار باحتياجاتهم الدينية عند السفر لغرض ما، وهو أمر مسموح به"¹.

بالنظر إلى الأهمية المتزايدة لسوق السياحة الموائمة للمسلمين، أمرت الكومسيك بإجراء الدراسات الثلاث التالية بشأن السياحة الموائمة للمسلمين:

1. السياحة الموائمة للمسلمين: فهم جانبي العرض والطلب في البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي
2. السياحة الموائمة للمسلمين: تطوير وتسويق منتجات وخدمات السياحة الموائمة للمسلمين في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي
3. السياحة الموائمة للمسلمين (MFT): تنظيم منشآت الإقامة في البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي

وقد تم عرض نتائج الدراسة الثالثة بشأن السياحة الموائمة للمسلمين – تنظيم مؤسسات الإقامة في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على الاجتماع التاسع لفريق العمل المعني بالسياحة الذي عقد في 16 فبراير 2017 في أنقرة.

بدأت صناعة السياحة، في الأعوام الأخيرة، في إدراك ومعالجة الاحتياجات المختلفة للمسافرين المسلمين. ينظر العديد من مقدمي خدمات السفر إلى السياحة الموائمة للمسلمين باعتبارها سوقا واعدة. لا يوجد توافق في الآراء حاليا بشأن عناصر السياحة الموائمة للمسلمين اللازم إدراجها. ومع ذلك، تعتمد منشآت الإقامة في اتخاذ قرارها على أساس سهولة التنفيذ والتكلفة والتأثير المتوقع على الضيوف غير المسلمين. وتظهر الدراسات السابقة أن هناك تداخل بين احتياجات المسافرين المسلمين وغير المسلمين في بعض المناطق، مثل موقع الفندق وسعره، وهي أمور تعتبر حاسمة للمسافرين، بغض النظر عن الانتماء الديني. بالإضافة إلى ذلك، فإن المسلمين وغير المسلمين على حد سواء يثمنون العديد من الخصائص التي تعد من معايير الجودة التقليدية، بما في ذلك النظافة والرحابة والتوافق. ومع ذلك، فقد أشار البحث إلى أن المسافرين المسلمين لديهم احتياجات محددة

¹ "السياحة الموائمة للمسلمين: فهم جانبي العرض والطلب في البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي." كومسيك، فبراير 2016. الموقع الإلكتروني.

تتعلق بالدين؛ والبعض منها قد يتعارض مع احتياجات المسافرين من غير المسلمين، بما في ذلك، على سبيل المثال عدم وجود الكحول في مبان الفندق. ونظرا لتفاوت مستويات السياحة الموائمة للمسلمين من الخدمات والمرافق التي تقدمها صناعة السياحة فهناك حاجة إلى التنظيم، ولا سيما في قطاع الإقامة.

واستنادا إلى دراسة السياحة الموائمة للمسلمين - تنظيم مؤسسات الإقامة في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، والتي تتضمن رؤى مستقاة من دراسات حالة ودراسات استقصائية ومقابلات مع الخبراء بالإضافة إلى تحليلات للمعايير القائمة، فإن هذه الوثيقة تعرض المبادئ التوجيهية الأساسية لتنظيم السياحة الموائمة للمسلمين لبلدان منظمة التعاون الإسلامي وللبلدان غير الأعضاء في تلك المنظمة. وهي تقدم الاعتبارات الرئيسية الواجب اتباعها عند تقييم وإرساء المبادئ التوجيهية العامة للسياحة الموائمة للمسلمين، والمبادئ التوجيهية للخدمات والمرافق فيما يخص ذلك النوع من السياحة لمختلف مستويات الاستعداد لها عبر البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وأخيرا، تم في هذه الوثيقة تخصيص خيارات وضع سوق السفر للسياحة الموائمة للمسلمين.

التقييم ووضع المعايير للمبادئ التوجيهية للسياحة الموائمة للمسلمين

توصي الدراسة سالفة الذكر بقوة بتنظيم عناصر السياحة الموائمة للمسلمين داخل قطاع الإقامة (وإن يكن ذلك على مستوى متفاوت تبعا لبيئة البلد ونضجها)، بالنظر إلى ردود الفعل القوية التي تتوفر من الدراسات الاستقصائية والتعبير الواضح عن الأنواع المطلوبة من الخدمات.

في استبيان المستهلكين الذي أجري لأغراض هذه الدراسة، ألقى المستجيبون أهمية كبيرة على الأغذية الحلال التي ينظمها معيار إقامة موائم للمسلمين؛ اعتبر 99 في المائة من المستطلع رأيهم أن ذلك أمر مهم (83 في المائة صنفوا ذلك أنه مهم للغاية). أعقب ذلك مناقشة تقديم خدمات شهر رمضان، مثل بوفيهات الإفطار، التي اعتبر 95 في المئة من المستطلعين أنها مهمة، يليها اتجاه القبلة في غرفة الفندق، والذي قيمه 94 في المئة من المستطلعين بأنه أمر مهم.

يوفر تنظيم السياحة الموائمة للمسلمين للضيوف ضمانا بالأصالة، وخاصة في حالة الغذاء الحلال، وهو يوفر توقعات متطابقة ويدعم النظام البيئي الصديق للأسرة وهو أمر مفيد للضيوف المسلمين وكذلك للنمط الرئيسي من النزلاء المسافرين مع أسرهم.

التحليل والنتائج الرئيسية للتقرير البحثي بعنوان "السياحة الموائمة للمسلمين: فهم جانبي العرض والطلب في البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي" و"السياحة الموائمة للمسلمين: تطوير وتسويق منتجات وخدمات السياحة الموائمة للمسلمين في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" والتي تم إعدادها بالفعل لصالح الفريق العامل بالسياحة في الكومسيك، ويمكن أيضا أن تستخدمه البلدان الأعضاء في جهودها الرامية إلى تنظيم أماكن الإقامة الموائمة لسياحة المسلمين.

المبادئ التوجيهية العامة للخدمات والمرافق الموائمة للمسلمين

سوف تختلف صلة الخدمات والمرافق بالسياحة الموائمة للمسلمين حسب طبيعة البلد. يوضح الرسم البياني أدناه تقسيم البلدان استنادا إلى ما إذا كانت الدولة عضوا في منظمة التعاون الإسلامي أم لا، واستنادا إلى مستوى نظم السياحة الموائمة للمسلمين الإيكولوجية المتاحة.

تقسيم البلدان – نظام السياحة الموائمة للمسلمين الإيكولوجي

| | | |
|--|--|--|
| البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الموجود بها نظم إيكولوجية محدودة للسياحة | بلدان منظمة التعاون الإسلامي الموجود بها نظم إيكولوجية متوسطة للسياحة الموائمة | بلدان منظمة التعاون الإسلامي الموجود بها نظم إيكولوجية متقدمة للسياحة الموائمة |
|--|--|--|

- تقديم الطعام في المقام الأول للنمط الرئيسي من النزلاء
- عدد متواضع من الزوار المسلمين
- حصة مرتفعة من الزوار غير المسلمين
- الطعام الحلال متوفر بوفرة، ولكن وجود الكحول شائع في الفنادق
- الزوار في الغالب من المسلمين
- نظم إيكولوجية قوية للتمويل الإسلامي والمنتجات الحلال
-

استنادا إلى استعراض مختلف المبادئ التوجيهية القائمة بشأن السياحة الموائمة للمسلمين، ترد أدناه قائمة موجزة بالمبادئ التوجيهية للخدمات والمرافق الخاصة بالسياحة الموائمة للمسلمين لكل فئة من فئات البلد الموصوفة أعلاه.

1. خدمات ومرافق السياحة الموائمة للمسلمين المتاحة للبلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ذات النظم الإيكولوجية المحدودة للسياحة الموائمة للمسلمين

يمكن للمنشآت، في البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، جذب المستهلكين المسلمين بطريقة عملية عبر تقديم خدمات أساسية منخفضة التكلفة تكون سهلة التنفيذ ولها تأثير منخفض على النزلاء من النمط الرئيسي.

يمكن إيجاز الخدمات والمرافق الموصى بها على النحو التالي:

1. توفير بعض خيارات الطعام الحلال
2. رفع الكحول من الثلاجات الصغيرة في غرف النزلاء المسلمين

3. توفير اتجاه القبلة (للصلاة) في الغرف.
 4. توفير قائمة بمطاعم الأكل الحلال وإرشادات الوصول إلى المساجد المحلية
 5. توفير سجادة صلاة ومواقيت الصلاة عند طلبها
 6. تدريب العاملين على الوعي بمبادئ السياحة الموائمة للمسلمين
- ومعظم هذه الخدمات والميزات، في حين أن لها أهمية كبيرة للضيوف المسلمين، ليس لها تأثير يذكر على الضيوف من التيار الرئيسي وهي منخفضة التكلفة.

2. خدمات ومرافق السياحة الموائمة للمسلمين المتاحة للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي لديها نظم إيكولوجية متوازنة للسياحة الموائمة للمسلمين

توجد ثلاثة خدمات عملية تنتسب إلى السياحة الموائمة للمسلمين وتهم الضيوف المسلمين، وهي سهلة التنفيذ ولها تأثير منخفض على الضيوف السائدين، وينبغي أن تنشئها مرافق الإقامة في دول منظمة التعاون الإسلامي التي لديها نظم إيكولوجية متوازنة للسياحة الموائمة للمسلمين. وهذه الخدمات الثلاث، كما هي موضحة في المخطط التالي، تشمل ما يلي²:

1. تقديم الغذاء الحلال المعتمد حصريا (مع وضع حصول مطابخ الفندق على شهادة الحلال في الاعتبار)
2. توفير سجاجيد صلاة في الغرف
3. التكيف لاستيعاب توقيت وعناصر قائمة طعام وجبة رمضان.

يجوز تقسيم خدمات ومرافق السياحة الموائمة للمسلمين التي يمكن أن يقدمها مقدمو خدمات الإقامة على أساس ما إذا كان تنفيذها منخفض أو مرتفع التكلفة وكذلك تأثيرها من جهة تأثيرها للضيوف غير المسلمين (ما إذا كان تنفيذ الخدمة الجديدة سيكون له تأثير منخفض أو مرتفع على النزلاء المسلمين). يسهل تنفيذ خدمات السياحة الموائمة للمسلمين المنخفضة التكلفة ولها تأثير منخفض على الضيوف من النمط الرئيسي، في حين أن هناك اعتبارات حساسة يجب مراعاتها عند تنفيذ الخدمات المنخفضة التكلفة ذات التأثير الكبير على الضيوف من النمط الرئيسي، الخ. (برجاء الرجوع للشكل 15: خدمات السياحة الموائمة للمسلمين للنظم الإيكولوجية المتوازنة في الدراسة).

الخدمات الإضافية التي تم تصنيفها على أنها مهمة وتكلفتها متوسطة إلى عالية هي كما يلي:

1. تركيب مرحاض أو دش اليد في الحمامات، في غرف النزلاء وكذلك في الحمامات في الأماكن العامة
2. توفير ترفيه مناسب للعائلات

² خدمة إضافية قيمها المستحبيين للاستطلاع بأنها مهمة وليس مكلفا توفيرها وهي وجود "المصلى" أو منطقة للصلاة داخل الفندق.

3. أن يكون المكان خال من الكحول وعدم وجود كازينوهات أو ملاهي ليلية في الموقع.
4. إزالة القنوات الإباحية ووجود مرشحات لتصفية محتوى الإنترنت.
5. مطالبة العاملين بارتداء ملابس محتشمة.

3. خدمات ومرافق السياحة الموائمة للمسلمين المتاحة للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ذات النظم الإيكولوجية المتقدمة للسياحة الموائمة للمسلمين

وفيما يخص لبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ذات النظم الإيكولوجية المتقدمة للسياحة الموائمة للمسلمين، يوصى بالمستوى المرتفع التالي من خدمات ومرافق السياحة الموائمة للمسلمين إضافة إلى الخدمات الأساسية:

بشكل عام:

1. يجب أن تكون مطابخ الفنادق معتمدة كمطابخ حلال
2. ينبغي عدم توافر الكحول ولا السماح بوجوده داخل الفندق
3. ينبغي أن تتوفر المرافق الملائمة للوضوء في الحمامات العامة وحمامات الغرف
4. يجب وضع المصحف الشريف في كل غرفة
5. ينبغي أن تقام صلاة الجماعة في المصلى/ المسجد بما في ذلك صلاة الجمعة، ويجب أن يتم بث الأذان على نظام مكبر الصوت.
6. خلال شهر رمضان، بالإضافة إلى تقديم وجبات الإفطار والسحور، يجب توفير حافلات النقل المكوكية للمساجد المحلية
7. يجب تمديد نطاق ما يتم توفيره المنتجات الحلال المعتمدة ليشمل منتجات العناية بالصحة مثل الشامبو ومستحضرات الاغتسال السائلة.

الأنشطة الترفيهية:

8. ينبغي توفير مرافق العناية بالصحة التي يتم فيها الفصل بين الجنسين بما في ذلك الصالات الرياضية وحمامات السباحة والمنتجعات الصحية والشواطئ، إما عن طريق توفير مرافق منفصلة، أو عن طريق تخصيص ساعات معينة للنساء.

إدارة العمل

9. جميع عمليات التمويل يجب أن تلتزم بالمبادئ المتوافقة مع الشريعة الإسلامية
10. وينبغي معاملة موظفي المرفق معاملة عادلة وأن يحصلوا على حد أدنى للأجر مرتفع بما فيه الكفاية للحفاظ على مستوى معيشي طبيعي
11. يجب أن تكون عمليات الشركات عمليات صديقة للبيئة في مقرها وأن تكون حاصلة على شهادة بيئية.

تهيئة المؤسسة من جهة الموائمة للعائلات ومن الجهة الأخلاقية

يختلف مستوى الفعالية في إدخال خواص السياحة الموائمة للمسلمين بحسب البلد. ويتمثل أحد الاعتبارات الرئيسية في وضع وتعزيز الخدمات الصديقة للمسلمين دون

استبعاد الزبائن غير المسلمين. ربما تكون بعض الخواص المتعلقة بالسياحة الموائمة للمسلمين أعلى تكلفة وأكثر صعوبة في التنفيذ؛ ومع ذلك، فإن العديد من الميزات في السياحة الموائمة للمسلمين تسلط الضوء أيضا على مواءمة المنشأة للأسرة والوضع الأخلاقي. على سبيل المثال، فإن عدم وجود ملهى ليلي أو بار هو أمر لا يلائم احتياجات الضيوف المسلمين فحسب بل أنه يعزز أيضا مكانة الفندق كمرفق موائم للعائلات، حيث أن العديد من الأسر من النمط الرئيسي التي لديها أطفال تعتبر هذه البيئة مكانا أكثر أمنا لأسرهم.

يعرض الجدول الموضح أدناه الخدمات والمرافق التي تعمل على تعزيز وضع مرافق الإقامة من جهتي المواءمة العائلية والوضع الأخلاقي عبر مختلف مستويات النظام الإيكولوجي للسياحة الموائمة للمسلمين. حيث يفيد عدم وجود الكحول أو الكازينوهات أو الملاهي الليلية، بالإضافة إلى حظر قنوات الكبار، والأعمال الفنية الفاحشة ووضع مرشحات الإنترنت في تعزيز مكانة مرفق الإقامة من جهة المواءمة للأسرة بالإضافة إلى كونها أخلاقية.

خدمات ومرافق السياحة الموائمة للمسلمين الموائمة للأسرة والأخلاقية

| الحد الأدنى للمتطلبات | |
|--|---------------|
| خيارات الطعام الحلال | الطعام الحلال |
| خلو ثلاجات غرف النزلاء المسلمين من الكحول | سياسة الكحول |
| مستحسن وجود | |
| غياب الكحول: لا يوجد بار وعدم تقديم الكحول في مطاعم الفنادق | سياسة الكحول |
| عدم وجود ملهى ليلي في الموقع عدم وجود كازينوهات في الموقع عدم توفر قنوات إباحية مرشحات لمحتوى الإنترنت في الموقع (من المواد البذيئة) البرامج والترفيه الموائم للعائلات في الموقع | الترفيه |
| ارتداء العاملون ملابس محتشمة | العاملون |
| المكافآت | |
| لا يوجد كحول في الموقع (على سبيل المثال في المطعم أو عند الطلب) | سياسة الكحول |
| عدم عرض أعمال موسيقية أو فنية قد تتعارض مع القيم الإسلامية | الترفيه |
| الحصول على شهادة بيئية وتوفير عمليات صديقة للبيئة في المكان | الجانب البيئي |

2-3 التوصيات المتعلقة بالسياسات الصادرة عن الاجتماع العاشر لمجموعة عمل السياحة

انعقد الاجتماع العاشر لمجموعة عمل الكومسيك للسياحة (TWG) بنجاح في 21 سبتمبر 2017، في أنقرة بتركيا تحت عنوان "إدارة المخاطر والأزمات في قطاع السياحة: التعافي من الأزمة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي". وأثناء الاجتماع أجرت مجموعة عمل السياحة مداوالات بشأن إدارة المخاطر والأزمات في قطاع السياحة واستراتيجيات التعافي. وتوصل المشاركون بناءً على تلك المداوالات إلى بعض التوصيات المتعلقة بالسياسات.

يدعو مكتب تنسيق الكومسيك الدول الأعضاء في مجموعة عمل السياحة إلى إبلاغه بملاحظاتها النهائية بشأن التوصيات المذكورة حول السياسات، إن وجدت، بحلول 13 من أكتوبر 2017. وسوف يتم إدراج التعليقات المستلمة قبل 13 من أكتوبر 2017 في المستند. وبعد إدراج إسهامات الدول الأعضاء في المستند، سوف يقدم إلى اجتماع الكومسيك الوزاري الثالث والثلاثين المقرر انعقاده في 20-23 نوفمبر 2017 في اسطنبول، الذي يأتي كمحصلة مترتبة على الاجتماع العاشر لمجموعة عمل السياحة.

التوصية الأولى المتعلقة بالسياسات: تأسيس لجنة قومية/فريق عمل يضطلع بمسؤولية إدارة المخاطر والأزمات السياحية، على أن يتم تشكيلها/تشكيله بواسطة هيئة السياحة القومية لكل دولة وتشتمل على ممثلين من الجهات المعنية.

الأساس المنطقي:

المرونة هي قدرة النظام على تقليل فرص حدوث الأزمات والتخفيف من آثار الأزمات في حال حدوثها، والتعافي منها بسرعة. ويحتاج القطاع العام إلى أن يكون لديه نظرة طويلة المدى ونهج متوازن تجاه جميع الجهات المعنية لتوفير القيادة القوية الضرورية لضمان القدرة على المرونة ونشر موارد التخطيط اللازمة للاستعداد للأزمات، ولجمع مختلف الجهات المعنية معاً.

يجب أن تكون وحدة إدارة المخاطر والأزمات السياحية على وعي بمختلف فئات الكوارث والأزمات (البيئية، والسياسية المجتمعية، والصحية، والتكنولوجية، والاقتصادية) التي يمكن أن تؤثر على مجال السياحة.

وينبغي للوحدة أيضاً أن تقيم صلات وثيقة مع هيئات الحد من مخاطر الكوارث على الصعيد الوطني، المسؤولة عن اتخاذ الإجراءات التحضيرية اللازمة للاستعداد للمخاطر التي تؤثر على البلد عمومًا، ولكنها لا تراعي دائماً احتياجات مجال السياحة المحددة.

وعلاوة على ذلك، يلزم تعيين مقر للأزمات سيتم تفعيله في حالة حدوث أزمة.

التوصية الثانية المتعلقة بالسياسات: زيادة الوعي بالمرونة والأزمات، بما في ذلك المراحل المحددة للأزمة وطريقة الإعداد لها والتعامل مع كل مرحلة.

الأساس المنطقي:

إن استعداد وقدرة الأنظمة السياحية على الاستجابة للأزمات أو غيرها من التغييرات المهمة والتصدي لها والتكيف معها سيضمن قدرتها على المرونة والقدرة على الحفاظ على وظائفها الأساسية.

وتتمثل العناصر الرئيسية لنظام السياحة المرنة في: القيادة المؤسسية القوية (التي توفرها الحكومة عمومًا)؛ والقدرة على فهم وتسخير قوى السوق، بما في ذلك الوعي بالاتجاهات السوقية وكيفية التكيف معها؛ وإنشاء شبكات قوية، أي التعاون بين مختلف عناصر المجال في الشركات أو الجمعيات.

يجب على الجهات والشركات الفردية ضمان المرونة والاستعداد للأزمات - وفي حالة حدوث الأزمات - التعامل مع مرحلة التعافي بما يتماشى مع المراحل الست المعترف بها في إطار إدارة الأزمات. وهذه المراحل هي: مرحلة ما قبل الأزمة، ومرحلة الأعراض (علامات التحذير)، ومرحلة الطوارئ، ومرحلة التعافي في منتصف المدة، ومرحلة التعافي على المدى الطويل، والقرار.

ينبغي قيادة التدريب على جميع المستويات وتنفيذه من قبل القطاع العام من خلال ورش العمل (بما في ذلك دورات تخطيط العمل)، والمناقشات والمنتديات الاستشارية على الإنترنت. وينبغي إشراك المؤسسات الأكاديمية لضمان الإعداد القوي للموظفين في المستقبل.

التوصية الثالثة المتعلقة بالسياسات: تحليل واستيعاب المخاطر والتخطيط للأزمات، سواء فيما يتعلق بالمخاطر والأزمات الخارجية التي تؤثر على مجال السياحة بشكل عام أو الشركات الفردية.

الأساس المنطقي:

إن أهم مرحلة في إطار إدارة الأزمات المكون من ست مراحل هي المرحلة الأولى، أي وضع خطط لحالات الطوارئ قبل وقوع الأزمة، حيث إن الخطط الموضوعة بعناية والتي تشمل الجهات المعنية ستندفق إلى استجابات فعالة في حالة حدوث أزمة. وعلاوة على ذلك، فإن الشركات الفردية هي الواجهة الرئيسية مع العميل، ويجب أن يكون لديها خطط طوارئ للتعامل مع حالات الطوارئ.

وخلال هذه المرحلة، تتمثل الإجراءات الرئيسية في التعرف على التهديدات المحتملة وتحديد الأولويات التي من المرجح أن تحدث، وفقاً للفئات الخمس للأزمة التي تمت الإشارة إليها في التوصية الأولى المتعلقة بالسياسات. ويمكن القيام بذلك عن طريق فهم الأزمات التي تؤثر على السياحة، وعن طريق وضع خطط للسيناريوهات. وينبغي إعداد خطة طوارئ لكل خطر محتمل الوقوع.

وبالإضافة إلى الفئات المذكورة في التوصية الأولى المتعلقة بالسياسات، يمكن أن تتأثر السياحة سلباً بوقوع حوادث في المجال العام (مثل الوفاة أو التعرض لإصابة بسبب الغرق أو حوادث المرور أو الجرائم)، أو أحداث في أماكن العمل (مثل، التسمم الغذائي، أو الحوادث، أو الحرائق، أو خلل في أنظمة تكنولوجيا المعلومات). يجب تنفيذ عمليات تقييم المخاطر من قبل الشركات الفردية لفهم احتمالية حدوثها ووضع خطة عمل للتخفيف من المخاطر.

ويجب أن تتواجد قنوات اتصال جيدة بين وحدة إدارة الأزمات الوطنية والشركات الفردية، ولا سيما عن طريق الجمعيات التجارية. وتقع على عاتق أصحاب الأعمال والمديرين وقادة الجمعيات والوحدة الحكومية مسؤولية الحفاظ على هذه الاتصالات.

وفي حالة حدوث أزمة، ينبغي أن ينشر القطاع العام والخاص رسائل متسقة. كما ينبغي إعداد مشاريع البيانات الصحفية مسبقاً.

التوصية الرابعة المتعلقة بالسياسات: ضمان الوعي السوقي والمفاهيم الإيجابية وتطوير أسواق ومنتجات جديدة.

الأساس المنطقي:

أظهرت الدراسة التحليلية التي أعدت للاجتماع العاشر الذي عقده الفريق العامل المعني بالسياحة أن الجهات تصمد أمام الأزمات وتتعافى منها بشكل أكثر فعالية إذا كان هناك وعي قوي من جانب الجهات المعنية بالاتجاهات السوقية وخصائص قطاعات السوق المختلفة، وعندما تكون هناك قاعدة عملاء مخلصه قائمة.

وفي هذا الصدد، ينبغي على الجهات أن تحافظ على الوعي بكيفية تفاعل قطاعات السوق المختلفة مع مختلف الأزمات؛ وفي حالة وقوع أزمة، يجب أن تسلط الضوء على منتجات جديدة وتستهدف أسواقاً أكثر قوة، مثل السياح الإقليميين أو المحليين أو المغتربين.

ينبغي على الجهات والشركات الفردية تعزيز علاقاتها الإيجابية مع مجال السياحة والسفر والإعلام من أجل زيادة احتمالية كسب التعاطف في القصص الإخبارية، ولكي تستأنف الجهات المنظمة للرحلات السياحية وشركات الطيران أنشطتها ورحلاتها الجوية بسرعة بعد الأزمة. وبالمثل، فإن الحفاظ على علاقات دافئة مع العملاء السابقين والمحتملين، ولا سيما من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، سيعجل من رجوع هذه الجهات إلى مكائنها أو - في حالة حدوث أزمة طويلة المدى - سيستمر كل من مجال التجارة والجمهور المسافرين في دعم الوجهة.

الأدوات اللازمة لتنفيذ التوصيات المتعلقة بالسياسات:

- **مجموعة عمل الكومسيك للسياحة:** توصي مجموعة العمل في اجتماعاتها اللاحقة بتوضيح مجالات السياسات المذكورة أعلاه بمزيد من التفصيل.

- **تمويل مشروعات الكومسيك:** في إطار تمويل مشروعات الكومسيك، يدعو مكتب تنسيق الكومسيك لإجراء مشروعات سنوياً. ومن خلال آلية تمويل مشروعات الكومسيك، يمكن للدول الأعضاء المشاركة في فرق العمل أن تقوم بتقديم مشروعات تعاون متعددة الأطراف ليتم تمويلها من خلال منح مقدمة من مكتب تنسيق الكومسيك. وبالنسبة للمجالات الخاصة بالسياسات المذكورة أعلاه، يمكن للدول الأعضاء الاستفادة من آلية تمويل مشروعات الكومسيك، ولمكتب تنسيق الكومسيك أن يقوم بتمويل المشروعات التي اجتازت التصفيات في هذا الصدد. قد تشمل هذه المشروعات تنظيم الندوات والبرامج التدريبية والزيارات الدراسية وتبادل الخبراء وعقد ورش العمل وإعداد الدراسات التحليلية وتقييم الاحتياجات والمواد/الوثائق التدريبية.

- **منتدى السياحة بالقطاع الخاص لمنظمة التعاون الإسلامي / الكومسيك:** وفي أثناء اجتماعات منتدى السياحة بالقطاع الخاص لمنظمة التعاون الإسلامي / الكومسيك، قد يوضح المنتدى بالتفصيل مجالات السياسة العامة المذكورة أعلاه والمجالات الفرعية من منظور القطاع الخاص.

4- التوصيات المتعلقة بالسياسات الصادرة عن مجموعة عمل الكومسيك المعنية بالزراعة

1-4 التوصيات المتعلقة بالسياسات الصادرة عن الاجتماع التاسع لمجموعة عمل الكومسيك المعنية بالزراعة

عقدت مجموعة عمل الزراعة اجتماعها التاسع في 23 فبراير 2017 تحت عنوان "الحد من هدر الغذاء في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي". وخلال الاجتماع، ناقش المشاركون القضايا المتعلقة بالسياسات الهامة بشأن تقليل هدر الغذاء في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وتقارب السياسات فيما بين الدول الأعضاء بخصوص هذه القضية المحورية. ووضعت التوصيات المتعلقة بالسياسات المعروضة أدناه في ضوء النتائج الرئيسية للتقرير البحثي المعد خصيصًا للاجتماع وردود الدول الأعضاء على الأسئلة المتعلقة بالسياسات التي أرسلها مكتب تنسيق الكومسيك قبل الاجتماع.

مشورة السياسات الأولى: تطوير إطار عمل تشريعي محدد و خارطة طريق للحد من الهدر الغذائي في سياق كلي يشمل سلاسل الإمداد.

الأساس المنطقي:

يعتبر تطوير إطار عمل تشريعي مسألة رئيسية في الحد من الهدر الغذائي. تنفذ كثير من البلدان لوائح تهدف إلى الحد من الهدر الغذائي عبر كافة مراحل سلاسل الإمداد الغذائي. ومن ثم فإنها تهدف إلى التأكد من فصل كافة الأغذية عن مسار النفايات إلى حد كاف وإتاحتها للاستهلاك الأدمي. مع ذلك، تشير الأبحاث إلى عدم وجود إطار عمل تشريعي يتصل بالهدر الغذائي فعليًا إلا لدى عدد قليل من الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي، مثل قطر وتركيا ومصر وباكستان وإندونيسيا.

وفي هذا الشأن، يمكن للدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي التي تفتقر إلى إطار عمل تشريعي للهدر الغذائي أن تضع إطار عمل قانوني وخارطة طريق للهدر الغذائي. على الدول الأعضاء، قبل الشروع في هذا العمل، تقدير مستوى الهدر بوجه عام ومستوى الهدر في بعض المنتجات والقطاعات بعينها بوجه خاص، ليتسنى لها التركيز على المناطق التي تتزايد فيها كميات الهدر على نحو ملاحظ. وبذلك تكون الدول الأعضاء قد شاركت أيضًا في تحقيق الغاية 12.3 للتنمية المستدامة وهي "تخفيض نصيب الفرد من النفايات الغذائية العالمية على صعيد أماكن البيع بالتجزئة والمستهلكين بمقدار النصف، والحد من خسائر الأغذية في مراحل الإنتاج وسلاسل الإمداد، بما في ذلك خسائر ما بعد الحصاد، بحلول عام 2030".

مشورة السياسات الثانية: تطوير بنوك وشبكات توزيع الغذاء

الأساس المنطقي:

يعتبر إنشاء بنوك وشبكات توزيع الغذاء أحد الطرق الأساسية للحد من الهدر الغذائي على الصعيد العالمي وعلى صعيد الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي. يمكن لهذه المبادرات أن تلعب دورًا مهمًا في توزيع فائض الغذاء على المحتاجين. ويمثل نموذج بنك الطعام المصري إحدى هذه المبادرات الناجحة في هذا المجال. تم تدشين البرنامج عام 2005 وبلغ حجم تبرعاته ما يربو على 17 مليون وجبة شهريًا. سهل هذا البرنامج مشاركة أكثر من 400 فندق ومطعم تراوحت مستوياتها بين الفنادق ذات الخمس نجوم والمقاهي الشعبية بنظام بنك الطعام المصري.

في هذا الإطار، يساعد تطوير بنوك وشبكات توزيع الغذاء الدول الأعضاء على الحد من الهدر الغذائي. علاوة على أن توزيع الغذاء المهتر دون حاجة من شأنه أيضًا أن يعزز فرص الفقراء في الحصول على الغذاء، ومن ثم يساعد الدول الأعضاء في تحقيق الأمن الغذائي. من أجل ذلك تُشجع الدول الأعضاء على إنشاء بنوك الطعام أو تحسين كفاءة البنوك الحالية.

مشورة السياسات الثالثة: إطلاق مبادرات وحملات مترابطة لرفع الوعي بالهدر الغذائي في سلسلة الإمداد والاستهلاك.

الأساس المنطقي:

يشير التقرير البحثي المعد عن هذا الاجتماع إلى عدم اكتراث قطاع كبير من سكان الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي بأمر إهدار الغذاء. كما يشير إلى أنه من المحتمل إذا حظوا بمزيد من المعلومات حول الآثار البيئية المرتبطة بالهدر الغذائي وتقديم حلول لكيفية الحد منه، أن يشجعهم ذلك على تقليص حجم الهدر الغذائي. تتساوى المنازل وقطاع الخدمات الغذائية في مفهوم عدم الاكتراث بالهدر الغذائي. وبالنظر إلى ذلك، نرى أنه لا بد أن يأتي إطلاق مبادرات وحملات الهدر الغذائي ضمن قائمة أولويات الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي.

ثمة حملات ومبادرات حيوية على الصعيد الدولي وعلى صعيد الدول الأعضاء للحد من الهدر الغذائي مثل مبادرة "اقتصادوا في الغذاء" التي أطلقتها الأمم المتحدة، و"قانون الطبق الواحد" في باكستان، و"قانون الغذاء" في إندونيسيا، وحملة "لا تهدر خبزك" التي أطلقتها تركيا. على سبيل المثال، أطلقت تركيا حملة "لا تهدر خبزك" التي أسفرت عن تقليص حجم فاقد الخبز بنسبة 18 بالمائة وما يعادل 131 مليون دولار أمريكي يوميًا. قد تختبر الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي هذه التجارب التي انطوت عليها المبادرات المذكورة من حيث التنفيذ والتقييم والمراقبة آخذين في الاعتبار المناخ الاقتصادي والاجتماعي الفريد لكل منهم. علاوة على ذلك، تبرز الأهمية الخاصة للمشاركة الفاعلة للجهات المعنية ذات الصلة بتوفير الغذاء في نجاح الحملات/المبادرات. وفي هذا الشأن، يجدر تصميم الحملات/المبادرات على نحو يضمن المشاركة الفاعلة للجهات المعنية التي تشمل فيما بينها المؤسسات التجارية والسلطات المحلية والمستهلكين.

أدوات من الممكن أن تسهم في تنفيذ المشورات المقدمة الخاصة بالسياسات:

الفريق العامل الزراعي بالكومسيك: يوصى الفريق العامل الزراعي في اجتماعاته اللاحقة بتوضيح مناطق السياسات المذكورة أعلاه بمزيد من التفصيل.

تمويل مشاريع الكومسيك: في إطار تمويل مشاريع الكومسيك، يدعو مكتب تنسيق الكومسيك لمشروعات سنويًا؛ حيث يتسنى للدول الأعضاء المشاركة بالفرق العاملة، في إطار تمويل مشاريع الكومسيك، تقديم مشاريع تعاون متعددة الأطراف تمولها المنح المقدمة من مكتب تنسيق الكومسيك. فيما يتصل بمجالات السياسات المذكورة أعلاه، يمكن للدول الأعضاء الاستفادة من تمويل مشاريع الكومسيك؛ حيث قد يمول مكتب تنسيق الكومسيك مشاريع ناجحة في هذا المجال. قد تشمل هذه المشاريع تنظيم الندوات والبرامج التدريبية والزيارات الدراسية وتبادل الخبراء وعقد ورش العمل وإعداد الدراسات التحليلية وتقييم الاحتياجات والمواد/الوثائق التدريبية وغيرها.

2-4 التوصيات المتعلقة بالسياسات الصادرة عن الاجتماع العاشر لمجموعة عمل الزراعة

انعقد الاجتماع العاشر لمجموعة عمل الزراعة التابعة للكمسيك بنجاح في 28 سبتمبر 2017 في أنقرة، تركيا تحت عنوان "تحسين أداء السوق الزراعية: إنشاء وتطوير المؤسسات السوقية". وخلال الاجتماع، أجرت مجموعة عمل الزراعة مداولات حول تحسين أداء السوق الزراعية في دول منظمة التعاون الإسلامي. وكان محور النقاش الرئيسي هو الوثيقة الصادرة في الاجتماع، المحررة طبقاً للنتائج الرئيسية للدراسة التحليلية المعدّة للاجتماع العاشر لمجموعة عمل الكومسيك للزراعة، إضافة إلى ردود الدول الأعضاء على الأسئلة المتعلقة بالسياسة. وتوصل المشاركون بناءً على تلك المداولات إلى بعض التوصيات المتعلقة بالسياسات.

التوصية الأولى المتعلقة بالسياسات: تأسيس / تحسين نظام سجل المزارعين / مؤسسات المزارعين لتوفير الدعم والمساعدات المخصصة بالإضافة إلى تبليغ المزارعين بالمعلومات السوقية

الأساس المنطقي:

تؤدي قلة المؤسسات / الهيئات المسجل فيها المزارعون إلى تباطؤ جمع المعلومات السوقية. ويسهم تسجيل المزارعين في تمكين الحكومات من تطوير سياسات مخصصة وفي جمع الإحصاءات والبيانات والمعلومات المرتبطة بالقطاع الزراعي وتحليلها ونشرها. ويمكن كذلك الاستفادة من نظام السجل في منح الحوافز ومراقبتها فضلاً عن تطوير الدعم والمساعدات المخصصة لتعزيز الكفاءة الإنتاجية للمزارعين وتيسير وصولهم إلى المعلومات المتعلقة بالأسعار الإرشادية. كما أن هذا النظام قد يسهم في زيادة الكفاءة والأداء لنظام السوق الزراعية بوجه عام حيث تبرز معلومات السوق المتاحة فرص ربط الإنتاج الزراعي بأنشطة المعالجة وإضافة القيمة وغيرها من أنشطة ما بعد الحصاد، وصولاً في آخر الأمر إلى الاستهلاك.

التوصية الثانية المتعلقة بالسياسات: تطوير السياسات/البرامج/الآليات لتعزيز الوصول الفوري للمزارعين إلى الخدمات عالية الجودة (مثل البذور، ومبيدات الحشرات، والأسمدة، وغيرها من المكونات الأساسية) بغية زيادة النوعية والكمية والقدرة التسويقية للمنتجات النهائية.

الأساس المنطقي:

يعاني كثير من صغار الملاك / المزارعين ذوي الحيازات الصغيرة من الوصول المحدود إلى المواد الموثوقة عالية الجودة، بل لا يصلون في الغالب سوى إلى المواد رديئة الجودة أو حتى المقلدة. ما يحث الحكومات على إنشاء هيئات والإشراف عليها (أو إعادة تفويض إحدى الهيئات الحالية)، على أن تتحمل تلك الهيئات المسؤولية عن ضمان جودة وتوزيع المواد (على سبيل المثال، الأعلاف والبذور والأسمدة والمبيدات الحشرية والمعدات) واعتماد المواد المحلية والمستوردة. وسوف يسهم ذلك في زيادة الأداء والإنتاجية العامة لنظام السوق الزراعية.

التوصية الثالثة المتعلقة بالسياسات: تقديم الدعم القائم على الاحتياجات لتطوير القدرات وتدريب المزارعين وجمعيات المزارعين لتعزيز فرص الوصول إلى المستودعات وسعة التخزين.

الأساس المنطقي:

نقص السعة التخزينية والمستودعات ومرافق ما بعد الحصاد تجبر المزارعين على بيع منتجاتهم بعد الحصاد مباشرة. ويؤدي ذلك إلى فائض في المنتجات خلال فترة ما بعد الحصاد مما يؤدي بدوره إلى خفض الأسعار. وتسهم أنظمة التخزين في تيسير وصول صغار الملاك إلى مرافق التخزين، مما يتيح لها إمكانية تخزين منتجاتهم وبيعها حينما يكون العرض قليلاً (أقل)، وتكون أسعار السوق بالتالي أفضل. إضافة إلى ذلك، تسهم مرافق التخزين في زيادة حصول صغار الملاك على القروض (حيث يستخدم المنتجات المخزنة كضمان).

يمكن للجمعيات الزراعية إنشاء مرافق تخزين خاصة بها. وتمثل المشاركة المباشرة للمنتجين الرئيسيين أحد العوامل الرئيسية في نجاح الجمعيات الزراعية، وذلك من خلال الملكية أو الترتيبات التعاقدية التي تدعمها القدرة السوقية المشتركة للمنتجين من حيث التجهيز النهائي والتسويق وعناصر التوزيع لنظام السوق الزراعية. ومن دون ذلك، يقبل المنتجين فروق الأسعار ولا يحصلون سوى على فائدة / ربح محدود للغاية من نظام السوق.

التوصية الرابعة المتعلقة بالسياسات: تأسيس / تحسين القدرة على تتبع المكونات والمدخلات بالإضافة إلى مصادقة وتوحيد معايير المنتجات التسويقية لتعزيز السلامة والقدرة التسويقية للمنتجات الزراعية في كل من الأسواق المحلية والعالمية

الأساس المنطقي:

تمثل القدرة على تتبع الأغذية في النظام السوقي أحد العوامل الهامة في سلامة الغذاء وفي تحقيق الأهداف الإستراتيجية الأشمل وكذلك أهداف مراقبة السوق. وقد يعاني عمل نظام السوق الغذائية الأوسع من الركود إذا لم تُستخدم ميزة التتبع في سلسلة التوريد.

يتيح نظام التتبع لمؤسسات الأسواق الزراعية إمكانية تتبع المزارعين أو المجالات التي لا تلبى طلبات التصدير من حيث وحدة المعايير وسلامة الغذاء والتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية. ويمثل توحيد معايير المنتجات أحد العناصر التكميلية الهامة للتتبع (مثل، المقياس والحجم والمكونات)، وذلك نظراً لأهميته في تحسين وصول السوق إلى منتجات صغار الملاك. أنظمة التتبع القائمة على التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية وعلى إطار عمل تنظيمي لسلامة الأغذية والأعلاف، (مثل نظام التعريف للحيوانات)، وعلى مراقبة الأعلاف ومؤسسات الأغذية، تمثل خطوة كبيرة نحو تطوير قدرات مراقبة سلسلة التوريد.

الأدوات اللازمة لتنفيذ التوصيات المتعلقة بالسياسات:

مجموعة عمل الكومسيك للزراعة: توصي مجموعة العمل، في اجتماعاتها اللاحقة، بتناول مجالات السياسات المذكورة أعلاه بمزيد من التفصيل.

تمويل مشاريع الكومسيك: في إطار تمويل مشاريع الكومسيك، يدعو مكتب تنسيق الكومسيك لمشروعات سنوياً؛ بحيث يتسنى للدول الأعضاء المشاركة بمجموعات العمل، في إطار تمويل مشروع الكومسيك، تقديم مشروعات تعاون متعددة الأطراف لتمولها المنح المقدمة من مكتب تنسيق الكومسيك. وبالنسبة للمجالات الخاصة بالسياسات المذكورة أعلاه، يمكن للدول الأعضاء الاستفادة من آلية تمويل مشاريع الكومسيك، ولمكتب تنسيق الكومسيك أن يقوم بتمويل المشاريع الناجحة هذا الصدد. قد تشمل هذه المشاريع تنظيم الندوات والبرامج التدريبية والزيارات الدراسية وتبادل الخبراء وعقد ورش العمل وإعداد الدراسات التحليلية وتقييم الاحتياجات والمواد/الوثائق التدريبية وغيرها.

5- التوصيات المتعلقة بالسياسات الصادرة عن مجموعة عمل الكومسيك للتخفيف من حدة الفقر

1-5 التوصيات المتعلقة بالسياسات الصادرة عن الاجتماع التاسع لمجموعة عمل الكومسيك للتخفيف من حدة الفقر

عقدت مجموعة عمل الكومسيك للتخفيف من حدة الفقر اجتماعها التاسع في 6 أبريل 2017، في أنقرة تحت عنوان "السوء التغذية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: مصيدة للفقر". وأثناء الاجتماع، ناقش المشاركون بعض القضايا المتعلقة بالسياسات الهامة بشأن الحد من سوء التغذية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ووضعت التوصيات المتعلقة بالسياسات المعروضة أدناه في ضوء النتائج الرئيسية للتقرير البحثي المعد خصيصاً للاجتماع وردود الدول الأعضاء على الأسئلة المتعلقة بالسياسات التي أرسلها مكتب تنسيق الكومسيك قبل الاجتماع.

التوصية الأولى المتعلقة بالسياسات: تطوير وتنفيذ تدخلات متعلقة بالتغذية ومراعية للتغذية، وخصوصاً تجاه النساء في سن الإنجاب من المجموعات الضعيفة

الأساس المنطقي:

يكتسب الوضع الغذائي للنساء وقت حدوث الحمل وأثناء فترة الحمل أهمية خاصة لصحة الأم ولضمان النمو والتطور الصحي للجنين على حدٍ سواء. كذلك يتعرض حديثو الولادة الذين يعانون من تقييد نمو الجنين أيضاً لخطر متزايد يعوق النمو الطبيعي إلى حد كبير في 24 شهراً وتنمية بعض أنواع الأمراض غير المعدية في مرحلة البلوغ. وعلاوة على ذلك، التغذية الجيدة في مرحلة مبكرة من الحياة أمر أساسي للأطفال لاكتساب قدراتهم التنموية. حتى الآن، 27% من جميع المواليد في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل يعانون من انخفاض في الوزن. أظهرت المشورة الفردية وتوعية الأمهات من خلال مجموعة حكماة أن لها آثاراً إيجابية في تحسين الوضع الغذائي للنساء وقت حدوث الحمل وأثناء فترة الحمل. وعلاوة على ذلك، يُعد توفير وسائل الراحة المتعلقة بالأمومة في مكان عمل المرأة الحامل تدخلاً مهماً مراعيًا للتغذية مما يساعد على تحسين آفاق المستقبل للطفل.

وتشتمل التدخلات الخاصة بالتغذية المثبتة الرامية إلى تحسين الوضع الغذائي للأمهات على مكملات الحديد وحمض الفوليك ومكملات الكالسيوم ومكملات اليود والتحصين (ملح اليود). غالباً ما توجد حالات النقص في المغذيات الدقيقة المتعددة في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل وتجب معالجتها من خلال المكملات الغذائية الدقيقة المتعددة. وعلاوة على ذلك، تجب معالجة الهزال لدى الأمهات وانعدام الأمن الغذائي من خلال طاقة متوازنة ومكملات البروتين. مثل هذه التدخلات الخاصة بالتغذية سوف تقلل من درجة سوء التغذية بنسبة تصل إلى 15%.

التوصية الثانية المتعلقة بالسياسات: تحسين ممارسات تغذية الرضع وصغار الأطفال (IYCF)

الأساس المنطقي:

تسهم ممارسات تغذية الرضع وصغار الأطفال (IYCF) الضعيفة، بما في ذلك الرضاعة الطبيعية غير الكافية في ارتفاع مستويات سوء التغذية. تنص مبادئ منظمة الصحة العالمية على ضرورة بدء رضاعة الطفل الطبيعية الحصرية في غضون ساعة بعد الولادة وطوال الأشهر الستة الأولى من عمره. ويجب تزويد الطفل

بلين الأم حتى يبلغ الطفل سنتين من العمر بالتزامن مع التغذية التكميلية. وينبغي تطبيق قوانين العمل بطريقة تشجع على إرساء هذه المتطلبات.

وبعد هذه الفترة، ينبغي تقديم أغذية مكملة وفقاً للمبادئ المتعلقة بالحد الأدنى من الغذاء المقبول، مما يفسر تكرار تناول الوجبات والتنوع الغذائي. وينبغي أيضاً التشجيع على تناول مكملات الزنك الوقائية ومكملات فيتامين ألف ومكملات الحديد للرضع والأطفال الصغار. من ناحية أخرى، يُعد تنظيم بدائل حليب الأم بفعالية ومنع دعاية السوق الكاذبة للأغذية غير الصحية أيضاً بمثابة قضايا تنفيذ مهمة.

إنّ التدخلات الرامية إلى زيادة المعرفة والمواقف الإيجابية تجاه ممارسات التغذية الموصى بها وتبديد المعتقدات الضارة ضرورية لضمان التغذية المثلى للرضع والأطفال الصغار. وفي هذا الصدد، قد يكون الاتصال من أجل تغيير السلوك – في شكل تقديم المشورة الفردية لمقدمي الرعاية الأولية/الأمهات، له أثر إيجابي كبير على التغذية، إذا ما تم بشكلٍ صحيح. وعلاوة على ذلك، قد يؤدي وضع منهج تغذية الرضع وصغار الأطفال متكامل لبرامج توعية مقدم الرعاية الصحية، وتأسيس مشورة تغذية الرضع وصغار الأطفال وخدمات دعم أخرى في مرافق الرعاية الصحية الأولية إلى تمكين الشرائح الفقيرة من المجتمعات للحصول على المعرفة الضرورية حول ممارسات التغذية المناسبة.

سوء التغذية في شكل بدانة الأطفال قد يحدث مشكلة بقدر ما ينتج عن نقص التغذية. ويشكلان معاً العبء المزدوج لسوء التغذية. ومن الأهمية بمكان وضع خطة عمل لمكافحة بدانة الأطفال التي تعاني منها العديد من البلدان الإسلامية.

التوصية الثالثة المتعلقة بالسياسات: ضمان حصول الجميع على الرعاية الصحية والمياه الصالحة للشرب والنظام الصحي وإطلاق حملات تثقيفية في مجال الأمراض المعدية للقضاء على جميع أشكال نقص التغذية

الأساس المنطقي:

تؤدي العدوى إلى فقدان الشهية والتقليل من كمية الطعام، فضلاً عن سوء امتصاص المواد الغذائية وفقدان الأيض، وتُعد من الأسباب المباشرة لسوء التغذية. وعلاوة على ذلك، هناك علاقة واضحة بين مجموعة حالات النقص في المغذيات الدقيقة ومخاطر العدوى: فنقص فيتامين ألف، على سبيل المثال، يزيد من مخاطر الإسهال الشديد وشدة الملاريا والحصبة ووفيات الأطفال. ومن ثمّ تشكل هذه التأثيرات المشتركة حلقة مفرغة. وهذا يستدعي تناول الأطفال لمكملات غذائية دقيقة على نطاق واسع، فضلاً عن التحصين واسع الانتشار للأغذية الأساسية (مثل دقيق القمح) بالإضافة إلى الحديد والزنك والفيتامين والفيتامينات القابلة للذوبان في الماء.

يرتبط الحصول الضعيف على النظام الصحي الآمن ومياه الشرب والرعاية الصحية أيضاً إلى حد كبير بزيادة التعرض للأمراض المعدية والمنقولة عن طريق المياه، مما يؤدي في النهاية إلى سوء التغذية الحاد والمزمّن. على سبيل المثال، 90% من جميع الوفيات الناجمة عن الإسهال تُعزى إلى انعدام إمكانية الحصول على مياه الصالحة للشرب ونظام صحي وممارسات نظافة صحية سيئة. تتطلب حماية الأطفال من الأمراض المعدية زيادة إمكانية الحصول على مياه شرب صالحة ونظام صحي ورعاية صحية من خلال الاستثمار في البنى التحتية والتخطيط (وبالتالي القضاء على التلوث في العراق)، إعداد برامج تطعيم فعالة واسعة الانتشار وتدخلات سلوكية تهدف إلى تحسين ممارسات النظافة الصحية (مثل غسل اليدين بالصابون بانتظام بعد استخدام المراض).

التوصية الرابعة المتعلقة بالسياسات: توفير الوصول إلى الأطعمة الآمنة والمفيدة للجسم للجميع، من خلال إطلاق مبادرات على مستوى المجتمع وبناء كفاءات نشطة للأمن الغذائي

الأساس المنطقي:

إنّ الحصول المتسق على أغذية آمنة ومغذية ومناسبة ثقافيًا لهو حق من حقوق الإنسان الأساسية وأمر ضروري للقضاء على سوء التغذية. في حالات انعدام الأمن الغذائي الحاد أو المزمن، يكون توسيع نطاق تغطية تدخلات المعونة الغذائية للوصول إلى الفقراء – لا سيما في المناطق النائية والريفية أمرًا حاسمًا لتجنب نقص التغذية والجوع وحدوث مجاعة. تُعد البرامج المستندة إلى المجتمع المفيدة للإنتاج الغذائي المحلي (على سبيل المثال، عن طريق توسيع نطاق ممارسات زراعة الحدائق بالمنزل) وتوسيع قدرات مرافق تخزين المواد الغذائية المحلية مهمة لزيادة فرص الحصول على الأغذية وخفض أسعار الغذاء.

بسبب الكوارث الطبيعية والبشرية، تحتاج بعض البلدان إلى إغاثة في حالات الطوارئ على نطاق واسع لحماية ملايين الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية الشديد. على الرغم من الإجراءات التي اتخذها المجتمع الدولي، إلا أن مستوى المساعدة في حالات الطوارئ التي تصل إلى البلدان الضعيفة غالبًا ما تقصر على المتطلبات الأساسية. كذلك سيكون من المكلف للغاية دعم الردود المرنة والمبكرة للأزمات عن الاعتماد على التدخلات في حالات الطوارئ بمجرد اكتشاف أزمات واسعة النطاق. يجب على جميع الجهات بما في ذلك الحكومات والمنظمات الدولية والجهات المانحة الأخرى أن تتخذ خطوات لتمويل الموارد وتخصيصها.

ومن المهم أيضًا ضمان توافر وتحقيق فرص الحصول على الأغذية الآمنة والمفيدة للجسم خارج إطار حالات الطوارئ. ربما يكون لدى برامج التحويلات النقدية القدرة على تحسين الأمن الغذائي للأسر المعيشية الفقيرة، بالإضافة إلى أهمية زيادة الوعي بالأطعمة المغذية وضمان القدرة على تحمل تكاليف هذه الأغذية لتجنب نقص التغذية وفرطها.

الأدوات اللازمة لتنفيذ التوصيات المتعلقة بالسياسات:

مجموعة عمل الكومسيك لتخفيف حدة الفقر: توصي مجموعة العمل في اجتماعاتها اللاحقة بتوضيح مجالات السياسات المذكورة أعلاه بمزيد من التفصيل.

تمويل مشروع الكومسيك: في إطار تمويل مشروع الكومسيك، يدعو مكتب تنسيق الكومسيك لاقتراح مشروعات كل عام. بحيث يتسنى للدول الأعضاء المشاركة بمجموعات العمل، في إطار تمويل مشروع الكومسيك، تقديم مشروعات تعاون متعددة الأطراف لتمولها المنح المقدمة من مكتب تنسيق الكومسيك. ولتنفيذ التوصيات أعلاه المتعلقة بالسياسات، يمكن للدول الأعضاء الاستفادة من آلية تمويل مشروع الكومسيك. وقد تشمل تلك المشاريع تنظيم الندوات والبرامج التدريبية والزيارات البحثية وتبادل الخبراء وعقد ورش العمل وإعداد الدراسات التحليلية وتقييم الاحتياجات وتوفير مواد/وثائق التدريب، وما إلى ذلك.

2-5 التوصيات المتعلقة بالسياسات الصادرة عن الاجتماع العاشر لمجموعة عمل الكومسيك المعنية بالتخفيف من حدة الفقر

انعقدت جلسة مناقشة السياسات ضمن الاجتماع العاشر لمجموعة عمل التخفيف من حدة الفقر وتوصلت مجموعة العمل لبعض التوصيات المتعلقة بالسياسات الملموسة لتحسين أوضاع الأطفال المحرومين في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي وتقارب السياسات بين الدول الأعضاء بشأن هذه المسألة المهمة. وقد تم تحديد التوصيات المتعلقة بالسياسات الواردة أدناه في ضوء النتائج الرئيسية للتقرير البحثي تحت عنوان "تعليم الأطفال المحرومين في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي: مفتاح الهروب من الفقر" وردود الدول الأعضاء عن استبيان السياسة الذي تم إرساله من قبل مكتب تنسيق الكومسيك.

التوصية الأولى المتعلقة بالسياسات: تعزيز فرص وصول الأطفال الأقل حظًا والفقراء إلى التعليم من خلال إلغاء/تقليل الرسوم المدرسية وتطوير برامج الحوالات النقدية المشروطة وبرامج التغذية المدرسية

الأساس المنطقي:

إن الأطفال الذين يعيشون في أسر فقيرة يكونون أكثر عرضة لعدم الالتحاق بالمدرسة مقارنة بالأطفال الذين يعيشون في أسر أكثر ثراءً. ويرتبط غياب التعليم السليم ارتباطاً وثيقاً بزيادة احتمالية بقاء هؤلاء الأطفال فقراء في فترات الحياة اللاحقة. وبالتالي، فإن إتاحة التعليم بأسعار معقولة بمثابة فرصة كبيرة لإنقاذ هؤلاء الأطفال من هذه الحلقة المفرغة. وكمثال جيد، أعتمد إلغاء الرسوم المدرسية في عدد من البلدان في العقود الأخيرة، مما أدى إلى زيادة معدلات الالتحاق بالمدارس.

تثبت برامج الحوالات النقدية المشروطة أيضاً أنها أداة فعالة للسياسة العامة لزيادة معدلات الالتحاق بالمدارس؛ فهي توفر الدعم المالي مباشرة للأسر أو الأمهات أو الأطفال من أجل تحقيق هذا الهدف المحدد. وفي الحالات التي لا تتوفر فيها لدى الأسر الوسائل المالية والتحفيز اللازمان، فإن توفير حوالات مالية بشرط مواصلة الأطفال الذهاب إلى المدرسة يخلق حافزاً قوياً على الالتحاق بالمدارس.

ومن ناحية أخرى، تفي برامج التغذية المدرسية بتحقيق غرضين هامين. أولاً، تشجع الأسر على إرسال أطفالها إلى المدرسة. حتى الآباء والأمهات قد لا يركزون بشكل كبير على التعليم في حد ذاته، وبالتالي فهم ليس لديهم دوافع جيدة لإرسال أبنائهم إلى المدرسة، ولكنهم يهتمون بتغذيتهم. ثانياً، يؤدي تحسين التغذية إلى تحسين تركيز الطلاب في الفصول الدراسية؛ مما يعمل على تحسين التحصيل العلمي.

ولذلك، فإن جعل المدارس مجانية وتوفير الحوالات النقدية المشروطة وبرامج التغذية المدرسية للأطفال الأقل حظاً يمكن أن يعزز الالتحاق بالمدارس واستمرارية التعليم.

التوصية الثانية المتعلقة بالسياسات: تمكين وصول الأطفال في المناطق الريفية والنائية من خلال إنشاء مدارس جديدة أو توفير وسائل النقل المجانية للأطفال الذين يعيشون في هذه المناطق

الأساس المنطقي:

إن المناطق الريفية والأحياء الفقيرة الحضرية تزيد احتمالية افتقارها إلى وجود عدد كاف من المدارس. وعلاوة على ذلك، فإن مواقع المدارس المنتشرة في المناطق الريفية تستلزم السفر لمسافات كبيرة للذهاب إليها. كما تفتقر المدارس في المناطق الريفية أو المناطق الأقل حظاً إلى وجود العدد اللازم من المعلمين المدربين وكميات كافية من المواد التعليمية.

ومن هنا، كان من المهم إنشاء مدارس جديدة أو تعديل المباني القائمة وتحويلها إلى مدارس، فضلاً عن توفير وسائل نقل مجانية ومصروف للأطفال لتمكينهم من الوصول إلى المدارس الأقرب إليهم وتحفيز والديهم على إرسالهم إلى المدرسة. كما أن جعل المناطق الريفية والنائية جذابة للمعلمين من خلال منحهم حوافز يمثل خياراً آخر في السياسة. وعلاوة على ذلك، فإن تحسين نوعية التعليم عن طريق توظيف عدد كاف من المدرسين المدربين تدريباً جيداً والمحفزين، ورفع مستوى الموارد المدرسية يعد كلاهما أمرين ضروريين.

التوصية الثالثة المتعلقة بالسياسات: تعزيز فرص الوصول إلى التعليم الشامل للأطفال بما في ذلك ذوي الإعاقة من خلال صياغة إطار عمل سياسي وقانوني إلزامي بالإضافة إلى توفير الدعم لهم في البيئة المدرسية

الأساس المنطقي:

يكون الأطفال من ذوي الإعاقة أكثر عرضة للتهميش والتمييز في جميع جوانب الحياة تقريباً، ولا سيما في التعليم والعمالة. كما تزيد احتمالية عدم التحاق الأطفال من ذوي الإعاقات بالمدرسة.

ولهذا السبب، ينبغي تعزيز التعليم الشامل من خلال اتخاذ خطوات واضحة ينبغي اتباعها في الخطط والتشريعات الوطنية. وبعد ذلك، ينبغي ضمان تحقيق هذه الأهداف عملياً عن طريق تطوير الهياكل الأساسية لاستيعاب الأطفال من ذوي الإعاقة. ويحتاج المعلمون أيضاً إلى التدريب على زيادة الوعي بالإعاقات المحيطة بهم. يجب زيادة السياسات المبتكرة التي كانت تستخدم سابقاً في بعض دول منظمة التعاون الإسلامي، مثل إرسال المعلمين إلى الطلاب من ذوي الإعاقة أو البدء في إطلاق برامج مهنية مناسبة للطلاب ذوي الإعاقة.

التوصية الرابعة المتعلقة بالسياسات: وضع أولويات المساواة والعدالة بين الجنسين في الوصول إلى التعليم

الأساس المنطقي:

وبينما تقلصت الفوارق بين الجنسين في الالتحاق بالتعليم على الصعيد العالمي، لا تزال الفتيات أكثر عرضة لعدم الالتحاق بالمدارس. في جميع أنحاء العالم، توجد نسبة 8.1 في المئة من الأولاد في سن المدرسة الابتدائية غير ملتحقين بالمدرسة مقارنة بنسبة 9.7 في المئة من الفتيات.

إن تحسين تعليم المرأة له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي ونتائج العمالة، فضلاً عن آثاره الإيجابية على المجتمع بوجه عام. ويسهم تعليم الإناث في تهيئة بيئة منزلية أفضل لتنمية الطفل وتميل النساء الأكثر تعليماً إلى اتباع نظام غذائي أفضل يضمن أيضاً تغذية الأطفال جيداً. كما أنه من المرجح أن يحصل أطفال الأمهات المتعلمات بشكل أفضل على مستويات أعلى في التعليم.

ولذلك، ينبغي وضع المساواة بين الجنسين في مجال التعليم كأولوية في الإستراتيجيات والخطط الوطنية، وينبغي استهداف الفتيات على وجه التحديد في برامج التعليم.

التوصية الخامسة المتعلقة بالسياسات: حشد وتعزيز مزيد من الموارد المالية والموارد البشرية لتحسين جودة التعليم

الأساس المنطقي:

إن الحصول على تعليم ذي نوعية جيدة هو أمر مهم في تحقيق أهداف الحياة في وقت لاحق والوصول إلى إمكانات كاملة. ويرتبط الإنفاق على التعليم ارتباطاً إيجابياً بنتائج التعلم. ويعد توفير التمويل الكافي

للنظام التعليمي أمراً مهماً لتزويد الأطفال بالبيئة والمواد التعليمية اللازمين. كما أن عدم قدرة المدارس على توفير بيئة جيدة للأطفال يمكن أن يؤثر سلباً على احتياجات الأسر.

إن التعليم لا يعد أولوية في ميزانيات العديد من البلدان الأعضاء. ويمثل كل من نقص المعلمين ومستويات تعليم المعلمين وغيابهم عن الفصول الدراسية بعض التحديات الملحوظة في منظمة التعاون الإسلامي خاصة في المناطق الريفية والنائية. إن أكثر من نصف دول منظمة التعاون الإسلامي تنفق أقل من 15 في المئة من ميزانيتها على التعليم. ومن ناحية أخرى، فإن تخصيص المزيد من الموارد المالية وحده لا يضمن التطور السريع في الجودة، الأمر الذي يتطلب استثمارات جادة في رأس المال البشري من خلال وضع برامج محددة. وبالتالي، يمكن زيادة حصة الإنفاق على التعليم في الناتج المحلي الإجمالي تدريجياً إلى أقصى حد ممكن للتصدي للتحديات القائمة من حيث جودة التعليم والظروف المادية، ولا سيما في المناطق الريفية والنائية. ويمكن للدول الأعضاء الاستفادة من موارد البنك الإسلامي للتنمية في هذا الصدد.

من المهم أيضاً توفير التدريب على المهارات الحياتية فضلاً عن التعليم التقني والمهني للطلاب الذين يعانون بعضاً من القصور؛ لأن هؤلاء الطلاب عادةً ما يكونون أكثر ميلاً إلى مواصلة التعليم والتدريب المهنيين بدلاً من المسار الأكاديمي البحت. ولذلك، يمكن للبلدان الأعضاء أن تخصص المزيد من الموارد المالية لبرامج التدريب على المهارات والتعليم المهني.

الأدوات اللازمة لتنفيذ التوصيات المتعلقة بالسياسات:

مجموعة عمل الكومسيك لتخفيف حدة الفقر: توصي مجموعة العمل في اجتماعاتها اللاحقة بتوضيح مجالات السياسات المذكورة أعلاه بمزيد من التفصيل.

تمويل مشروع الكومسيك: في إطار تمويل مشروع الكومسيك، يدعو مكتب تنسيق الكومسيك لاقتراح مشروعات كل عام. بحيث يتسنى للدول الأعضاء المشاركة بمجموعات العمل، في إطار تمويل مشروع الكومسيك، تقديم مشروعات تعاون متعددة الأطراف لتمولها المنح المقدمة من مكتب تنسيق الكومسيك. ولتنفيذ التوصيات أعلاه المتعلقة بالسياسات، يمكن للدول الأعضاء الاستفادة من آلية تمويل مشروع الكومسيك. وقد تشمل تلك المشاريع تنظيم الندوات والبرامج التدريبية والزيارات البحثية وتبادل الخبراء وعقد ورش العمل وإعداد الدراسات التحليلية وتقييم الاحتياجات وتوفير مواد/وثائق التدريب، وما إلى ذلك.

صناديق البنك الإسلامي للتنمية: يمكن للدول الأعضاء الاستفادة من الموارد الموجودة في إطار عمل صندوق التضامن الإسلامي للتنمية.

6- التوصيات المتعلقة بالسياسات الصادرة عن مجموعة عمل الكومسيك للتعاون المالي

1-6 التوصيات المتعلقة بالسياسات الصادرة عن الاجتماع الثامن لمجموعة عمل الكومسيك للتعاون المالي

عقدت مجموعة عمل الكومسيك للتعاون المالي اجتماعها الثامن في 30 مارس 2017 في أنقرة - تركيا، تحت عنوان "إدارة الدين العام في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي". وناقش المشاركون خلال الاجتماع بعض المشكلات الهامة المتعلقة بالسياسات في ضوء نتائج التقرير البحثي المعد خصيصاً للاجتماع وردود الدول الأعضاء على الأسئلة المتعلقة بالسياسات التي أرسلها مكتب تنسيق الكومسيك قبل الاجتماع. وبناءً عليه، توصلت مجموعة العمل إلى التوصيات التالية المتعلقة بالسياسات.

التوصية الأولى المتعلقة بالسياسات: تعزيز/إنشاء وحدة مستقلة لإدارة الدين العام تتولى مهام محددة بالإضافة إلى إستراتيجية مخصصة لإدارة الدين

الأسباب المنطقية: في عديد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، لا تزال حدود اختصاصات المؤسسات المختلفة المشتركة في إدارة الدين العام ضبابية. وقد يثبت أن الافتقار الجزئي إلى المركزية في الوحدة المخصصة لإدارة الدين العام يمثل إحدى المشكلات التي تواجه التحسينات على مستوى الإدارة. وعليه، ندعو جميع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إما إلى إنشاء وحدة جديدة مستقلة لإدارة الدين العام أو مؤسسات تسهم في تعزيز الوحدة الحالية، والتي من المحتمل أن توجد في وزارة المالية أو البنك المركزي. إضافة إلى ذلك، يوصى بتطوير إستراتيجية رسمية لإدارة الدين، بما في ذلك الأهداف الإستراتيجية الكمية. ويمكن الاستعانة بمؤشرات أداء "تقييم أداء إدارة الدين (DeMPA)" الصادرة عن البنك الدولي كنقطة مرجعية أولية. ولدعم العملية الانتقالية، يمكن للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي مارست بالفعل إدارة الدين العام بحرفية تقديم الإرشادات إلى الدول الشريكة في تأسيس إطارات العمل المؤسسية تلك. وقد يشمل ذلك التوصيات المتعلقة بالمجالات المحددة في إدارة الدين، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر تطوير إستراتيجية طويلة المدى، أو إدارة المخاطر، أو مراقبة الدين، أو التنسيق فيما بين المؤسسات. وإلى جانب الإعدادات المؤسسية النموذجية ووثائق إدارة الدين العام، قد يثبت مدى جدوى تبادل التجارب الصعبة و"الدروس المستفادة" الخاصة أثناء العملية الانتقالية.

التوصية الثانية المتعلقة بالسياسات: تطوير / تحسين سوق الدين المحلي.

الأسباب المنطقية: تمثل أسواق الدين المحلية مصادر تمويل هامة للموازنات العامة. حيث تشجع أسواق السيولة المحلية ذات الأداء الجيد الاستثمارات المقدمة من الدائنين المحليين نتيجة انخفاض تكاليف المعاملات، مما يؤدي إلى توفير فرص إضافية متنوعة للحكومة. ونظرًا لأن المستثمرين المحليين يميلون إلى التعاطي المحدود مع الصدمات المالية والاقتصاد الكلي العالمي، فإن ذلك يسهم في تقليل مخاطر إعادة التمويل إضافة إلى تقليل المخاطر المرتبطة بالعملات. ومع ذلك، فإن عددًا من أسواق الدين العام المحلية لا تزال تثبت إمكانية تقبلها للتحسينات. والأهم من ذلك، تعزيز المساءلة القانونية وأطر العمل الرقابية مع الحفاظ في الوقت ذاته على الاستقرار السياسي الذي يمثل عاملاً رئيسياً للدول الأعضاء التي تواجه بعض التغييرات السياسية في السنوات القليلة الماضية. فضلاً عن أن معدلات التضخم المنخفضة والثابتة واستقلالية البنك المركزي قد تعمل على الاستمرار في الادخار في السوق المالية المحلية، الأمر الذي قد يرتبط ارتباطاً خاصاً بمجموعة دول جنوب الصحراء الكبرى. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي للحكومات السعي لتقليل الاعتماد على القطاع المصرفي المحلي، وذلك من خلال تشجيع المؤسسات الاستثمارية، مثل شركات التأمين أو صناديق التقاعد، على المشاركة في السوق. وفي النهاية، فإن تقديم أو المضي في تطوير مؤسسات التمويل الإسلامية، وخصوصاً الصكوك الإسلامية، يمكن أن يعمق من مفهوم الأسواق المالية المحلية ويحشد موارد مالية إضافية من مستثمري القطاع الخاص ومن الشركات الاستثمارية. وعموماً، يطلق على سوق السندات المحلية أنها مستقرة عادةً حينما تشتمل على نسبة كبيرة من الأوراق المالية القابلة للتداول في إجمالي الدين المحلي، والمشاركة واسعة النطاق من الوكلاء الماليين المختلفين، ونسبة كبيرة من السندات الثابتة مقابل السندات المتداولة.

التوصية الثالثة المتعلقة بالسياسات: توسيع وتنويع قاعدة الدائنين.

الأسباب المنطقية: في عديد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، يعتقد أن قاعدة المستثمرين المحدودة تمثل أحد أكبر التحديات ذات الصلة التي تحول دون تحقيق العمليات الكافية بخصوص الدين العام. فبالإضافة إلى التحسينات الجارية على أسواق الدين المحلية، قد يساعد مزيداً من الانفتاح على الأسواق العالمية بالإضافة إلى أدوات استثمارية جديدة في علاج هذه المشكلة. وعموماً، قد يساهم إصدار الصكوك الإسلامية في توسيع قاعدة الدائنين، حيث تجذب الصكوك الإسلامية مستثمرين (دوليين) جدد متخصصين في السندات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. وفي حين أن بعض الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تلقى رواجاً كبيراً للصكوك السيادية الإسلامية، فإن هذا التطوير يختص بالاستثمارات العابرة للحدود فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وخصوصاً من خلال صناديق الثروات السيادية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. علاوة على ذلك، يمكن تقييم الجهود الابتكارية الحديثة مثل سندات الدين المشروطة واتفاقيات المراجعة الرئيسية المشمولة بضمان (وهي حزمة أصول تعتمد على اتفاقيات الإجارة المنتهية بتملك) من أجل توسيع قاعدة المستثمرين وإدارة المخاطر على نحو أفضل. وجدير بالذكر أنه لجذب المستثمرين الدوليين، يجب زيادة معدل الشفافية وتوافر المعلومات فيما يتعلق ببيانات الدين العام، والإجراءات، وإستراتيجيات الإدارة (المتوقعة). وعموماً، توصى الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي لديها أسواق محلية لا تزال ناشئة بتجنب الاعتماد الكبير على القروض المحلية أو الأجنبية، ولكن عليها أن تسعى للانفتاح المتوازن لكلا السوقين للحد من صدمات الاقتصاد الكلي العالمي والصدمات الخاصة بالدولة.

التوصية الرابعة المتعلقة بالسياسات: زيادة أمد متوسط استحقاق الدين العام.

الأسباب المنطقية: تميل الحكومات إلى إصدار سندات قصيرة الأجل بدلاً من السندات طويلة الأجل. وفي الوقت الحالي، فإن متوسط أجل استحقاق التزامات الدين الخارجي الجديد للدائنين من القطاع الخاص (باستثناء الدائنين الرسميين مثل صندوق النقد الدولي) في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي يتراوح من 4 إلى 5 سنوات فقط، كما أظهر تراجعاً منذ عام 2013. وعلى الرغم من أن معدلات الفائدة للالتزامات قصيرة الأجل عادة ما تكون أقل من معدلات الفائدة للالتزامات طويلة الأجل نتيجة علاوات الاستحقاق الإضافية التي يطلبها المستثمرون بسبب مدة التوقف الطويلة لرأس المال، تكون التسوية التي تبرز كدين قصير الأجل عرضة لخطر إعادة تمويل أكبر. إضافة إلى ذلك، فإن التركيز على السندات قصيرة الأجل قد يحول دون تأسيس أو المضي في تطوير أسواق الدين المحلية والتي من المفترض أن تلبى رغبات المستثمرين والاحتياجات الحكومية من التمويل متوسط إلى طويل الأجل. وعليه، توصى الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي تأثرت سلباً بتلك العوامل بزيادة مزيج استحقاق محفظة الدين العام. كما توصى الحكومات التي تدخل في فئة الدخل العالي إلى المتوسط والتي تتعامل مع أسواق الدين العالمية بزيادة إصدار السندات ذات الأجل الأطول مقارنة بالسندات قصيرة الأجل، وذلك إذا كانت ظروف السوق المحلية تسمح بهذه العمليات، مع مراعاة انخفاض معدلات الفائدة في الفترة الحالية في عديد من الاقتصاديات المتقدمة. وعموماً، يوصى بالاستفادة من ميزات جميع فئات الاستحقاق، من قصيرة الأجل مروراً بمتوسطة الأجل إلى طويلة الأجل، وتحقيق توازن استحقاق مستدام دون الاعتماد الحصري على فئة واحدة بعينها.

التوصية الخامسة المتعلقة بالسياسات: تطبيق طرق إدارة مخاطر الاقتصاد الكلي.

الأسباب المنطقية: إن تطورات الاقتصاد الكلي تفرض خطراً كبيراً على إدارة الدين العام، حيث غالباً ما يصعب التخفيف من حدة الصدمات على المدى القصير. وعليه، توصى الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بتطبيق المعلومات الكمية وأنظمة التحليل استناداً إلى البيانات المتكررة الكافية التي توفر مؤشرات تحذير مبكرة. وتشمل المجموعة الأساسية من مؤشرات الاقتصاد الكلي نسبة صافي القيمة الحالية إلى إجمالي الناتج المحلي والعائدات الحكومية، أو تكاليف خدمة الدين الخارجي مقارنة بالصادرات، أو صافي الإقراض الموحد للحكومة العامة مقارنة بإجمالي الناتج المحلي. وتشمل أفضل الممارسات نظام المؤشرات المبكرة المشتركة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي صممت من أجل توفير إشارات مبكرة لنقاط التحول في دورات الأعمال. وقد تظهر جدوى تلك المؤشرات (مثل طريقة مؤشرات المعلومات) للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي تتمتع بدرجة عالية من الاندماج في النظام المالي العالمي، مما يساهم في تقييم

احتمالية وقوع أزمة في العملات والأعمال المصرفية. وقد تهتم الدول التي يرتفع لديها خطر الكوارث الطبيعية بالتفاوض على حدود انتمانية مساندة مستديمة للحصول الفوري على التمويل الإضافي. وفي النهاية، فإن الموازنات العامة في عدد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تعتمد بقوة على السلع التي تكون عرضة لصدمات الاقتصاد الكلي العالمي. وقد أدى الهبوط الأخير في أسعار النفط إلى زيادة كبيرة في الدين العام الصادر مؤخرًا في بعض الدول الأعضاء. وينبغي للدول المعنية أن توجه أنظارها نحو تنويع الأنشطة الاقتصادية لتشمل قطاعات أقل تقلبًا، والتي تختلف من حالة إلى حالة على نحو لا يمكن إنكاره. وبشكل عام، يمكن تحقيق التعاون في إدارة مخاطر الاقتصاد الكلي إن عمدت السلطات المسؤولة إلى إنشاء قنوات اتصال وتنسيق قوية مع وحدة إدارة الدين العام.

الأدوات اللازمة لتنفيذ التوصيات المتعلقة بالسياسات:

مجموعة عمل الكومسيك للتعاون المالي: في اجتماعاتها القادمة، ينبغي لمجموعة العمل تناول مجالات السياسات المذكورة أعلاه على نحو أكثر تفصيلاً.

آلية تمويل مشروعات الكومسيك: في إطار تمويل مشاريع الكومسيك، يدعو مكتب تنسيق الكومسيك لاقتراح مشروعات كل عام. حيث يتسنى للدول الأعضاء المشاركة بمجموعات العمل، في إطار تمويل مشاريع الكومسيك، تقديم مشاريع تعاون متعددة الأطراف تمويلها المنح المقدمة من مكتب تنسيق الكومسيك. ولتنفيذ التوصيات أعلاه المتعلقة بالسياسات، يمكن للدول الأعضاء الاستفادة من آلية تمويل مشاريع الكومسيك. وقد تشمل تلك المشاريع تنظيم الندوات، والبرامج التدريبية، والزيارات البحثية، وتبادل الخبراء، وعقد ورش العمل، وإعداد الدراسات التحليلية، وتقييم الاحتياجات، وتوفير مواد/وثائق التدريب وما إلى ذلك.

6-2 التوصيات المتعلقة بالسياسات الصادرة عن الاجتماع التاسع لمجموعة عمل التعاون المالي التابعة للكومسيك

عُقد الاجتماع التاسع لمجموعة عمل التعاون المالي التابعة للكومسيك بنجاح في 26 أكتوبر 2017، في أنقرة، بتركيا تحت عنوان "تنويع الأدوات المالية الإسلامية". وخلال الاجتماع، أجرت مجموعة عمل التعاون المالي مداولات حول تنويع الأدوات المالية الإسلامية. وكان محور النقاش الرئيسي هو الوثيقة الصادرة في الاجتماع، المحررة طبقاً للنتائج الرئيسية للدراسة التحليلية المعدة للاجتماع التاسع لمجموعة عمل التعاون المالي، إضافة إلى ردود الدول الأعضاء على الأسئلة المتعلقة بالسياسة. وتوصل المشاركون بناءً على تلك المداولات إلى بعض التوصيات المتعلقة بالسياسات.

التوصية الأولى المتعلقة بالسياسات: تعزيز البنية الأساسية للتمويل الإسلامي من خلال تطوير الأطر القانونية/التنظيمية اللازمة لكل عنصر من عناصرها وهي الصيرفة الإسلامية وأسواق رأس المال الإسلامية والتكافل والتعاون من أجل خلق بيئة تمكينية للتمويل الإسلامي.

الأساس المنطقي: لا يزال تطوير التمويل الإسلامي في مراحله الأولى في كثير من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي مقارنة بنظائره التقليديين. وبالنظر إلى إمكاناته، فإن التمويل الإسلامي بحاجة إلى بيئة مساعدة وتمكينية لبلوغ إمكاناته. ومن الحقائق المعروفة أن الدول التي تحظى ببيئة قانونية قوية خلال المراحل الأولى من تطوير مجال معين تميل إلى إبراز تقدمها الملحوظ مقارنة بالدول التي تعاني من بنية قانونية غير فعالة. وفي هذا الصدد، تشكل البنية القانونية شرطاً هاماً في تطوير القطاع في أي ولاية قضائية. ويجب أن تشمل البنية القانونية، فضلاً عن القانون العام، على أطر قانونية خاصة لكل عنصر من عناصر قطاع التمويل الإسلامي وهي؛ الصيرفة وأسواق رأس المال والتكافل. وتحظى البنود المحددة التالية بأهمية خاصة في إطار تطوير نظام قانوني لأي ولاية قضائية: (1) الصيرفة الإسلامية المستقلة، وأسواق رأس المال الإسلامية وقانون التكافل الذي يسمح بتسجيل وعمل الشركات. (2) قانون الضرائب لتوفير أرضية تنافسية متكافئة أو معاملة تفضيلية للمنتجات المالية الإسلامية لتشجيع الأطراف الفاعلة في السوق على التحرك نحو التمويل الإسلامي. (3) الإطار القانوني لحل النزاعات والتحكيم. ثمة حاجة في جميع الولايات القضائية للتمويل الإسلامي تقريباً إلى مراكز فض النزاعات والتي تخضع للشريعة الإسلامية. (4) تطوير إطار إفلاس عام من الناحية الإسلامية لقطاع الشركات.

التوصية الثانية المتعلقة بالسياسات: وضع إطار حكومة سليم وفعال على المستوى القومي وتعزيز تنسيق سياسات ومعايير حوكمة الرقابة الشرعية على مستوى الولايات القضائية المختلفة.

الأساس المنطقي: يحظى تطوير إطار حوكمة سليم على المستوى الوطني بأهمية خاصة في تطوير مجال التمويل الإسلامي. ويمكن مراعاة النقاط المحددة التالية أثناء إنشاء إطار عمل: (1) ضرورة دمج إطار ومعايير حوكمة الرقابة الشرعية في القوانين المالية الإسلامية. (2) ثمة ضرورة لوضع مزيد من معايير حوكمة الرقابة الشرعية وخصوصاً فيما يتعلق بمجال التكافل وأسواق رأس المال الإسلامية. وقد أصدرت بعض المنظمات العالمية الواضحة للمعايير على المستوى الدولي، مثل منظمة المحاسبة ومراجعة الحسابات للمؤسسات المالية الإسلامية وتقرير الاستقرار المالي الإسلامي، بالفعل بعض المعايير التي يمكن للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الاستفادة منها. (3) يمكن أن يساعد وجود هيئة استشارية مستقلة على المستوى الوطني في تنسيق القواعد واللوائح ذات الصلة بحوكمة الرقابة الشرعية والحد من تنوع الممارسات المختلفة فيما بين الدول الأعضاء. ونظراً لأن الامتثال لأحكام الشريعة يمثل العامل التمييزي للتمويل الإسلامي، فثمة كذلك حاجة عاجلة إلى تنسيق الأطر المختلفة لحوكمة الرقابة الشرعية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وذلك لضمان عدم تعارض منتجات وعمليات المؤسسات المالية الإسلامية مع مبادئ الشريعة الإسلامية. ويتعين على الزعماء السياسيين في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ضمان سلامة إطار الحوكمة وذلك بتحويله إلى اشتراط قانوني/تنظيمي.

التوصية الثالثة المتعلقة بالسياسات: تأسيس/وضع معايير تصنيف التمويل الإسلامي

الأساس المنطقي: مع تطور المؤسسات المالية الإسلامية والتركيز المتزايد على المشاركة في مواجهة المخاطر، تتطلب المعاملات المالية الإسلامية مجموعة جديدة من قواعد حفظ السجلات وإعداد التقارير المالية. إن استخدام دول العالم لمعايير إعداد التقارير والمحاسبة المالية الإسلامية، مثل منظمة المحاسبة ومراجعة الحسابات للمؤسسات المالية الإسلامية، يمثل أحد العوامل الهامة لتطوير القطاع مع ضمان الشفافية والإفصاح في التقارير المالية في الوقت ذاته.

وتعد مجموعة المعايير المتسقة من الشروط المسبقة لتوفير الأدوات المالية الإسلامية المبتكرة. وعلى الرغم من الجهود المبذولة في هذا الشأن من جانب منظمة المحاسبة ومراجعة الحسابات للمؤسسات المالية الإسلامية وتقرير الاستقرار المالي الإسلامي، إلا أن هناك حاجة ماسة لوضع معايير تفصيلية بشأن الامتثال التام لأحكام الشريعة المتعلقة بالإفصاح والقبول لهذه المعايير على نطاق عريض من قبل الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وفي هذا الصدد، يمكن التركيز على تطوير معايير التصنيف التي من شأنها دعم المستثمرين. وعلى الرغم من أن هيئات التصنيف التقليدية لا تزال مهتمة بتصنيف المنتجات المالية الإسلامية، ثمة حاجة إلى تعزيز ونشر جهود التصنيف المبذولة من جانب وكالات تصنيف التمويل الإسلامي المتخصصة على مستوى الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

التوصية الرابعة المتعلقة بالسياسات: تعزيز رأس المال البشري في التمويل الإسلامي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من خلال تحسين برامج / مشاريع التثقيف والتوعية المالية التي تطلقها الحكومات والجامعات والقطاع الخاص

الأساس المنطقي: يعد توفير رأس المال البشري المتمرس والمدرّب من العوامل الهامة في تحقيق النمو المستدام لجميع القطاعات الفرعية العاملة في التمويل الإسلامي. وعلى المستوى العام، يمكن للحكومات والجهات التنظيمية إطلاق مبادرات لتأسيس مراكز تعليمية وتدريبية وبحثية. ويمكن كذلك لمؤسسات القطاع الخاص مثل مؤسسات البحث والتدريب والشركات الاستشارية والنقابات التجارية الإسهام في تطوير رأس المال البشري. كما يمكن للجامعات والمؤسسات الأكاديمية أن تلعب دورًا هامًا في إجراء البحوث التي تدعم التمويل الإسلامي فضلاً عن توفير التعليم والتدريب في هذا المجال.

التوصية الخامسة المتعلقة بالسياسات: تيسير مشاركة الخبرات فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في القطاعات الفرعية العاملة في مجال التمويل الإسلامي من أجل تحقيق نمو مستدام ومتناغم لهذا المجال

الأساس المنطقي: اتخذت بعض الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي زمام المبادرة في تطوير نظم ولوائح وبنية التمويل الإسلامي. وفي هذا الصدد، مشاركة الخبرات في المجالات التالية فيما بين وجهات التمويل الإسلامي في منطقة منظمة التعاون الإسلامي، من بين أشياء أخرى: (1) الخبرات المرتبطة بوضع السياسات وتحسين الأطر القانونية والتنظيمية. (2) الممارسات المرتبطة بإصدار الصكوك السيادية الابتكارية التي تجذب مستثمري التجزئة من أجل تطوير البنية الأساسية. (3) أفضل ممارسات وإنجازات بعض الدول الأعضاء في مجال إدارة السيولة.

الأدوات اللازمة لتنفيذ التوصيات المتعلقة بالسياسات:

مجموعة عمل التعاون المالي التابعة للكموسيك: توصي مجموعة العمل في اجتماعاتها اللاحقة بتوضيح مجالات السياسات المذكورة أعلاه بمزيد من التفصيل.

تمويل مشاريع الكومسيك: في إطار تمويل مشاريع الكومسيك، يدعو مكتب تنسيق الكومسيك لاقتراح مشروعات كل عام. بحيث يتسنى للدول الأعضاء المشاركة بمجموعات العمل، في إطار تمويل مشاريع الكومسيك، تقديم مشروعات تعاون متعددة الأطراف تمولها المنح المقدمة من مكتب تنسيق الكومسيك. ولتنفيذ التوصيات أعلاه المتعلقة بالسياسات، يمكن للدول الأعضاء الاستفادة من آلية تمويل مشروع الكومسيك. وقد تشمل تلك المشاريع تنظيم الندوات والبرامج التدريبية والزيارات البحثية وتبادل الخبراء وعقد ورش العمل وإعداد الدراسات التحليلية وتقييم الاحتياجات وتوفير مواد/وثائق التدريب، وما إلى ذلك.

المرفق (10)

قائمة بالوثائق الأساسية التي تمت دراستها
و/أو عرضها في الاجتماع الثالث والثلاثين للكومسيك
(اسطنبول، 20-23 نوفمبر/تشرين الثاني 2017)

| | | |
|-----|---|-----------------------------------|
| 1. | تقرير التقدم السنوي للكومسيك 2017 | OIC/COMCEC/33-17/D(1)-CCO |
| 2. | الوصول إلى تعاون فعال: استراتيجية الكومسيك لبناء عالم إسلامي مستقل | OIC/COMCEC/33-17/D(2) -CCO |
| 3. | تقرير الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي | OIC/COMCEC/33-17/D(3) -OIC |
| 4. | التوقعات الاقتصادية لمنظمة التعاون الإسلامي 2017 - التقرير الاقتصادي السنوي | OIC/COMCEC/33-17/D(4) -SESRIC |
| 5. | موجز عن التعاون في مجال التجارة - نظام الأفضلية التجارية بين دول منظمة التعاون الإسلامي | OIC/COMCEC/33-17/D(5) -CCO |
| 6. | قائمة بالدول الموقعة والمصادقة على نظام الأفضلية التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي | OIC/COMCEC/33-17/D(6) -CCO |
| 7. | وقائع الاجتماع التاسع لفريق عمل الكومسيك المعني بالتجارة | OIC/COMCEC/33-17/D(7) -CCO |
| 8. | وقائع الاجتماع العاشر لفريق عمل الكومسيك المعني بالتجارة | OIC/COMCEC/33-17/D(8) -CCO |
| 9. | التوصيات المتعلقة بالسياسات الصادرة عن الاجتماع التاسع لفريق عمل الكومسيك المعني بالتجارة | OIC/COMCEC/33-17/D(9) -CCO |
| 10. | التوصيات المتعلقة بالسياسات الصادرة عن الاجتماع العاشر لفريق عمل الكومسيك المعني بالتجارة | OIC/COMCEC/33-17/D(10) -CCO |
| 11. | الملخص التنفيذي - التقرير السنوي حول التجارة البينية بين دول منظمة التعاون الإسلامي | OIC/COMCEC/33-17/D(11) -ICDT |
| 12. | تقرير حول المعارض التجارية والفعاليات في دول منظمة التعاون الإسلامي | OIC/COMCEC/33-17/D(12) -ICDT |
| 13. | تقرير حول القضايا المتعلقة بأنشطة منظمة التجارة العالمية | OIC/COMCEC/33-17/D(13)-ICDT |
| 14. | تقرير حول برنامج البنك الإسلامي للتنمية بشأن المساعدة الفنية وبناء القدرات المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية | OIC/COMCEC/33-17/D(14)-IDB |
| 15. | تقرير المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة - حول سير العمل بشأن تعزيز التجارة البينية للدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي | OIC/COMCEC/33-17/D(15)-ITFC/IDB |
| 16. | تقرير معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية | OIC/COMCEC/33-17/D(16)- SMIIC |
| 17. | تقرير عن أنشطة الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة | OIC/COMCEC/33-17/D(17)- ICCIA |
| 18. | تقرير حول تأسيس مركز التحكيم لمنظمة التعاون الإسلامي | OIC/COMCEC/33-17/D(18)-ICCIA-TOBB |

| | | |
|-----|---|---|
| 19. | موجز عن النقل والاتصالات | OIC/COMCEC/33-17/D(19) -CCO |
| 20. | وقائع الاجتماع التاسع لفريق عمل الكومسيك حول النقل والاتصالات.... | OIC/COMCEC/33-17/D(20)-CCO |
| 21. | وقائع الاجتماع العاشر لفريق عمل الكومسيك للنقل والاتصالات..... | OIC/COMCEC/33-17/D(21) -CCO |
| 22. | التوصيات المتعلقة بالسياسات الصادرة عن الاجتماع التاسع لفريق عمل الكومسيك المعني بالنقل والاتصالات | OIC/COMCEC/33-17/D(22) -CCO |
| 23. | التوصيات المتعلقة بالسياسات الصادرة عن الاجتماع العاشر لفريق عمل الكومسيك المعني بالنقل والاتصالات - جلسة تبادل وجهات النظر | OIC/COMCEC/33-17/D(23) -CCO |
| 24. | الإعلان الوزاري حول تحسين ممرات النقل العابرة للحدود..... | OIC/COMCEC/33-17/D(24) -CCO |
| 25. | موجز عن السياحة | OIC/COMCEC/33-17/D(25)-CCO |
| 26. | وقائع الاجتماع التاسع لفريق عمل الكومسيك المعني بالسياحة | OIC/COMCEC/33-17/D(26) -CCO |
| 27. | وقائع الاجتماع العاشر لفريق عمل الكومسيك المعني بالسياحة | OIC/COMCEC/33-17/D(27)- CCO |
| 28. | توجيهات الكومسيك حول السياحة الموائمة للمسلمين | OIC/COMCEC/33-17/D(28)- CCO |
| 29. | التوصيات المتعلقة بالسياسات التي أكد عليها الاجتماع العاشر لمجموعة عمل السياحة | OIC/COMCEC/33-17/D(29)- CCO |
| 30. | تقرير الاجتماع الخامس لمنتدى السياحة بالقطاع الخاص لمنظمة التعاون الإسلامي / الكومسيك | OIC/COMCEC/33-17/D(30)- Ministry of Culture and Tourism of Turkey |
| 31. | موجز عن التعاون في المجال الزراعي | OIC/COMCEC/33-17/D(31)-CCO |
| 32. | وقائع الاجتماع التاسع لفريق عمل الكومسيك المعني بالزراعة | OIC/COMCEC/33-17/D(32)- CCO |
| 33. | وقائع الاجتماع العاشر لفريق عمل الكومسيك المعني بالزراعة | OIC/COMCEC/33-17/D(33)- CCO |
| 34. | التوصيات المتعلقة بالسياسات الصادرة عن الاجتماع التاسع لفريق عمل الكومسيك المعني بالزراعة..... | OIC/COMCEC/33-17/D(34)- CCO |

| | |
|-----|---|
| 35. | التوصيات المتعلقة بالسياسات الصادرة عن الاجتماع العاشر لفريق عمل الكومسيك المعني بالزراعة..... OIC/COMCEC/33-17/D(35)-CCO |
| 36. | موجز عن التخفيف من حدة الفقر OIC/COMCEC/33-17/D(36)- CCO |
| 37. | وقائع الاجتماع التاسع لفريق عمل الكومسيك المعني بتخفيف حدة الفقر OIC/COMCEC/33-17/16/D(37)- CCO |
| 38. | وقائع الاجتماع العاشر لفريق عمل الكومسيك المعني بتخفيف حدة الفقر OIC/COMCEC/33-17/D(38)- CCO |
| 39. | التوصيات المتعلقة بالسياسات الصادرة عن الاجتماع التاسع لفريق عمل الكومسيك المعني بتخفيف حدة الفقر OIC/COMCEC/33-17/D(39)- CCO |
| 40. | التوصيات المتعلقة بالسياسات الصادرة عن الاجتماع العاشر لفريق عمل الكومسيك المعني بتخفيف حدة الفقر OIC/COMCEC/33-17/D(40)- CCO |
| 41. | تقرير التقدم المحرز في صندوق التضامن الإسلامي للتنمية IDB-ISFD(OIC/COMCEC/33-17/D(41 |
| 42. | تقرير حول البرنامج الخاص لتنمية إفريقيا OIC/COMCEC/33-17/D(42)-IDB-SPDA |
| 43. | تقرير حول نتائج استطلاع التوجهات حول أولويات أهداف التنمية المستدامة لدى الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي OIC/COMCEC/33-17/D(43)-SESRIC |
| 44. | تقرير حول أنشطة مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي حول تطبيق أهداف التنمية المستدامة OIC/COMCEC/33-17/D(44)-CCO |
| 45. | موجز حول التعاون المالي OIC/COMCEC/33-17/D(45)-CCO |
| 46. | وقائع الاجتماع الثامن لفريق عمل الكومسيك المعني بالتعاون المالي OIC/COMCEC/33-17/D(46)-CCO |
| 47. | وقائع الاجتماع التاسع لفريق عمل الكومسيك المعني بالتعاون المالي OIC/COMCEC/33-17/D(47)-CCO |
| 48. | التوصيات الخاصة بالسياسات الصادرة عن الاجتماع الثامن لفريق عمل الكومسيك المعني بالتعاون المالي. OIC/COMCEC/33-17/D(48)- CCO |
| 49. | التوصيات الخاصة بالسياسات الصادرة عن الاجتماع التاسع لفريق عمل الكومسيك المعني بالتعاون المالي..... OIC/COMCEC/33-17/D(49)- CCO |
| 50. | التقرير النهائي للاجتماع الحادي عشر لمنندى بورصات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي OIC/COMCEC/33-17/D(50)-BORSA İSTANBUL |
| 51. | منندى الكومسيك السادس لجهات تنظيم أسواق المال OIC/COMCEC/33-17/D(51)-SPK |
| 52. | التقرير النهائي لاجتماع المصارف المركزية والسلطات النقدية لدول منظمة التعاون الإسلامي OIC/COMCEC/33-17/D(52)-TCMB |
| 53. | تقرير أنشطة مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية بخصوص تنفيذ استراتيجية الكومسيك OIC/COMCEC/33-17/D(53)-SESRIC |

تتوفر التقارير على الموقع الإلكتروني للكومسيك. (www.comcec.org)



COMCEC

www.comcec.org